جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

محاضرات في مقياس

تاريخ الثورة الجزائرية
(1962 – 1954)

مطبوعة بيداغوجية مواجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ عام
حسب المقرر الرسمي
السداسي الثاني

إعداد: الدكتور لخميسي فريح

السنة الجامعية: 2021 - 2022

مقدمـة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله وعلى أله وصحبه أجمعين. أما بعد:

هذه مجموعة من محاضرات مقدمة في مقياس (تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية (1954 - 1962))، لطلبة السنة الثالثة تخصص تاريخ عام وفق البرنامج الرسمي، وتشمل على عشر محاضرات، ولا ندعي أنها تناولت كل مواضيع الثورة، وإنما قد تكون محطات بارزة في تاريخها قد يهتدي الطالب من خلالها الغوص في مواضيع أخرى منها، تكمل جهود وتضحيات الجزائريين في هذه المرحلة من أجل استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة منذ 1830.

واستهلالا لهذه المحاضرات تناولت المطبوعة البيداغوجية الأوضاع التي كانت تسود الجزائر عشية الثورة، وذلك من خلال للتعرض للوضع القانوني والإداري للجزائر، وكذلك ملامح عن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بعدها؛ وفي محاضرة ثانية تناولنا الأسباب المباشر وغير مباشر لاندلاع الثورة، وكيف تمّ التحضير ماديا وبشريا لها؟، وكيف اندلعت في الفاتح من نوفمبر 1954؟. أما المحاضرة الثالثة فتطرقنا إلى ردود الأفعال الأولية للثورة سوى من جانب الإدارة الاستعمارية الفرنسية أو من طرف الهيئات والأحزاب الجزائرية آنذاك.

المحاضرة الرابعة؛ تناولت واقع الثورة عشية هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، حيث تطرقت إلى نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في المناطق، والسياسة الاستعمارية التي سلكتها للقضاء على الثورة، والتي من أساليبها: الاعتقال وحجز الأسلحة، وتهجير السكان وتعزيز القوات الفرنسية، وسن قانون الطوارئ ومبدأ المسؤولية الجماعية، وإقامة المحتشدات، والمشروع الإصلاحي "جاك سوستيل" الوالي العام للجزائر الذي خلف "روجي ليونار" في شهر جانفي 1955.

أما المحاضرة الخامسة؛ فخصصت لمحطة هامة من تاريخ الثورة في عامها الأول وهي محطة هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني بقيادة قائد المنطقة الثانية "زيغود يوسف"، حيث تعرضت المحاضرة الأسباب والأهداف التي دفعت الأخير بالقيام بالهجومات، وكيف تم تنفيذها؟ ومجرياتها، والنتائج التي خلفتها وانعكست على مسار تطور الثورة.

المحاضرة السادسة؛ تعرضت إلى مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، الذي أعاد تنظيم الثورة وهيكلتها، وما ان نبثق عنه من مؤسسات عليا للثورة، وهو المؤتمر الذي تناولنا ظروف انعقاده، ومتى كان فكرة ثم أصبح واقع، ثم اختيار مكان احتضان أشغاله، ومن حضره من المناطق، وأخيرا نتائجه و قراراته.

وتناولت المحاضرة السابعة تطور الثورة في الفترة ما بين 1956 إلى 1958، بداية من عملية اختطاف الطائرة التي كانت تنقل الزعماء الخمسة في شهر أكتوبر 1956 إلى أول حدث تاريخي للثورة في هذه الفترة بعد مؤتمر الصومام إضراب الثامنة أيام (28 جانفي إلى 4 فيفري 1957) والنتائج التي ترتبت عليه رغم إيجابياته من اعتقال للشهيد "محمد العربي بن مهيدي" وأيضا تمكن من اكتشاف خلايا الجبهة في مدينة الجزائر العاصمة، وخروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج. أما الحدث الثالث الذي تناولته المحاضرة هو اجتماع المجلس الوطني للثورة في القاهرة من24 إلى 27 أوت 1957، وبعده انشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي تمخضت عنه إلى غاية شهر سبتمبر 1958 أين انتهت مهامها بتأسيس الحكومة المؤقتة في يوم 19 من نفس الشهر، كما تعرضت المحاضرة إلى نشاط فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا التي نقلت الحرب إليها وقامت عمليات فدائية مكثفة استهدفت عدة أهداف اقتصادية وعسكرية عبر التراب يومي 24 و25 أوت 1958. ثم تعرض المحاضرة بعد ذاك نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتركيبتها وأول الدول التي اعترفت بها. أما العنصر الأخير خصص لقاء العقداء في الداخل ما بين 6 إلى 12 ديسمبر ، وتناوله المشاكل التي كانت تعانيها الثورة في هذه المرحلة.

المحاضرة الثامنة؛ خصصت لعرض السياسة الفرنسية للقضاء على الثورة في الفترة من 1956 إلى 1958 قبل مجيء الجنرال "ديغول إلى الحكم"، وهي السياسة التي تمثلت: في حشد القوات العسكرية، وذلك بزيادة تعداد الجيش العسكري، والزيادة في السلاح والعتاد، ثم تكثيف العمليات العسكرية. كما عرفت هذه المرحلة إنشاء الإدارة الاستعمارية لجهاز يهدف للتقرب من الجزائريين بهدف عزل الشعب عن الثورة أطلق عليه "المصالح الإدارية المختصة (SAS)" وأيضا في نفس هذه السياسة تمّ إنشاء المناطق المحرمة، وعلى الحدود لمنع الدعم اللوجستيكي لدخول الأسلحة ودورية مجاهدي الثورة من تونس والمغرب تمّ إنشاء خط موريس المكهرب، إضافة إلى زيادة المحتشدات (مراكز التجمع)، وزيادة مراكز التعذيب و المعتقلات التي مورست فيها أبشع أساليب التعذيب وصور الاستنطاق.

المحاضرة التاسعة؛ خصصت لسياسة الجنرال "ديغول" في مواجهة الثورة الجزائرية (1958 – 1962)، والتي اعتمد فيها على ثلاث دعائم: ظهرت في أولا؛ في الدعامة الاقتصادية والتي كان أبرزها مشروع قسنطينة في خريف 1958، ثم الدعامة الثانية، وهي العسكرية التي اعتمد فيها على الجنرال "شال" وعلى عرف عمليات المسح (التمشيط) العسكرية الرنانة مثل: عملية التاج (*Opération Couronne*)، والحزام (*Courroie*) والشرارة (*Etincelle*) والمنظار (*Jumelles*) والأحجار الكريمة (*Pierres Précieuses*). إضافة إلى الذي الخط المكهرب والملغم الذي أنشأه لتدعيم خط "موريس" على الحدود الشرقية والغربية وأصبح يسمى باسمه وشكل خطر كبير على مسيرة الثورة في هذه المرحلة. كما عرفت فترته أيضا زيادة وارتفاع في عدد المحتشدات. أما الدعامة الثالثة؛ وهي السياسية التي ستظل حكرا

على الجنرال "ديغول" التي يناور ويتأمر بها من أجل القضاء الثورة مثل" مناورة سلم الشجعان والقوة الثالثة، وفصل الصحراء وغيرها.

المحاضرة العاشرة والأخيرة؛ فقد خصصت للمفاوضات والاستقلال الوطني، والتي تناول فيها بداية الاتصالات السرية الأولى بين السلطات الاستعمارية الفرنسية وقادة الثورية منذ فيفري 1955 عن طريق الوسطاء في المرحلة الأولى والتي كانت تهدف منها الإدارة الاستعمارية جس النبض ومعرفة هوية الثوار الذين يقفون وراء الثورة. ثم في مرحلة ثانية في عهد الجنرال "ديغول" بداية من تصريحه في يوم 16 سبتمبر 1959 تقرير المصير للشعب الجزائري، ومنذ ذلك بدأت الاتصالات والمفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائري، التي ستوقف وتتعثر مع مناورات ديغول وتطور الثورة إلى غاية اتفاقيات إيفيان الثانية من 07 مارس إلى 18 مارس 1962، التي أعلن في الطرفان وقف إطلاق النار. تتناول في الأخير المرحلة الانتقالية لتسليم السلطة للجزائريين وإعلان الاستقلال الوطني يوم 5 جويلية 1962.

وفي الأخير؛ يمكن القول كما أشرنا في البداية أن هذه الموضوعات لا تعني أنها غطت كل مواضيع الثورة وأحداثها ومحطاتها، ولا يمكن تحقيقه في سداسي واحد، بل لعلى هذه المواضيع قد تكون للطالب مدخل ينير له الطريق للولوج للبحث في تاريخها، الذي لا زال مطمح مستمر يسعى الدّارسون والمهتمون البحث فيه.

والله الموفق وله الحمد وحده.

المحاضرة الأول: أوضاع الجزائر عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954

أ - الحالة الإدارية والسياسية:

حول الوضع القانوني والإداري للجزائريين عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 المسلحة يقول المستشرق الفرنسي "لويس ماسينيوس"[1] في (حولية العالم الإسلامي لعام 1954) الصادرة بعد عام من ذلك في باريس: إن الجزائريين المسلمين كانوا من الناحية القانونية رعايا فرنسيين منذ 1834 ، 1865 وليسوا مواطنين. ولم يمكنهم القانون من حق إرسال نواب عنهم إلى البرلمان الفرنسي إلا سنة 1944. أما دستور سبتمبر 1947 المعروف بقانون الجزائر فقد منحهم المواطنة الفرنسية في اعتقاده. "ماسينيوس". اعتماد على التصور الإسلامي لحكم أهل الذمة، ولكن مع إبقائهم على أحوالهم الشخصية الإسلامية. ونتيجة لهذا القانون ألغيت هذه القيود على الهجرة العمالية إلى فرنسا، وتم منح العلاوات والتقاعد لقدماء المحاربين الجزائريين بالمساواة مع الفرنسيين وفرضت الخدمة الإجبارية على جميع الاحتياطيين.[1]

أما من الناحية الإدارية فكانت الجزائر عشية اندلاع الثورة في شمالها مقسمة إلى ثلاثة أقاليم (*Territoire*)، وهي: قسنطينة وهران، الجزائر. وكل إقليم يتولى ادارته والي وله نوابه، وهو مقسم – أي الإقليم - إلى دوائر (*arrondissements*)، التي كان عددها في القطر الجزائري 20 دائرة، مقسمة هذه الدوائر إلى 329 بلدية كاملة الصلاحيات (*Communes de plein exercice*) و 78 بلدية مختلطة (*Communes Mixtes*) وهي بلديات متحولة إلى بلديات كاملة الصلاحيات.[2]

---

[1] من مواليد 25 جويلية 1883 في ضاحية نوجان على نهر المارن (Nogent-sur-Mame) إحدى ضواحي باريس، درس في ثانوية لوي لوقران (*Louis le Grand*)، في 1900 نال على الجزء الثاني من البكالويا في قسم الفلسفة، في 1902 على شهادة ليسانس في الآداب، وتطوع في الخدمة العسكرية، كما حصل في سنة 1904 على دبلوم حول دراسة تناولت ليون الإفريقي (حسن الوزان)، وهي السنة التي زار فيها المغرب والتي كان قد زار قبلها الجزائر سنة قبله، وفي شهر فيفري 1906 نال دبلوم في العربية الفصحى والعامية من معهد للغات الشرقية الحية، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة التحق بمعهد علم الآثار بالقاهرة، حيث قضى سنوات عدية في الشرق الأدنى، في 1909 قبل كطالب في جامعة الأزهر كطالب دكتوراه في الفلسفة حول شخصية المتصوف "الحلاج"، في 1924 (كرسي دراسات علم الاجتماع الإسلامي)، ثم مديرا لمجلة العالم الإسلامي، ارتبط بالأب "شارل دي فوكو"، و"ليوتي" المقيم العام الفرنسي بالمغرب. توفي سنة 1962. حول الشخصية ينظر: على تابليت، **بحوث في تاريخ الجزائر**، منشورات ثالة، الجزائر، 2013، ج، ص:475.

[1] *Massignon (Louis),* ***Annuaire du Monde Musulman****, presses Universitaires de France, Paris 1955, p:230.*

[2] *Massignon, op-cit, pp: 233 -234.*

فعندما نأخذ مثلا إقليم قسنطينة أو عمالة قسنطينة فإنها كانت تضم الدوائر التالية: (قسنطينة، باتنة، عنابة، بجابة، قالمة، سكيكدة، سطيف). وعندما نأخذ دائرة باتنة فهي تضم إلى جانب بلدية باتنة (بسكرة، بريكة، خنشلة، أريس، مروانة (كرناي *Corneille*)).[1]

أما في الجنوب فهناك أربع مقاطعات (*Département*) وهي: عين الصفراء، والواحات الصحراوية، غرداية وتقرت) بالإضافة إلى عشر بلديات مختلطة وتسع ملحقات (*Annexes*)، إضافة إلى تيديلكت وجانت والهقار، وهي مناطق تابعة للملحقات.

وفي الإطار دائما؛ يوجد هناك قانونان مهمان هما: قانون أول أغسطس (أوت) 1918 الذي يسترجع العمل بنظام (الجماعة الريفية المنتخبة أو المعينة محليا في البلديات كاملة الصلاحيات، وثانيهما قانون 6 فبراير 1919 الذي عممها ونظمها . أي الجماعة . في كل الدواوير (البلديات). والدوار يجمع قبيلة أو فرقة من قبيلة، ويشرف على تسيير شؤون القرية مثل ملكية الأرض والعروشية والتصرف في المال العام، ويشرف على أمورها موظف مسلم ويدعى (القايد).[2]

أما من الناحية السياسية فإن الحكم في الجزائر مدني، وكان اسم الوالي العام في الجزائر عند اندلاع الثورة "روجي ليونار"، والحاكم يبقى عادة في ولايته بين ثلاث وأربع سنوات، وهو يسير شؤون الجزائر إداريا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا وتحته مجموعة من المصالح والإدارات والقطاعات العسكرية والمؤسسات الاقتصادية.

وفي هذا الشأن؛ قد جرب الجزائريون عدد كبيرا من هؤلاء الولاة فوجدهم غالبا خاضعين لضغط أصحاب المصالح الاقتصادية والسياسية من الكولون. لاسيما بعدما تدعم موقف هؤلاء منذ أصبحت الميزانية تناقش في الجزائر. الاستقلال المالي للجزائر سنة 1900 . ثم ترفع إلى الحكومة والبرلمان الفرنسي للموافقة عليها.

وفي المقابل لم يكن للجزائريين أي أدنى سلطة ضغط لأنهم لم يكونوا يتمتعون بالحقوق السياسية والحريات المدنية من جهة، ولأنهم لم يكونوا ممثلين في البرلمان الفرنسي حيث تناقش الميزانية من قبل ممثلي الكولون ثم تتّم الموافقة عليها في غياب كامل للجزائريين.

ففي شأن مسألة التمثيل النيابي، فبموجب قانون 1947 أصبح للجزائر مجلس محلي (برلمان) يسمى المجلس الجزائري، الذي تنتهي صلاحياته عند مناقشة ما يعرضه عليه الوالي من مسائل، فهو مجلس استشاري فقط.[3]

---

[1] *Despois (J) et Raynal (R),* ***Géographie de L'Afrique du Nord- Ouest, Payot****, Paris,1967, p:73.*

[2] Massignon, op-cit, p: 234.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954 – 1962)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 15.

أما تركيبته فهي تتألف من (120 عضوا نصفهم جزائريون، ونصفهم فرنسيون . رغم فارق عدد السكان . ومدته ست سنوات، لكن نصفه ينتخب كل ثلاث سنوات، وله هيئتين وليس هيئة واحدة . مسلمون وأوروبيون . فالقسم الأوروبي (الفرنسي) يتمتع أعضاؤه بكامل حقوق المواطنة القانونية حسب القانون المدني الفرنسي. وأما القسم الثاني، فهو القسم الأهلي الذي يتكون أعضاؤه من مواطني الحالة الإسلامية.

وعندما اقتربت الثورة كان أغلب أعضاء القسم الأول في المجلس من الرّاديكاليين المستقلين، وكل هيئة في المجلس يمثلها ستون عضوا، وعبارة (مستقلين) الخاصة بالجزائريين تعني أن الإدارة هي التي أوعزت لهم بالترشح وضمنت لهم النجاح حتى تقطع الطريق أمام الأحزاب الوطنية واليسارية. أما جمعية العلماء التي تعتبر قائدة لتيار إصلاحي قوي فإن رجالها لا يترشحون في الانتخابات لأنّها جمعية دينية ثقافية وليست حزبا سياسيا.[1]

ب - الحالة الاجتماعية:

تشير الإحصاءات الفرنسية الرسمية التي جرت في شهر نوفمبر 1948 أن عدد سكان الجزائر بلغ (8.682.000 نسمة) منهم (7.708.000 نسمة) من الجزائريين و (974.000 نسمة) من الأوروبيين. وحسب الإحصاء الرسمي لسنة 1954 قد وصل إلى (9.528.000 نسمة)، منهم (8.486.000 نسمة) من الجزائريين و(1.42.000 نسمة) من الأوروبيين. وهو الإحصاء الذي يبدو خفض في الإحصاء الأخير لاعتبارات سياسية. ويقطن معظم السكان في المنطقة الساحلية الخصبة التي تمثل عُشر مساحة البلاد فقط، وكانت أعلى نسبة في كثافة السكان في مقاطعة الجزائر العاصمة، بينما أخفضها في مقاطعة وهران الغربية، ولا تتجاوز نسبة كثافة السكان في مناطق الصحراء الجنوبية الشاسعة شخصًا واحد في الكلومتر المربع الواحد [2]

وتشير دراسات أخرى أن عدد سكان المجتمع الأوروبي في الجزائر قد وصل سنة 1954 إلى 984000 نسمة، وأن نسبة زيادته ضعيفة وفي تناقص مستمر وبالأخص في السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورة. فمعدلها السنوي كان سنة 1950 (1.07 %)، وفي سنة 1953 (0.99 %)، وفي سنة 1954 قد بنحو(1 %). أي أن عد الفرنسيين كان لا يزيد سنويا عن (10.000 نسمة).[3]

بينما تشير هذه الدراسة أيضا أن عدد السكان الجزائريين (الأصليين) قد بلغ سنة 1954 نحو (12.700.000 نسمة) بفضل نسبة الزيادة التي ما فتئ معدلها السنوي يرتفع بسرعة، فبعد أن كان

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 16.

[2] جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، تعريب: حماد خيري، منشورات دار الطليعة بيروت، 1961، ص: 42.

[3] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر (دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية)، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص: 310 – 311.

قبل الحرب العالمية الأولى (1.4 %) ثم (1.6 %) في سنة 1931 وبلغ (1.7 %) في سنة 1948، بلغ (2 %) بعد ذلك. وهذه النسبة عالية تؤهل الجزائر أن تصبح من أكثر البلدان توفرا على فئة الشباب. وفعلا فإن أكثر من نصف سكانها قي سنة 1954 نسبة (53 %) كانت أعمارهم تقل عن عشرين سنة وأن الذين تتجاوز أعمارهم تقل عن عشرين سنة وأن الذين تتجاوز أعمارهم ستين سنة لا يمثلون سوى (5%). وعن سر هذه الزيادة فمردها إلى مجموعة من العوامل، منها ارتفاع نسبة الولادات عند المسلمين بحيث بلغت (42 %) ما بين سنتي 1948 و 1950 لتزيد أكثر ما بين سنتي 1951 و 1954 إلى نحو (47 %) ومرد هذا إلى ارتفاع نسبة الزيجات في أوساط الجزائريين وأيضا إلى الزواج المبكر بالأخص عند الإناث كما يمكن إضافة العلاوات الاجتماعية كعامل مشجع على الإنجاب وخاصة لدى العائلات الحضرية.

أما ارتفاع نسبة الزيادة السكانية ذاته فيرجع إلى جانب كثرة الولادات إلى انخفاض نسبة الوفيات من (27 %) في سنة 1947 إلى (17.5 %) في سنة 1954، وهذا بالتأكيد راجع إلى نتيجة اختفاء الأوبئة الفتاكة والتخفيف من خطورة النوع الباقي من الأمراض كحمى المستنقعات والتوفيس، ولكن تبقى سوء بالنسبة للسكان الجزائريين والمرتبط أساسا بأحوال الطقس وبأسعار الحبوب هي سبب الوفيات عندهم.[1]

وبخصوص التركيبة الديمغرافية تشير دراسة أخرى أن أوروبي الجزائر كان معظمهم من الشباب، ففي عام 1954، لم تكن نسبة من تفوق الستين منهم تزيد على (11 %)، أما من تقل سنهم عن العشرين فكانت نسبتهم (35%) أما النسبة الباقية (54 %) فهي تشير إلى من تتراوح أعمارهم بين العشرين والستين. في وقت كانت فيه الزيادة الطبيعية للسكان الأوروبيين (01 %)، وهي تعود إلى زيادة ثابتة نسبيا في معدل المواليد التي اتخذت هذا الشكل منذ سنة 1939، وهبوط ثابت في معدل الوفيات، وهبطت نسبة وفيات التي كانت نسبة (94) لكل ألف مولود في سنة 1939 إلى (45) لكل ألف مولود في عام 1955. ومع ذلك فإن نسبة المواليد بين الأوروبيين هي أقل منها في فرنسا، بينما ترتفع نسبة الوفيات ولاسيما بين الأطفال عنها في فرنسا.

وإذا كان التركيبة الديمغرافية للأوربيين في تميل إلى الفتوة إلى حد ما فإن الجزائريين يعتبرون من أكثر الشعوب فتوة وأسرعها تكاثرا في العالم. ففي عام 1954 كان نحو (50 %) من الجزائريين دون سن العشرين، وهي تشير إلى وجود مشكلة تعليمية حادة. وكان نحو (05 %) من الجزائريين فوق سن الستين، أما نسبة (45 %) الباقية فهم بين العشريين والستين. وكان المعدل السنوي لتزايد السكان في نفس العام (02.50 %).[2]

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 321.

[2] جوان غليسبي، المرجع السابق، ص: 45.

وفي الإطار دائما وفي نفس الفترة، تزايد السكان الجزائريين بالمدن الصغيرة منها، والكبيرة على السواء، بحيث أن نسبتهم فاقت نسبة تزايدهم في الأرياف، فالريفيون أي سكان البلديات الممتزجة (المختلطة) الشمالية كان عددهم سنة 1936 (3.760.670 نسمة) وتزايدهم هو (15.3%) بينما كان سكان البلديات التامة الصلاحيات (1.780.600 نسمة) زادوا بنسبة (33.9 %)، وبالتالي كان عدد الجزائريين الذين يعيشون في المدن مقارنة بمجموع السكان الجزائريين في سنة 1954 هو (1.600.000 نسمة).[1]

وبالرغم من الطابع الريفي لازال هو المتغلب، فقد أصبحت كل المدن الجزائرية التي تشمل على أغلبية أوروبية في البداية قد تحولت في فترة وجيزة إلى مدن ذات أكثرية سكانية جزائرية، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1936 إلى سنة 1948 انتقل إلى المدن نحو ما يزيد عن نصف مليون ريفي، ففي مدينة الجزائر حيث كانت الكثافة الأوروبية يمثل الجزائريون بها نسبة (45 %)، بينما كانت نسبتهم في مدينة وهران في نمو سريع لم يتعد (40.5 %) وذلك في حدود سنة 1954، وفي قسنطينة قد بلغت (53 %)، وفي عنابة (58.5%).وعلى العموم فقد أصبحت كل المدن الرئيسية التي بها الأوروبيون ذات أغلبية سكانية مسلمة من العرب والأمازيغ بما في ذلك القرى الاستيطانية الصغيرة.[2]

لقد بدى أن جميع هؤلاء الجزائريين أصبحوا يساهمون في حياة المدن تمامًا كالأوروبيين، فبعضهم أقام له بيوتا من (الصفيح)، هي أشبه إلى الأكواخ، وكان على بعض الأخر في إطار حركة الهجرة هذه أن يعبر البحر الأبيض المتوسط إلى فرنسا حتى يعثر على العمل والمأوى، حيث بلع عدد الجزائريين المهاجرين في فرنسا في سنة 1948 حوالي (مائة وستون ألف مهاجر)، بينما ارتفع هذا الرقم سنة 1955 إلى حوالي (أربعمائة ألف مهاجر).[3]

ومن جهة مقابلة؛ المجتمع الأوروبي في الجزائر قد تحول بالتدريج إلى مجتمع فرنسي بعد اعتناق غالبية العناصر الأوروبية للجنسية الفرنسية وشعور الجميع بأنهم (جزائريون) بحكم أن 79 % من في سنة 1954 كان مسقط رأسهم الجزائر وأنهم يختلفون عن فرنسي فرنسا ولو في التسمية فقبل أن يصبحوا (الأقدام السوداء).[4] كانوا يسمون بـ (الجزائريين) في الوقت الذي كان يطيب لهم أن يطلقوا على فرنسي فرنسا العاملين بالجزائر تسميات وأوصاف محقرة مثل (العصافير العابرة) أو (الباتوس) التي تفيد معنى السذاجة والغباوة.

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 321.

[2] نفسه، ص: 322.

[3] جوان غليسبي، المصدر السابق، ص: 43.

[4] أصل هذه التسمية حديث ولكن أختلف حوله، فهناك من يقول أن العرب هم من أطلقوها على العسكريين الفرنسيين عندما شوهد أول مرة في سنة 1930 بحزمهم السوداء بجلبهم السوداء، بينما تذكر رواية أخرى بأن التسمية مأخوذة من أرجل أصحاب الكروم أثناء عصر العنب لاسترجاع الخمر منه.

وأصل (الجزائريون) من فرنسيين وإسبان وطليان ويهود ومالطيين، الذين لم يعودوا بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية سنة 1954 يطرحون مشكل الأوروبيين الأجانب بعد خضوعهم لقانون 1889 الخاص بالتجنيس الآلي وكذلك بسبب وقف الهجرة الأوروبية والفرنسية إلى الجزائر في حدود 1934. فمن (175.718) أجنبيا أوروبيا في سنة 1926 لم يبق منهم في سنة 1954 سوى (59404 نسمة). وتعد الجالية الإسبانية المتمركزة بالخصوص في الناحية الوهرانية من أكبر الجاليات الأجنبية ولكنها ذابت في المجتمع الجديد بعد انخفاض عدد أفرادها من (144.000 نسمة) في سنة 1921 إلى (36.060 نسمة) في سنة 1954.

ثم تليها من حيث الأهمية الجالية الايطالية التي يكثر ضمنها البناؤون والصيادون. وبعد أن كان عدد أفرادها الأجانب قبيل سنة 1931 (نحو 53 ألفا) لم يبق منهم بفعل تجنسهم الجماعي . (تجنس منهم ما بين 1930 و1936 حوالي (35.000 شخص) سوى ما يقارب (10.000 نسمة). ويتمركز الإيطاليون بعنابة وبساحل منطقة الجزائر وكذلك بالناحية القسنطينية.

ثم تأتي الجالية اليهودية التي استفادة من قانون "كريميو *Cremieux*" سنة 1871 والتي تضاعف عددها تقريبا في فترة ربع قرن فقط، إذ أصبح عددها في سنة 1954 يتراوح ما بين (130 و140 ألفا) نسمة، بينما كانت تقدر بنحو (110 آلاف) في سنة 1931، بنحو (74 ألفا) في سنة 1921. وأخير؛ المالطيون المقدرون في الثلاثينات بنحو (15.574 شخصا) متجنسا ما عدا (3000 منهم) ذابوا بدوبهم، بحيث أنه في سنة 1948 لم يبق منهم سوى (214 شخصا).[1]

ج - الحالة الاقتصادية:

تبين إحصاءات سنة 1954 بناءً على أرقام الدراسات السابقة للتعداد العام السكان للجزائر التباين والفارق الفاضح الموجودة بين الجزائريين والمعمرين الأوروبيين (الكولون) مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية في الجزائر من خلال الجدول الآتي:

القطاعات الاقتصادية	نوع السكان			
	الأوروبيون		الجزائريون	
القطاع الزراعي	48.059	% 14.4	2.771.518	% 87.8
القطاع الصناعي	94.000	% 28.9	132.000	% 4.2
القطاع التجاري	189.000	% 57	252.000	% 8
المجموع	331.059	% 100	3.156.518	% 100

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص: 311 -312.

أين أنه في الوقت الذي وصلت فيه اليد العاملة من الجزائريين التي تنتسب في هذه القطاعات الثلاثة إلى (3.156.518 عامل) بقي من الجزائريين (6.000.000 نسمة) بطالون بدون عمل.[1]

وتقول إحصاءات ثانية حول اسهام الجزائريين والمستوطنين في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر لسمة 1954 أن (75%) من السكان العاملين يشتغلون في الزراعة، وكان الجزائريون يؤلقون بين هؤلاء الأغلبية الغالبة. أما الثانية الكبيرة من الجزائريين فتعمل في التعدين والصناعات المنسقة، والقوى المولدة، وهم يؤلفون (62%) من المجموع، أما الفئة الثالثة الكبيرة من الجزائريين، وهي تؤلف الغالبية بالنسبة لمجموع العاملين بالنسبة لمجموع العاملين في هذا القطاع، فتعمل في الأشغال اليومية غير الزراعية. ويمثل الجزائريون واحد (61%) ممن يعملون في القطاع التجاري. أما في قطاع الإدارة والخدمات المسلحة فيبلغ عدد الجزائريين (73 ألفا) من مجموع (157 ألفا). كما أشارت هذا الإحصاء إلى وجود (54 ألفا) عامل عاطل من مجموع (68 ألفا). غير أن هذه التقديرات لم تكشف حقيقة البطالة، أو نصف – البطالة بين الجزائريين. وبلغت أرقام نصف – البطالة في القطاع الزراعي 800 ألف شخص لا يجدون العمل الكافي، وكان عدد العاطلين وأنصاف العاطلين في جميع القطاعات 900 ألف من مجموع ثلاثة ملايين ونصف المليون من العاملين أو نحو ربع المجموع الإجمالي للقوة العاملة.

أما القوة العاملة عند المستوطنين فكانت موزعة توزيعا أكثر عادلة بين القطاعات الاقتصادية. وكان أكبر عدد من الأوروبيين هو (مائة وستة ألاف) يعملون في التعدين والقوى المولدة والصناعات المنسقة. وكان عدد العاملين في الإدارة والخدمات المسلحة (84 ألفا)، وفي التجارة (64 ألفا)، وفي الزراعة (32 ألفا). كما أشار هذا الإحصاء إلى وجود (14 ألف) عامل عاطل. لكن معظم هؤلاء العاطلين إما أنهم كانوا لا يرغبون في العمل أو أنهم كانوا يتلقون دخلا من موارد أخرى.[2]

وإذا عدنا إلى الفلاحة؛ التي تشير بعض الاحصائيات أن (72 %) من الجزائريين كانوا يعيشون على مهنتها مقابل (16 %) من الأوروبيين الذي استولوا على نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة، لكن نسبة ملكية الأرض الصالحة للزراعة هي 109 هكتارات للأوروبي، و14 هكتار فقط للجزائري، حيث كان الجزائريون في سنة 1954 يعانون الفقر والمجاعة، فقد كان المدخول المالي للفلاح الجزائري لم يتجاوز (20.000 فرنك فرنسي قديم) أي أن الفلاح الجزائري كان يحصل أقل مدخول مالي في العالم بعد الفلاح الهندي، الذي كان يقل عنه بعض الشيء.

ويوضح لنا الجدول التالي الخاص بتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة في سنة 1954 أن (73 %) من الفلاحين الجزائريين كانوا يملكون أقل من 10 هكتارات وإذا كان معدل ما يحصل عليه الجزائريون

---

[1] عمار هلال، ((كيف انطلقت الثورة في الأوراس))، **الثقافة**، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، ع: 83، ذو الحجة – محرم 1404 – 1405هـ الموافق سبتمبر – أكتوبر 1984م، ص: 311.

[2] جوان غليسبي، المصدر السابق، ص ص: 46 - 47.

في سنة 1911 حوالي 163 كيلوغرام فقط، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن انخفاض الكمية من الشعير، حيث كان معدل ما يحصل عليه الجزائري في سنة 1911 حوالي 174 كلغ، وانخفضت الكمية إلى 83 كلغ سنة 1953. وهذه الحقائق تعطينا فكرة عن معاناة الجزائري وصعوبة حصوله على الغذاء الضروري له.[1]

توزيع الأراضي الصالحة في الجزائر سنة 1954 (بالهكتارات)				
أراضي يملكها الأوروبيون			أراضي يملكها المسلمون	
المساحة	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
40.000هـ	8.000	1.850.000هـ	391.000	10هـ أو أقل
209.000هـ	7.000	3.013.000هـ	118.000	10 – 50هـ
306.000هـ	4.000	1.226.400هـ	17.400	50 -100هـ
1.202.000هـ	5.000	1.108.000هـ	5.000	100 – 500هـ
963.000هـ	900	414.700هـ	600	أكثر من 500هـ
2.720.000هـ	24.900	7.612.100هـ	532.000	المجموع

ويمكن أن نشير أيضا هنا؛ أن (46 %) من الفلاحين الجزائريين كانوا في بطالة تامة، أي عمل يقومون به يحصلون على راتب، ولو بسيطًا، لشراء الغذاء الضروري لهم ولعائلاتهم، فحسب الاحصائيات الفرنسية لسنة فإن معدل مدخول الفلاح الجزائري كما – كما أشرنا سابقا – في سنة 1954 كان لا يتجاوز (20.000 أو 22.000 فرنك قديم)، بينما كان معدل مدخول الأوروبي (87.000 فرنك قديم).[2]

ومن جهة أخرى؛ فإن الهجرة الجزائرية المؤقتة إلى فرنسا التي وصلت سنة 1954 حسب بعض الاحصائيات إلى (300 ألف مهاجر)، - وهو عدد يماثل تقريبا عدد العاملين الأجراء بمختلف المدن الجزائرية - قد ساعدت على حل بعض مشاكل الفاقة والعوز من ناحية إرسال حوالات إلى ذويهم، إذ قدرت هذه الإحصاءات أن هؤلاء المهاجرين خلال هذه السنة نحو (33 مليار فرنك فرنسي) إلى ذويهم في الجزائر، وهو المبلغ الذي يساوي تقريبا مجمل الأجور التي كانت تدفع للعمال الفلاحين في الجزائر.[3]

أما من ناحية ثانية فقد ساهمت في إيجاد الطبقة الوسطى، وهذا عن طريق عودة بعض العمال لممارسة التجارة في بلدهم ،بعد ممارستهم لها سواء كأصحاب فنادق ومطاعم أو كمجرد بائعين

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص: 358 – 359.

[2] نفسه، ص: 358.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 228.

للخضر والفواكه أو كتجار متجولين، وفي حالة استقرارهم هناك كانوا يمكنون أقرباءهم بالمال اللازم وأبنائهم من فتح محلات تجارية بمختلف المدن الجزائرية أو من شراء حافلات نقل سيارات الأجرة أو إنشاء مؤسسات حرفية، وعلى العموم فقد كانت الحوالات التي بعث بها المهاجرون إلى ذويهم قد سمحت للكثير من سكان المدن بفتح دكاكين ومقاهي والقيام بأعمال وأنشطة تجارية أخرى متنوعة.[1]

مهما يكن من أمر؛ فإن المهتمون باقتصاد الجزائر، يقولون أنها عاشت منذ الحرب العالمية أزمة اقتصادية حادة، لم تبدأ في الخروج منها إلا في أوائل الخمسينات من القرن الماضي، وكان الخروج من هذه الأزمة يعود إلى الأداء الذي عاشه الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب من جهة وبفضل الاستثمارات التي تولدت عن خطة أو برنامج السنوات الأربع ابتداء من سنة 1949، ولكن هذا النمو لم ينعكس على كل القطاعات الاقتصادية بدرجة متساوية بحيث نجد أنه مثلا ما بين سنتي 1930 و1955 تطورت القطاعات الاقتصادية كما هو مبين في الجدول الآتي (بمليارات):

القطاع	1930	1955	النسبة
الزراعة – تربية المواشي - الصيد	194	210	% 30
المناجم	14	19	%1.2
المصنوعات والطاقة	33	104	%4.6
البناء والأشغال العمومية	13	47	% 5.4
النقل والأعمال العمومية	169	269	% 109
الإدارة المدنية	36	80	% 3.3
إجمالي الإنتاج المحلي	460	730	% 8.1

لقد كانت الزراعة والمناجم في حالة راكدة، أما النمو الجزئي الذي عرفه القطاع الزراعي فقد كان في المجال الحديث حيث كان المستفيدون منه هم الكولون (المستوطنون). أما في المجال الزراعي التقليدي حيث الزراعة هي أساس الاقتصاد لأغلبية السكان فقد استمر التراجع فيه حتى إلى ما كان عليه منذ ستين سنة خلت، فإنتاج الحبوب لم يتقدم تقريبا منذ فاتح القرن العشرين. أما الإنتاج الحيواني فقد انكمش بشكل ملحوظ، ففي سنة 1953 ربح الكولون (34.000 فرنك) عن معدل الهكتار المزروع بينما الفلاح الجزائري لم يربح سوى (6400 فرنك). لقد كان الدخل السنوي للفلاحين (وعددهم 5.840.000 نسمة) هو 19.200 فرنك) أما الطبقة الوسطى (منها 92 % أوروبيون) فكان دخلهم السنوي هو (227.000 فرنك)، وأما دخل الطبقة البرجوازية، فكان (1.500.000 فرنك).[2]

4 - الحالة الثقافية:

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 327.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 13.

سيقتصر فيها حديثنا عن حالة التعليم عشية الثورة، الذي كان يشمل على التعليم الابتدائي الرسمي الذي كان منتشر إلى حد ما في أغلب المدن الكبيرة والصغيرة، حيث يتلقى التلاميذ في المدارس أوليات العلوم ويتأهلون منها إلى الشهادة الابتدائية، وهي أساس مدارس أقيمت للتلاميذ الأوروبيين وبرنامجها فرنسي، ولكن يمكن لأبناء المسلمين أن يدخلوها إذا وجدوا فيها مكانًا. وتقول الأرقام أن سنة 1952 ثلاثين ألف تلاميذ أوروبي وتسعين ألف تلميذ مسلم، كما توجد مدارس فرنسية عربية على مستوى الابتدائي موجهة لأبناء الجزائريين وحوالي ألفي مدرسة (2000) ولها برنامج يشبه برنامج المدارس التي يدرس فيها أبناء الفرنسيين بحيث لا وجود فيها للغة العربية ولا العلوم الإسلامية، بالإضافة إلى مدارس لتخرج المدرسين والمدرسات في التعليم الابتدائي.

وكان أيضا هناك التعليم الثانوي مجانيًا، وله مؤسساته الخاصة، وهي الثانويات (الليسيات) الموزعة على الولايات الثلاث: الجزائر ووهران وقسنطينة، وله برنامج فرنسي أيضا. وهناك معاهد (كوليجات) منتشرة في عدد من المدن ولها برنامجها الخاص القائم على اللغة الفرنسية. إضافة إلى ثلاث ليسيات خاصة بالبنات. وكل المدارس الثانوية تؤهل التلاميذ للحصول على شهادة البكالوريا التي هي المفتاح للدخول للتعليم العالي. ولكن يمكن لطلبة المدارس الثانوية أن يختاروا اللغة العربية الفصحى أو الدارجة كلغة أولى أو كلغة ثانية. وكان يوجد في الثانويات سنة 1952 عشرة آلاف طالب وخمسة آلاف طالبة. أما المعاهد فتشمل على ستة آلاف طالب وأربعة آلاف طالبة. وأكثر هؤلاء الطلبة أوروبيون.

أما التعليم العالي، الذي تمثله جامعة الجزائر الوحيدة، فإن يقد الدليل على وجود سياسية مدروسة لتجهيل شباب الجزائر، فالجامعة التي كانت تضم أربع كليات (الحقوق، الآداب، الطب والصيدلة، والعلوم)، وفيها معهد للدراسات العربية – حديث العهد – كانت لا تضم سوى (4130 طالب) معظمهم من الأوروبيين.[1] أما الطلبة الجزائريين فتذكر عددهم الإحصائيات الرسمية الفرنسية بأن عددهم خلال السنة الجامعية (1953 – 1954) كان 513 طالب، في حين خلال السنة الجامعية (1954 – 1955) وصل إلي 589 طالب، وفي السنة الجامعية (1955 – 1956) كان عددهم 684 طالب. بينما تشير أيضا إلى عدد الذين كانوا مسجلين في الجامعات الفرنسية، فتقدرهم بحوالي 1400 طالب، وتقدرهم أخرة بحوالي 1700 طالب، موزعين على ثلاثة مراكز هامة هي: باريس، تولوز، مون بيلي. وإذا علمنا أن الجامعة الفرنسية منذ تأسيسها لم تكون حتى سنة 1911، سوى طبيب واحدًا، وصيدليا واحدًا، وحوالي ثلاثة محامين فإن عدد الطلبة المسجلين في الجزائر وفرنسا، في التعليم العالي الفرنسي ما بين 1953 – 1956 يعتبر مرتفع جدًا.[1]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص: 51 -52.

[2] عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954**، ط 5، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 15.

ورغم التضيق الذي مارسه الفرنسيون منذ احتلالهم الجزائر سنة 1930 على التعليم العربي فإن المقاومة ظهرت عشية الثورة في المدارس التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أعلنت عن عددها سنة 1954 بأنها تصل إلى 124 مدرسة وكان يدرس فيها 274 معلما، وقالت أن عدد التلاميذ الذين يدرسون بها أربعين (40) ألف تلميذ. بينما الإدارة الفرنسية تضع الرقم في حدود (22000 تلميذ). أما في سنة 1955 كان العلماء يملكون 181 مدرسة منها 58 مدرسة ذات تعليم راق ولكن عدد التلاميذ انخفض إلى (11000 تلميذ). وكان برنامج التعليم عند العلماء يكاد ينحصر في مواد اللغة العربية والدينية، بينما أهملت تقريبا المواد العلمية، ومن فضل هذا التعليم أنه يكوّن شبابا طليق اللسان والقلم في اللغة العربية.[2]

ولم يقتصر جهد علماء الجمعية في تأسيس هذه المدارس، بل أنشأوا أيضا معهد ابن باديس في قسنطينة عام 1947، الذي أصبح يضم 700 تلميذ واثني عشر (12) معلما، والدراسة فيه تعتبر جسرًا للتعليم الثانوي، فهو يوصل لشهادة الأهلية ثم ينتقل تلاميذه إلى الزيتونة للحصول على شهادة التحصيل أو الثانوية العامة.[3]

فتذكر بعض الإحصائيات عدد الطلبة الجزائريين الذي كان واصلون تعليمهم في الدول العربية عشية سنة 1954 ما يلي: في جامع الزيتونة بتونس (1000 طالب)، وفي جامع القرويين بالمغرب الأقصى (120 طالب) وفي جامع الأزهر بمصر (150 طالب)، ومجموعهم هو (1270 طالب) ضعف عدد الجزائريين (589 طالب) الذين التحقوا بالجامعات الفرنسية.[4]

---

[2] أبو القاسم سعد اله، المرجع السابق، ص: 25.

[3] نفسه، ص: 21.

[4] أحمد محساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة ، الجزائر، 2007، ص: 69.

المحاضرة الثانية: ثورة أول نوفمبر 1954
(أسبابها - التحضير لها - اندلاعها)

أ – أسبابها:

هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 المسلحة، وهي الأسباب التي يمكن حصرها في ما يلي:

1 - الأسباب غير المباشرة:

- مجازر الثامن ماي 1945، التي مثلت ضربة للحركة الوطنية الجزائرية، وأثبتت للشعب والمناضلين بأن تحرير الجزائر بوسائل ((اللاعنف)) أو ((الثورة بالقانون))، وأن الاستعمار الفرنسي لا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا بالقوة والعنف. وهي الحقيقة التي كانت محل دراسة نقاش طويل وتفكير عميق، من طرف حزب الشعب الجزائري كان نتيجته اتخاذ قرار سري وحاسم في عام 1947 يقضي بتأسيس المنظمة الخاصة (O.S) وتكليفها بالإعداد والتحضير لثورة مسلحة مقبلة، رغم صعوبة الأمر وخطورته.[1]

- عودة الوعي القوي نتيجة اتساع الهوة بين السكان نتيجة الهوة بين السكان الأصليين والأوروبيين الغزاة، بسبب تزمت هؤلاء الأخيرين، الأمر الذي جعل الجزائريين يشعرون بهويتهم الحقيقية التي لا علاقة لها بهوية المستعمر، ويميلون إلى العمل من أجل استرجاع سيادتهم وتحقيق استقلالهم بدلاً من الجري بدون جدوى وراء سراب الاندماج والمساواة.

---

[1] يحي بوعزيز، ((الأوضاع السياسية قبيل اندلاع الثورة))، **أول نوفمبر**، اللسان المركزية للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع: 19 ذو القعدة 1396هـ - نوفمبر 1976، ص: 6.

- توالي الانتخابات المزيفة ابتداء من تلك التي تمت على مستوى الدوائر سنة 1949 إلى تلك التي أجريت على مستوى البلديات سنة 1953.

- اختلاف أصول المعمرين، وعمل كل فئة على خدمة مصالها الخاصة أو مصلحة وطنها الأم، الذي لم تقطع معه حبل الوصال.

- تكوين طبقة من المستغلين الجزائريين تهدف إلى تهدئة الجو وابقائه لصالح شلة المعمرين من جهة، وإلى ابتزاز خيرات الأهالي للعيش في بحبوحة أخرى.

- تمسك الجماهير الجزائرية الكادحة بكثير من الشعارات الواقعية مثل: الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني، وهي شعارات يعود الفضل إليها في الإحالة دون ذوبان الشعب والقضاء عليه بالرغم من جميع التدابير التعسفية والمحاولات الرامية إلى ذلك والتي لا تعد ولا تحصى.

- هزيمة الجيش الفرنسي يوم 7 ماي 1953 في (ديان بيان فو) في الهند الصينية، وهي الهزيمة التي برهن فيها الشعب الفيتنامي من خلالها على إمكانية كسر قوات الاستعمار الفرنسي إذا توفرت العزيمة والإرادة. ولقد أكسبت حرب الفيتنام كثير من الوطنيين الجزائريين خبرة في جميع الميادين وخاصة في مجال حرب العصابات التي سيعتمد عليها الثوار فيما بعد لمواجهة جيوش الجنرالات الفرنسيين المتخرجين من أشهر الكليات الحربية في العالم.[1]

- اندلاع الثورة في كل من تونس في عام 1952 والمغرب الأقصى 1953.[2]

2 – الأسباب المباشرة:

ترجع جل المصادر والمراجع أن السبب المباشر لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 هو أزمة حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، التي وصلت إلى حد الاقتتال والمواجهة العنيفة في الشوارع على مرأى ومسمع الجميع، وتفشت في الشارع وأسرار تخص الحزب ومناضليه من مسؤولين سابقين فيه. كل ذلك لم يزد الأزمة إلا تعقيدا وتفاقما. ولمعالجة الأوضاع تعددت اللقاءات والندوات والمؤتمرات سنتي 1953 و1954 منها ما هو بغرض إيجاد حلول لها. وإرجاعها إلى وضعها الطبيعي، ومنها ما عقد الأمور وأخلط الأوراق وحاول تفجير الأوضاع بطريقة أو بأخرى.[1]

---

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص: 55.

[2] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد، صالح المثلوثي، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994ص: 7.

[1] عمار هلال، ((الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947 – 1954))، **الذاكرة**، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع: 03، خريف 1995 الموافق لـ 1415هـ، ص: 92.

تعود بوادر هذه الأزمة إلى اجتماع اللجنة المركزية للحزب في مارس 1950، وكان ذلك بسبب الجدال حول مكانة وصلاحيات رئيس الحزب والمواقف من الانتخابات، والتحالف مع الأحزاب اليسارية الجزائرية، وازادت مشاكل الحزب تجذرا من خلال اتساع الهوة بين أعضاء اللجنة المركزية، التي يغلب عليها التيار من جهة، وبين أعضاء زعيم الحزب ومجموعة من الشباب المتحمس إلى العمل العسكري من جهة ثانية، إلا أن غياب زعيم الحزب بسبب إلقاء القبض من قبل الإدارة الاستعمارية في 14 ماي 1952 فتح المجال أمام معارضيه من المركزيين على مصالي الحاج، أسلوبه الجائر وألفاظه العنيفة والميل إلى إثارة الجماهير وعدم قدرته على العمل بفعالية. أما المصاليين فهم يردون بأن المركزيين ينتهجون سياسة إبعاد وتهميشهم من مراكز قيادة الحزب. ورغم محاولات رأب الصدع ومحاصرة تفاعلات الأزمة السياسية وامتداداتها، من قبل الكثيرين من المناضلين إلا أن ما حدث في مؤتمر في 4 – 5 جويلية 1953، كان بمثابة الضربة القاضية التي قضت أي تفاهم بين أنصار رئيس الحزب "الحاج مصالي" واللجنة المركزية، رغم أن المؤتمر، انتخب "مصالي الحاج" إلا أن أنصاره أضحوا أقلية في اللجنة المركزية التي تدير شؤون الحزب. ظلت الأزمة تزداد إلى أن عقد الطرفان المتخاصمان كل طرف مؤتمره وأعلن القطيعة مع الأخر ، إذ عقد "مصالي" مؤتمره في مدينة (هورنو) البلجيكية من يوم 13 إلى 15 جويلية 1954، وقابله المركزيون بعقد مؤتمرهم المضاد في العاصمة من 13 أوت 16 أوت 1954 فانتقدت تداعيات ذلك إلى مختلف الأوساط القاعدية داخل الجزائر وخارجها.[1] إلى أن وصلت الأمور - كما قلنا - إلى المشادات الكلامية والاقتتال.

ب: تحضير الثورة:

1- لقاء مجموعة الاثنين والعشرين:

في ظل اشتداد الأزمة داخل حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ظهرت في 23 مارس 1954 منها هيئة من أجل التوفيق بين الطرفين المتصارعين، أطلق عليها اسم (اللجنة الثورية للوحدة والعمل)، كان مكتبها يضم أربعة أعضاء هم: "مصطفى بن بولعيد" و"محمد بوضياف" (من قدامى المنظمة الخاصة)، و"محمد دخلي" و"بوشوبة رمضان" المدعو "موسى" (من المركزيين).[2] وأصدرت نشرية سمتها (الوطني Le *patriote*) دعت فيها المناضلين إلى اتخاذ موقف الحياد، ولكنها في الوقت ذاته انتقدت فيها "مصالي الحاج" مداراة، وبذلك ارتفعت أصوات المصاليين متهمة إيها بالتحيز للجنة المركزية التي كان من أعضائها من أمثال: "حسين لحول"، "سيد علي عبد الحميد"، "مصطفى بن بولعيد"، "بشير دخلي". الأمر الذي جعل مسؤولو المنظمة الخاصة أمثال: "محمد بوضياف"

---

[1] الغالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954 – 1958 (دراسة في السياسات والممارسات)**، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص: 74 -75.

[2] عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، ترجمة: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص:62. وأيضا أُنظر: قداش وصاري، مرجع سابق، ص: 141.

و"محمد العربي بن مهيدي"، "مصطفى بن بولعيد"، "ديدوش مراد"، "رابح بطاط" الذين كانوا أعضاء في اللجنة يتوجهون إلى التحضير لإشعال فتيل الثورة.[3]

بعد فشل تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عقد أعضاء من المنظمة الخاصة اجتماعا سمى نسبة للعدد المناضلين الذين حضروه، وقد تبنى فكرة عقد هذا الاجتماع وحضّر له أربعة هم:("محمد بوضياف"، "مصطفى بن بولعيد "،"ديدوش مراد "،"محمد العربي بن مهيدي". عقد هذا الاجتماع في أواخر شهر جوان سنة 1954 وهناك من يذكر أنه يوم الخامس والعشرين منه وبالتحديد، في دار المناضل "الياس دريش" بـ (كلود صالمبي سابقا) (المدنية حاليا) بالجزائر العاصمة.[4]

استغرق هذا اللقاء يوما كاملا، ترأس جلسته "مصطفى بن بولعيد" في الوقت الذي قدّم فيه "محمد بوضياف" تقريرا كان قد أعد أثناء الجلسات التحضيرية من قبل كل أعضاء الفريق، وأحيانا بمساعدة كل من " محمد العربي بن مهيدي"، و"ديدوش مراد" كما يخبر بذلك "محمد بوضياف"، ومن جملة ما تناوله التقرير ما يلي:

1 . تاريخ المنظمة الخاصة منذ نشأتها إلى حين حلها.
2 . حصيلة القمع الاستعماري والتنديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب.
3 . العمل الذي أنجزه قدماء المنظمة الخاصة في الفترة الممتدة من (1950 إلى 1954).
4 . أزمة الحزب وأسبابها العميقة.
5 . موقف أعضاء المنظمة الخاصة في اللجنة الثورية للوحدة والعمل.
6 . وجود الحرب التحريرية في تونس والمغرب.

وانتهى التقرير بالعبارة التالية: ((نحن قدامى المنظمة الخاصة يرجع إلينا اليوم القرار في التشاور وتقرير المستقبل)).[1]

وكذلك في هذا الاجتماع طرحت نقطة الثورة هل حان وقتها أم لا؟. وقد أثارت نقاشا حادا، حيث عن هذا يتحد "محمد بوضياف" قائلا: ((وقد خصصت فترة الظهيرة لمناقشة التقرير، والتي تمت في جو من الصراحة والأخوة، واتضح موقفان: أولهما؛ تمثله العناصر الجاري عنها، وتفضل المرور الفوري نحو العمل كوسيلة وحيدة لتجاوز الوضعية الكارثية، ليس فقط بالنسبة للحزب، ولكن لمجموع الحركة الثورية. أما التوجه الثاني؛ ودون أن يرفض ضرورة العمل الثوري اعتبر أن وقت اندلاعه لم يحن بعد. وكان تبادل الحج شديدا جدا، وقد حسم الأمر بعد التدخل المؤثر لـ "سويداني

---

[3] ابن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 612.

[4] محفوظ قداش وجيلالي صاري، **الجزائر الصمود ومقاومات (1830 – 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 342. وأيضا ينظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص:342.

[1] محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، ط 2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، ص:48.

بوجمعة"، والذي بعينيه الدامعتين أنب الصامتين قائلا: نعم أم لا؟. هل نحن ثوار؟. إذن ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة، إذا كنا صادقين مع أنفسنا)).

كما حرّر "محمد العربي بن مهيدي" مذكرة تمت المصادقة عليها، وهي تدين صراحة الانشقاق داخل الحزب ومسببه، كما توضح إرادة مجموعة من الإطارات لوقف آثار الأزمة، ولإنقاذ الحركة الوطنية الجزائرية من التصدع، قرّرت القيام بالثورة المسلحة. وانتهت بعبارة: ((إن الاثنين والعشرين يكلفون المسؤول الوطني الذي يتم انتخابه بوضع قيادة ستكون مهمتها تطبيق قرارات هذه المذكرة)).

وبهذا تم انتخاب المسؤول الوطني فقط بأغلبية الثلثين، وهو يختار بقية أعضاء اللجنة، وفعلا أخبر "مصطفى بن بولعيد" "محمد بوضياف" أنه تمّ انتخابه كمسؤول وطني، والذي بدوره لم يتردّد بعد هذا اللقاء بيوم باستدعاء "بن بولعيد" و"ديدوش" و"بن مهيدي"، و"بيطاط" وتشكلت لجنة الخمسة التي قررّت ما يأتي:

- جمع قدامى المنظمة الخاصة وإدماجهم من جديد في الهيكل.
- استئناف التدريبات العسكرية انطلاقا من كتيب المنظمة الخاصة الذي أعيد طبعه.
- إقامة فترات تربصيه في مجال التفجيرات لصنع القنابل الضرورية عند الانطلاق.
- ووزعت المسؤوليات على أعضاء اللجنة، وتم التركيز على مضاعفة الاتصالات مع مسؤولي القبائل الذين كانوا لا يزالون مترددين من أصحاب فكرة تفجير الثورة، وفي صف المؤيدين للزعيم "مصالي الحاج" في صراعه مع المركزيين.[1]

2 - تحضيرات تفجير الثورة:

في شهر جويلية 1954 اتصل "محمد بوضياف" بـ "أحمد بن بلة" في (بيرن) بسويسرا وأعلمه بما شرع فيه، وما ينتظرونه من المندوبية الخارجية، وبعد موافقته الفورية أخذ "أحمد بن بلة" السير في هذا الطرح وأبلغ "محمد خيضر" و"حسين آيت أحمد"، وكذا عمل على إقناع المصريين بهذا الأمر لإمداد يد العون، وبالفعل تمكن من ذلك. ومن جهتها استطاعت لجنة الخمسة من إقناع مسؤولي القبائل ممثلين في شخصي "كريم بلقاسم" و"عمر أوعمران"، للانضمام وكان ذلك في شهر أوت، وبذلك أدمج كريم بلقاسم في لجنة الخمس فأصبحت ستة.[2]

أما بخصوص الأسلحة الذي بقيت مشكلا مطروحا، ولم يتمكن قادة الثورة الأوائل من إدخال أي قطعة سلاح من الخارج، اللهم السلاح الذي كان مخبأ في الأوراس وكان قد جمع في عهد المنظمة الخاصة، وهو السلاح الذي كان سلحت منه غالبية المناطق، حين أنه منذ أوائل شهر أكتوبر شرع "مصطفى بن بولعيد" في إخراجه وتوزيعه على مراحل وسلّمه إلى المسؤولين في المناطق الآتية:

---

[1] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص ص:51 – 52.

[2] نفسه، ص: 52.

(السمندو، الخروب، تيزي وزو، ذراع الميزان، بريكة، خنشلة، الولجة)، وكان ينقل هذه الحصص من السلاح والذخيرة بنفسه صحبة "شيهاني بشير" في سيارته تارة وفي سيارة "فرحات بن شايبة" تارة أخرى.[3]

وبعد اللقاءات التحضيرية المتكررة لأعضاء لجنة الستة في شهر أكتوبر 1954، تمّ تحديد يوم الفاتح نوفمبر من نقس السنة، الذي يصادف يوم الاثنين يوم عيد جميع القدسيين وكذلك لأنه يوم أول الشهر يستفيد أفراد الجيش الفرنسي من الإجازة.[4] كما تقرّر أن تكون كلمة السر ("عقبة" "خالد")[1]، وأن يكون اسم المولود الذي يقود الثورة (جبهة التحرير الوطني)، وورقة الازدياد (نداء موجها إلى كافة أفراد الشعب الجزائري). وهو النداء الذي تضمن بالإضافة إلى الأسباب الداعية إلى استعمال العنف الثوري كسبيل أوحد لتحقيق الاستقلال الوطني، وبرنامج عمل واضح أساسه الكفاح المسلح الذي لا يتوقف إلا بعد إقامة الدولة الجزائرية ولا يغلق الباب في وجه التفاوض على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرر مصيره، أما شروط الحل السلمي فقد حصرها النداء في:

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية التاريخ والجغرافية واللغة والدين.

- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيدة الجزائرية واحدة لا تتجزأ.

- خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة، وإيقاف كل مصادرة ضد القوات المكافحة. وغيرها من النقاط التي تتطرق إليها نص البيان.[2]

ومن جهة أخرى؛ فإن اللجنة التحضيرية قد قسمت البلاد جغرافيا إلى ست مناطق، عينت على كل واحدة منها مسؤولا، ماعدا منطقة الجنوب الذي تذكر المصادر والمراجع أنه يدعى "سي العربي" أو "لاجدوان سليمان" تحت مسؤولية قائد المنطقة الأولى "مصطفى بن بولعيد"، وهي المناطق التي جاءت على الشكل الآتي:

1 . المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) على رأس قيادتها "مصطفى بن بولعيد".

---

[3] محمد الطاهر عزوي، ((الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس))، **أول نوفمبر**، مصدر سابق، ع: 53، 1981، ص 45.

[4] الجودي لخضر بوالطمين، ((فاتح ثورة أول نوفمبر 1954))، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، م1، ج1، ص: 346.

[1] يوسف يعلاوي، ((الجانب الروحي لثورة فاتح نوفمبر))، **الأصالة**، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ع: 22 رمضان - ذو القعدة - ذو الحجة 1394هـ/ أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر – 1974م، ص: 87.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص:82 . 83.

2 . المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) على رأس قيادتها "ديدوش مراد".
3 . المنطقة الثالثة (القبائل) على رأس قيادتها "كريم بلقاسم".
4 . المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها) على رأس قيادتها "رابح بطاط".
5 . المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري) على رأس قيادتها "محمد العربي بن مهيدي".
6 . المنطقة السادسة (الجنوب) على رأس قيادتها "سي العربي" ("لاجدون سليمان") يوضع تحت تصرف "بن بولعيد" إلى حين هيكلتها.[3]

أما "محمد بوضياف" فيتوجه إلى الخارج ليسلم البيان إلى البعثة المستقرة في القاهرة ليعلن نبأ اندلاع الثورة من "إذاعة صوت العرب" هناك حسب التاريخ المحدّد، وهو ما تمّ، رغم أنه لم يتمكن من الوصول في الوقت المحدّد بسبب تأخر حصوله على تأشيرة الدخول من السفارة المصرية بسويسرا، إلا أنه استطاع من ارسال البيان في البريد السريع ليتم إذاعته في الوقت المحدد.[1]

ج . اندلاع الثورة:

كان الغرض من العمليات الأولى لليلة الفاتح نوفمبر 1954 هو الإيذان باندلاع الثورة من جهة، وليس إحداث المزيد من الخسائر والضحايا من جهة ثانية، وإنما إحداث المفاجأة للإدارة الاستعمارية وزرع الرعب والخوف في قلوب المستوطنين الأوروبيين (الكولون)، ومن جهة ثالثة؛ كان حرص القائمين على العمليات هو تجنب إلحاق الضّرر بالأوروبيين المدنيين حتى لا يمكنوا الإدارة الاستعمارية أن تتهمهم بالقتل والإرهاب.

وقد تميزت ليلة الفاتح من نوفمبر بتنظيم محكم يدل دلالة واضحة على وجود مخطط مدروس يتسم بالجدية والعزم: فعند منتصف الليل وبالضبط، وفي مناطق مختلفة من أنحاء الوطن، نفذت عمليات عسكرية ووزعت المنشورات باللغتين العربية والفرنسية. واستعمل الثوار، في كافة العمليات أسلحة تكاد تكون موحدة: فالقنابل التي تمّ تفجيرها مصنوعة محليا، والأسلحة أغلبها أسلحة صيد أو هي من بقايا الحرب العالمية الثانية التي حافظ عليها مناضلو مسؤولو المنظمة الخاصة، والتي لم تقع في قبضة سلطات الأمن الفرنسية.[2]

ومن جهتها؛ الولاية العامة حدّدت عدد حوادث ليلة الصفر بثلاثين حادثا أخطرها في الأوراس، ثم القبائل ثم العاصمة والشمال القسنطيني وأخيرا وهران. وتناقلت نتائج هجومات الأفواج الأولى لهذه

---

[3] محمد حربي، الجزائر 1954 . 1962 **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية .ش.م.م، بيروت، لبنان، 1980، ص: 110. وأيضا ينظر: فتحي الديب، **جمال عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل، القاهرة، 1984، ص:36. وأيضا: عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، ترجمة: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ، ص:85.

[1] الغالي الغربي، المرجع السابق، ص:89.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 89.

الليلة الصحف العالمية. وعنها قالت صحيفة (البصائر) في عددها (292) ليوم الخامس من شهر نوفمبر من نفس السنة، والتي عنونت موضوع المقال الذي يعنيها بـ (حوادث الليلة الليلاء...) حيث قالت ما يلي: رأينا أنه لا يمكن أن يخلو هذا العدد من جريدتنا من ذكر هذه الحوادث التي تناقلت صحف العالم بأسره تفاصيلها فقررّ الاكتفاء بذكر أهمها، تاركين الحقائق عن أسرارها، ولسوف نتتبع ذلك بغاية الدقة والاهتمام:

- مدينة الجزائر: انفجرت قنبلة من الصنع المحلي أمام بوابة راديو الجزائر فأحدثت أضرارا، وقد وجدت قنبلتان لم تنفجرا.
- في مدينة بوفاريك: انفجرت قنبلة في مستودع خزان الفواكه فاحترق المستودع الذي تبلغ قيمته خمسة ملايين فرنك، وأحرقت الصناديق الخشبية المعدة للتصدير وقيمتها خمسة وعشرون (25) مليونا.
- في بابا علي (قرب العاصمة): وقع إحراق معمل الورق، وتمكنت فرق المطافئ بعد جهد جهيد من إخماده النيران.
- في مدينة العزازقة : وقعت مهاجمة دار الجندرمة، ورميت بسبعة وأربعين رصاصة تبين أنها من رصاص البنادق الطليانية صنع سنة 1946، وفي الوقت نفسه وقع إشعال النار في مستودع البهش (قشر القرنان) الذي تملكه إدارة الغابات والمياه فكانت الخسائر به عظيمة جدا، والتهمته النيران، وبلغت قيمة الخسائر نحو الخمسين مليونا. ولقد حطمت في ذلك الوقت أعمدة الأسلاك التابعة لإدارة البريد، فأصبحت المدينة في عزلة تامة.
- في بقية بلاد القبائل الكبرى: وحول مدن وقرى: . بوغني . دلس . بوبراك . برج منايل . آقبو . وغيرها وقع تحطيم وإتلاف أعمدة الأسلاك التلفونية.
- في ذراع الميزان: وقع التحام قتل فيه أحد حراس الغابة...
- في عمالة وهران: وقعت محاولة تحطيم المولد الكهربائي وفي وِلّيس، لكن العمليات لم تسفر عن خسائر...
- في عمالة قسنطينة: كانت الحوادث كثيرة وخاصة في شرقها وجنوبها.
- وفي خنشلة: وقعت مهاجمة إدارة الحوز الممتزج وكوميسارية البوليس، كما وقعت مهاجمة رجال العسكرية، ووقع تحطيم الخزان الكهربائي، وقتل ثلاثة رجال من الجيش.
- في بسكرة: وقع تفجير قنبلة أمام المعمل الكهربائي، كما انفجرت قنابل أخرى أمام الثكنة العسكرية، وأمام (الكوميسارية) وفي محطة السكة الحديدية ولقد جرح أحد رجال البوليس كما جرح، كما جرح أحد الحراس...
- في الأوراس وفي المنطقة الجبلية الوعرة الشاسعة، وقعت عدة حوادث في شتى الجهات وكان الرجال المسلحون يباشرون العمليات ثم ينسحبون إلى الجبال ويدمرون وراءهم الجسور ولقد قتل واحد

منهم وجرح آخرون، وحاولوا الاستيلاء على منجم إيشمول، لكنهم انسحبوا بعد معركة عنيفة أطلقت خلالها ستمائة طلقة نارية.

- وحوصرت مدينة(أريس) المركزية في الأوراس من طرف الرجال المسلحين.
- في باتنة: وقع إطلاق الرصاص بقوة مدة ساعة من الزمن، كان يسمع على مسافة كيلومترين من المدينة، وهوجمت ثكنة فرقة (الشّاسور) فقتل بها جنديان، واكتشفت قنبلة مستودع الثكنات، لكنها لم تنفجر.
- في الخروب: وقع إطلاق القذائف النارية على حارس مستودع للوقود العسكرية لكنه لم يصب بسوء.
- في السمندو: وقعت مهاجمة دار الجندرمة كبيرة وكسر بابها الخارجي، وأطلق الرصاص على داخلها.

وأسفرت كامل هذه الحوادث عن سبعة من القتلى وعدد من الجرحى لم يعرف بعد.

هذه خلاصة وجيزة من الأعمال التي وقعت يوم الاثنين لخصناها بغاية الدقة عن الصحف الفرنسية....[1]

[1] ((حوادث الليلة الليلاء))، **البصائر**، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ع: 292، 9 ربيع الأول 1374 هـ الموافق 5 نوفمبر 1954م، ص:2.

المحاضرة الثالثة: ردود الفعل الأولية لثورة أول نوفمبر 1954
(الإدارة الاستعمارية والهيئات والأحزاب الجزائرية)

أ. الإدارة الاستعمارية:

أول رد من الإدارة الاستعمارية يتمثل في رد الحاكم العام "روجي ليونار" (*Roger Leonard*)الذي نشر يوم 02 نوفمبر بلاغا هذا نصه: ((في الليلة الماضية أقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر، وخاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة أوراس، على خطورة متفاوتة، من طرف عصابات إرهابية صغيرة، فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وباتنة، وكذلك حارسان ليليان في القبائل.

وقد أطلقت عيارات نارية على الدرك، كما استعملت مفرقعات ومحرقات بدائية لم تنشأ عنها خسائر غالبا. واتخذت إجراءات الحماية والقمع التي يستلزمها الموقف، من طرف الولاية العامة، التي طلبت وسائل عمل إضافية وحصلت عليها حينا.

إن السكان الذين يبرهنون حاليا، في جميع الأوساط، على هدوء كبير ورباطة جأش لا يستطيعون أن يطمئنوا إلى أننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم، وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة)).[1]

وفي اليوم الموالي من ذلك أقام "روجي ليونار" ندوة صحافية هذه ذكر فيها للصحفيين هذه الفقرة من نداء أذعه "صوت العرب" قال فيه: ((في هذا اليو، الخامس من ربيع الأول الموافق فاتح نوفمبر 1954، بدأت الجزائر تحيا حياة كريمة شريفة)). ثم علق "ليونار" على هذا فقال: ((يبدو أن هؤلاء المحركين من الخارج يقصدون بهذه العملية أن تساعدهم على قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا، ضمن ملف المغرب الفرنسي)). ثم أضاف قائلا: ((وحيث ملف الجزائر أبيض، فارغ، لا

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 88.

مظالم فيه، ولا شكاو، بل ليس فيه شيء إطلاقا، فقد أرادوا اصطناعا انتفاضة مثيرة فيها للفت النظر وإضافتها إلى ملف مغربنا الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة)).[2]

أما "جاك شوفالييه شوفالييه" (*Jacques chevalier*) رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان وكاتب الدولة للحرب، فقد صرح في خنشلة يوم 2 نوفمبر قائلا: ((إن الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت، بأي إرهاب فردى ولا جماعي، وإن جميع التدابير الصارمة ستتخذ)).[1]

ومن جهته؛ فإن السيد "ليون ميسكاتلي" (*Léon Moscatelli*)[1]، ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي، قد صرح بأن الأحداث التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام، ما هي إلا دلالة واضحة على التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي تشوش شمال إفريقيا بأسره، بل أن ما يتم في واحدة من أقطار المغرب، إنما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيدة الفرنسية.[2]

ومن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية كردة فعل على العمليات الناجحة التي شهدتها المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة). وبعد زيارة كاتب الدولة للدفاع جاك شوفاليه (*Jacques Chevalier*) برفقة قائد المنطقة العسكرية العاشرة الجنرال شاريار (*Cherriere*) وقائد القوات الجوية الجنرال فرولوني (*Firroloni*) وقائد المنطقة العسكرية للشّرق الجزائري الجنرال أسبيلمان (*Spillmann*) ورئيس ديوانه الضابط لوروي (*Loroy*) في يوم 5 نوفمبر 1954 أصدر أمر بإرسال قوات إلى الأوراس، وهي كالآتي:

- الجنرال جيل (*Gilles*) على رأس الفيلق رقم 25 للمظليين حيث تمركز ببسكرة العقيد ديكورنو (*Ducourneau*) على رأس اللفيف الأجنبي ووحدات من الدرك المتحرك (*Escadron Mobile*) وسبايس وكتيبة الحرس الجمهوري (*CRS*).

- نقل فيلق من المشاة السنغالي المتمركز بتونس إلى بسكرة، وهذا بناء على طلب والي قسنطينة ديبيش والجنرال أسبيلمان لمحاصرة الأوراس.

---

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص: 89.

[3] نفسه، ص: 90.

[1] (1889 - 1963) بفرنسا، تم تعيينه في شهر مارس 1934 كحاكم لبلدية أريس المختلطة إلى غاية شهر أكتوبر 1938، تقلد عدة مناصب عسكرية وإدارية منها: رئيس أركان قسنطينة في 1939، وفي عام 1940السكرتير العام للجزائر للشؤون الأهلية، مدير الأمن العام في الحكومة العامة للجزائر في أغسطس 1941. عضو مجلس الشّيوخ من 1948 إلى 1955. للاستزادة أكثر ينظر الرابط:

https://www.senat.fr/senateur-4eme-republique/muscatelli_leon0153r4.html

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 91.

- وفي اليوم الموالي وصل العقيد ديكورنو (*Ducourneau*) على رأس أربعة فيالق من المظليين ووزعها كما يلي: أريس، فم الطوب، تكوت، خنشلة، بوحمامة ومشونش.

- كما تمركز بباتنة الفيلق التاسع أفريك متوريزي (*Afrique Motorissee*) والفيلق رقم واحد ببسكرة ومشونش للسبايس والفيلق للمشاة السّنغالي الذي نقل من تونس. ومن تكوت توجهت كتيبة إلى الولجة.

- وتمركز الجنرال جيل مع اللفيف الأجنبي بسكرة وزرع قواته على عدة نقاط بين بسكرة وخنشلة في الأماكن الساخنة.[1]

ولم تتوقف عند هذه الإجراءات بل عرفت المنطقة خلال هذا الشهر عدة زيارات للوقوف على ما خلفته العمليات التي شهدتها المنطقة ككل، فقد قدم إليها الوالي العام روجي ليونار برفقة عدد من مساعديه من الضباط، الذي بعد أن حط بباتنة يوم 11 نوفمبر وعقد جلسات عمل بها ثم تنقل إلى أريس وفم الطوب وخنشلة ثم حلّ ببسكرة يوم 14 نوفمبر، وعقد اجتماع عمل في مشونش مع الضباط المشرفين على العمليات. وفي يوم 29 نوفمبر حلّ بمدينة بسكرة وزير الدّاخلية فرنسوا ميتران (*François Mitterrand*) وعقد بها اجتماعا عاما مع السلطات العسكرية التابعة لباتنة وبسكرة وأعضاء الوفد الرسمي، ومنها انتقل إلى مدينة مشونش أين تفقد الوحدات المتمركزة هناك، وهذا بعد أن كان قد حل بمدينة باتنة يومين قبل ذلك وعقد بها جلسات مصغرة، ومنها زار كل من آريس ومنها تنقل إلى فم تاغيت المكان الذي قتل فيه المعلم مونرو والقايد، ثم حل في اليوم الموالي في كل من فم الطوب وبها أشرف مع الجنرال جيل على عملية تمشيط شملت فم الطوب ودوفانة وتيمقاد والشروف، وهي العملية التي قام بها المظليون معززة بالطائرات. ثم بعدها زار خنشلة ودوار قايس.[2]

كل هذه الاجراءات والزّيارات المكثفة للقادة العسكريين والمسؤولين الفرنسيين السّامين عبرت عن ردة فعلهم من العمليات الناجحة والمنظمة التي شهدتها المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة)،

سارعت السلطات الاستعمارية الفرنسية كثفت من عمليات نزع هذه الأسلحة المنتشرة بين السكان ومداهمة منازل ممتلكيها وحجزها حتى لا يتمكن قادة الثورة من الوصول إليها، ففي الأوراس حسب الوثائق الأرشيفية للإدارة الاستعمارية فكانت حصيلة حجز الأسلحة الحربية لشهر ديسمبر 1954 من سكان ملحقتي بسكرة وأولاد جلال، كما يلي:

أ . ملحقة بسكرة: 205 بندقية حربية و181 مسدسا و386 بندقية صيد، أي تم حجز مجموع 772 بندقية و2000 خرطوشة.

---

[1] عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص ص: 94-95.

[2] عمار ملاح، مرجع سابق، ص ص: 98-99.

ب . ملحقة أولاد جلال: 30 بندقية حربية مع 243 خرطوشة و01 مدفع رشاش و02 مسدسات و17 بندقية صيد (امتلكت بصورة غير قانونية)، أي تم حجز مجموع 50 بندقية.[3]

ثم كثفت من عملياتها أكثر في شهر جانفي 1955، فكانت حصيلة هذا الشهر وتحت عنوان: (مراقبة واسترجاع الأسلحة من السكان) كما هو مبين في الجدول كالآتي:

أ . ملحق بسكرة:

	بندقية (*fusils ou mousquetons*)	ببندقية صيد	مسدس (*pistolet ou revolvers*)	مسدس (*pistolet d'arçon*)	
77	62	56	08	01	الزّاب الشرقي
81	07	72	02		أولاد سيدي صالح
147		100	47		الزّاب الظهراوي
32				32	غمرة
72				72	لعمور
108	15	60	33		الزّاب القبلي
07		07			أهل بن علي
181	37	87	56	01	الز"اب الأوسط
01				01	غموقات
1006	121	482	196	207	المجموع

ب . ملحق أولاد جلال:

- الأسلحة المحجوزة: 04 بنادق حربية (02 منها، حسب المعلومات القضائية)، و57 خرطوشة.
- الأسلحة المسلمة: 107 بندقية حربية و828 خرطوشة، و90 بندقية صيد غير مبلغ عنها و23 مبلغ عنها.[1]

وهذه أرقام أخرى تُوردها الوثائق الأرشيفية تنقل مجموع الأسلحة المحجوزة حتى 20 ديسمبر 1954 لبلدية بسكرة المختلطة ودواوير جنوب الأوراس (لولاش – مشونش) وجاءت كما يلي:[2]

دواوير جنوب الأوراس (دوار لولاش ودوار مشونش)	بلدية بسكرة المختلطة	
32	205	بندقية حربية وبندقية نوع mousquetons

[3] ***ANOM 93/4113****, (Territoire Militaire de Touggourt N°1008/541/S, N°1008/541/S, Bulletin de Renseignements* Mensuel, Mois de décembre1954, p:06).

[1] ***ANOM 93/4113****, (Territoire Militaire de Touggourt N°113/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de Janvier 1955, pp :09-10).*

[2] ANOM 9323/37, (Commune Mixte de Biskra, Extrait du Bulletin de renseignements mois décembre 1954).

مسدسات (armes de poing)	181	26
بندقية صيد (armes de chesse)	286	101
المجموع	672	159
831		

ب - الهيئات والأحزاب الجزائرية:

1 - حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

في تاريخ الخامس من شهر نوفمبر أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما، نشرته على أعمدة الجريدة الرسمية التي حملت تاريخ السابع من نفس الشهر، يقضي بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات التابعة لها وتحريم نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بعمالات الجزائر. وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد، فألقت القبض خلال الأسبوع الأول من نوفمبر وحده، على أكثر من 500 رجل من مناضلي ومسؤولي الحركة الوطنية وزجت بهم في السجون تستنطقهم بحثا عن الحقيقة ومن أجل التوصل إلى القيادة العاملة في كل منطقة.[1]

فرغم حل الحركة وملاحقة أعضائها، خاصة القياديين منهم، وإصدار الأحكام القاسية ضدهم، فقد عملت الحركة بشقيها المركزيين والمصاليين كل ما في وسع قادته لاستمرار العلاقة بينه وبين السلطات الاستعمارية، بل ومناشدته هذه الأخيرة بالتدخل الفوري لإيقاف حملات التفتيش، والاعتقالات الفردية والجماعية لمناضليه ومناصريه من المواطنين غير أن موقف المركزيين والمصاليين قد اختلفت.[2] وظهرت كما يلي:

- **موقف المركزيين:**

إن شعور أعضاء اللجنة المركزية، بأنهم لم يكونوا من الفاعلين والمحركين للثورة، جعل موقفهم يتميز بالضبابية والغموض والمناورة والحذر. ففي البداية، رأوا في انطلاقة الثورة المسلحة على أنها جاءت في غير وقتها المناسب، وسعوا من خلال مبعوثيهم إلى القاهرة من إقناع الوفد الخارجي بالتريث وإيجاد الظروف الدولية للتعريف بالقضية الجزائرية. ثم انساقوا وراء الادعاءات الفرنسية، بأن وصفوا الثورة، بأنها انقلابا داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ويتهمون "أحمد بن بلة" بالوقوف وراء هذا الانقلاب بدعم من الحكومة المصرية.

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص: 96 – 97.

[2] محمد حربي، **الجزائر 1954 – 1962 (جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، مصدر سابق، ص:193.

ظهر تردد هذه الجماعة في اتخاذ موقف واضح من الثورة من خلال الرسالة الممضاة من قبل "بن يوسف بن خدة" و"أحمد بودة" و"مصطفى فروخي"، الموجهة إلى وزارة الداخلية الفرنسية طالب المركزيون من الحكومة الفرنسية الشروع في سياسة تهدئة، تكون تدابيرها الأولى؛ وضع حد للقمع الفرنسي ووقف المتابعات، إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين والاعتراف لكل الجزائريين بحقهم في ممارسة كل الحريات الديمقراطية التي يخولها الدستور. وواصل المركزيون في إرسال البرقيات إلى الحكومة الفرنسية يحتجون بواسطتها ويقترحون ويؤكدون أن المشكل سياسي وأن الأحداث نابعة من الجزائر، زيادة على مشاركتهم ضمن وفود حزبية لشرح القضية الجزائرية إلى أن تمّ اعتقالهم من قبل السلطات الفرنسية.[1]

- **موقف المصاليين:**

لم يتخذ المصاليون موقف علنيا وصريحا ومباشرا من الثورة، إلا بعد فترة انتظار لما سوف تسفر عليه تطورات الأحداث، وهذا بسبب عنصر المفاجأة الذي أحدثه اندلاع الثورة إذ لم يأخذوا بمحمل من الجدة قدرة منافسيهم على اتخاذ قرار تفجير الثورة في هذا التاريخ وبهذه السرعة والسرية التامة، وفي تصريح سلم لوكالة الأنباء الفرنسية في 8 نوفمبر 1954، صرح "مصالي الحاج" بمجرد الإعلان عن الأحداث التي جرت في الجزائر في ليلة 31 أكتوبر إلى 01 نوفمبر عززت على نحو خطير الرقابة المفروضة على شخصي ... لقد قلنا ذلك في وقت سابق ونكرر اليوم: إنه بإنهاء هذا النظام، والاستجابة لطموحا شعبنا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمالا بائسة وهنا يكمن العلاج. وقد تعهد في هذا البيان بالعمل من أجل صداقة متبادلة بين الشعب الفرنسي والعمال الجزائريين والسير قدما نحو الحرية والتقدم والعدالة والسلام والتضامن بين الشعوب.[2]

ولكن تسارع الاحداث لصالح جبهة التحرير الوطني أشعر المصاليين بأن التفرج دون المبادرة يهددهم بالزوال، فأسس "مصالي" في شهر ديسمبر 1954حركة مناهضة للجبهة سماها (الحركة الوطنية الجزائرية) ،وجعل لها جناح عسكري تابعا لها تزعمه "محمد بلونيس" الذي سيدخل في صراع مع جيش التحرير الوطني، مثلما ستدخل الحركة الوطنية الجزائرية في باريس مع جبهة التحرير الوطني في صراع مرير يستغله الاحتلال لمحاولة ضرب الثورة وجعلها واحدة من الأوراق في فترات منها.[3]

2 - الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

ظهر موقف حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من خلال تعليق رئيسه "فرحات عباس" من عمليات ليلة الفاتح نوفمبر في جريدة الحزب (جريدة الجمهورية) عندما قال: ((إنها اليأس

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص: 140 -141.

[2] نفسه، ص ص: 141 -142.

[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص: 129.

والفوضى والمغامرة))، كونه لم يكن يؤمن بالعنف الثوري، ويرفض أن يجد حل المشكل الجزائري في الانفصال عن الوطن الأم.[4]

وبعد اجتماع اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بعد حوالي عشرة أيام من اندلاع الثورة كتب "فرحات عباس وفي العدد السادس والأربعون من (جريدة الجمهورية) اللسان المركزي للحزب مقالا عن أحداث أول نوفمبر ،1954 كان ملخصه ما يلي:

- إن موت المعلم (ويقصد "مونرو" الذي أعدمه الثوار في طريق أريس) قد أثر فينا تأثيرًا وبكيفية خاصة ... إنها خسارة أصابتنا في الصميم، بل إن الشعب الجزائري كله قد أصيب في أعماقه.
- يجب أن يقتنع الفرنسيون والمسلمون أن تشتتهم أمر قاتل بالنسبة للبلاد بأكملها.
- إن موقفنا معروف وهو لا يشكو أدنى غموض، إننا سنظل مقتنعين بأن العنف لا يسوي أي شيء.[1]

ولم يكتف الاتحاد الديمقراطي بمعارضته العنف، ولكنه ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث اعتنق أطروحات الذين كانوا ينعتون الثوار (المجاهدين) بالمغامرين، وفي نفس الوقت كان يوجه اللوم إلى السلطات الفرنسية، إذ صرح رئيسه "عباس" أثناء انعقاد المجلس الجزائري يوم 26 نوفمبر 1954 قائلا: ((إن الفلاح الجزائري لم يتعرض خلال أية مرحلة من مراحل تاريخ الجزائر لمثل ما تعرض له اليوم من احتقار وإهانة ... لو أن الدستور كان قد طبق، ولو أن بلدية أريس المختلطة كانت قد ألغيت وعوضت ببلديات تسمح للسكان بتسيير شؤونهم الخاصة ديمقراطيا، أقول ربما كنا قد تجنبنا الثورة والثوار)).[2]

3 - الحزب الشيوعي الجزائري:

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بيانا سياسيا يدين فيه جبهة التحرير الوطني، ويعلن أنه أرسل وفدا برئاسة "نيكولا زانتا كسي" ((ليخبر الرفاق في منطقة الأوراس بأن الحركة لاحظ لها في النجاح، وليأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد)). وجاء في البيان أيضا أن الشيوعيين يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح كل السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والدين، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا.[3]

4 . جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

---

[4] محمد العربي الزبيري المرجع السابق، ص: 151.

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،، 154.

[2] أحسن بومالي، **أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر الفرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص: 201.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 167.

يبدو موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة في موقفين: الموقف الأول؛ يتمثل في موقف رئيسها الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي" الذي كان متواجد في القاهرة عشية اندلاع الثورة، والذي لم يتردد في ابداء مساندته لها؛ وحث الجزائريين على التفاف حولها منذ اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954من اندلاعها، يظهر ذلك من خلال البيان الذي أصدره باسم مكتب الجمعية بالقاهرة والممضى من طرفه ومن طرف الشيخ "الفضيل الورتلاني"، وهو البيان الذي وزع على الصحافة المصرية ووكالات الأنباء العالمية، والذي جاء فيه ما يلي: ((أذاعت عدة محطات عالمية في الليلة البارحة أن لهيب ثورة اندلع في عدة جهات من القطر الجزائري، سَمَّتْ عدة بلدان من وطننا العزيز بعضها صحيح اللفظ، وبعضها محرف، لكننا عرفناها ولو من لحن القول، لأنها أفلاذ من ذلك الوطن العزيز الذي لا نسلوه ولو سلا المجنون ليلاه، لأننا درجنا على ثراه من نوط التمائم، إلى لوث العمائم، وستختلط مع ثراه أعظمنا الرمائم.

ثم قرأنا في جرائد اليوم بعض تفصيل لما أجملته الإذاعات، فخفقت القلوب لذكرى الجهاد الذي قسمت فرائضه لكان الجزائر منه حظان بالفرض والتعصيب، واهتزت النفوس طربًا لهذه البداية التي سيكون لها ما بعدها، ثم طرقنا طارق الأسى لأن تكون تلك الشجاعة التي هي مضرب المثل لا يظاهرها سلاح، تلك الجموع التي هي روق الأمل لا يقودها سلاح. إن اللحن الذي يشجي الجزائري هو قعقعة الحديد في معمعة الوغى، وإن الرائحة التي تعطر مشامه هي رائحة هذه المادة التي يسمونها البارود.

أما نحن المغتربين عن الجزائر فو الله لكأنما حملت إلينا الرياح الغربية . حين سمعنا الخبر . روائح الدم زكية، فشارك الشم الذي نشق السمع الذي سمع والبصر الذي قرأ، فيتألق من ذلك إحساس مشبوب يصيّرنا . ونحن في القاهرة . وكأننا في موقع النار من خنشلة وباتنة)).[1]

ثم تُبع هذا البيان ببيان آخر في 15 نوفمبر من نفس الشهر ممضى أيضا من طرف الشيخين "محمد البشير الإبراهيمي" و"الفضيل الورتيلاني": ((... هذا هو الصوت الذي يُسمع الآذان الصم، وهذا هو الدواء الذي يفتح الأعين المغمضة، وهذه هي اللغة التي تنفذ معانيها إلى الأذهان البليدة، وهذا هو المنطلق الذي يقوم القلوب الغلف، وهذا هو الشعاع الذي يخترق الحجب والأوهام. كان العالم يسمع ببلايا الاستعمار الفرنسي لدياركم، فيعجب كيف لم تثورا، وكان يسمع أنينكم وتوجعكم منه، فبعجب كيف تؤثرون هذا الموت البطيء على الموت العاجل المريح، وكانت فرنسا تسوق شبابكم إلى المجازر البشرية، في الحروب الاستعمارية ممالكها، وحماية ديارها، ولو أن تلك العشرات من الآلاف من أبنائنا ماتوا في سبيل الجزائر، لماتوا شهداء وكنتم بهم سعداء.

---

[1] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم نجله: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ج 5، ص: 37.

... أيها الإخوة الجزائريون الأبطال: ... إنكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه، ونهايته الموت، فاختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية التي هي شر من الموت. إنكم كتبتم البسملة بالدماء، في صفحة الجهاد الطويلة الجهاد الطويلة العريضة، فاملآها بآيات البطولة التي هي شعاركم في التاريخ، وهي ارث العروبة والإسلام فيكم)).[1]

أما الموقف الثاني للجمعية؛ فيتمثل أعضاء مجلسها في الداخل (الجزائر) الذي أصبح يتنافس على إدارته نائبا الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي" الشيخان "العربي التبسي" و"محمد خير الدين".[2] فقد اتسم بالتريث والترقب منذ العمليات الأولى للثورة المسلحة، فانتظار ما ينجلي عليه الأمر فيما بعد، وظلوا حذرين ويترقبون. وأكدت جريدة (البصائر) لسال حال الجمعية هذا الموقف في عددها الصادر يوم الخامس نوفمبر 1954 بقولها: ((لا يمكن أن نتناول أي تعليق عن الحوادث حتة تتبين لنا حقيقتها)).[3]

---

[1] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، المصدر السابق، ص ص: 33 -35.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 24.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص: 208.

المحاضرة الرابعة: واقع الثورة عشية انتفاضة 20 أوت 1955

أ – من جانب جيش وجبهة التحرير:

تؤكد جل المصادر أن الثورة التحريرية عند اندلاعها في الفاتح من شهر نوفمبر 1954 كانت الحوادث فيها منتشرة عبر كامل الوطن، مع سبق تحمل المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) عبء الثورة وتوسعها وانتشارها، وقوة التسليح، ومواجهة العدو في حرب العصابات، ولكن جميع المناطق عمتها الثورة في شكل عمليات خفيفة لم تختلف فيها المنطقة الأولى في التحضيرات وتنظيم الأفواج المسلحة والنشاط السري.

ففي هذا الشأن وبخصوص المنطقة الأولى دائما؛ فإن المجاهدون الأوائل يؤكدون أن قائدها "مصطفى بن بولعيد" قد وضع النواة الأولى لجيش التحرير الوطني، وقسم جيشه إلى 39 فوجا انطلقوا كلهم ليلة أول نوفمبر 1954 في تنفيذ مهمهم، نجح منهم 33 فوجا نجاحا تاما، وامتازت المنطقة عن غيرها من المناطق بالنشاط المكثف وسرعة الانتشار والانتقال من حرب العصابات إلى حرب المواجهة. وهو ما تؤكده الوثائق الفرنسية التي تطليقها بمنطقة (الجنوب القسنطيني)، التي تذكر أن مجموع أوراس النمامشة كان أصل الثورة الجزائرية، وهي منتشرة في جميع أرجائه، وهو الأمر الذي جعل الفرنسيين يخصصون ضدها عملية حربية تحت اسم (تيمقاد) مشطت شرق منطقة الأوراس كلها للقضاء على الثورة، ودامت تلك العملية سنة كاملة طيلة سنة 1955.

كما تعجبت هذه التقارير الاستعمارية من عدم استطاعة قواتها اخماد الثورة في هذه المنطقة، وأكدت أن الخسائر التي أصابت شرق الأوراس، لم تثن المنطقة من مواصلة الثورة، بل أن رجالها واصلوا العمل العسكري والتجأ 500 مجاهد منهم إلى الحدود التونسية، وأصبحت منطقة قفصة ملجأ ومنطلقا للعلاقات الجزائرية التونسية والمشرقية، وشهدت أيضا هذه التقارير أن المنطقة ظلت صامدة وشامخة ومنظمة تحت قيادة ""شهياني بشير" خلفا للشهيد "ابن بولعيد" الذي سافر إلى المشرق لجلب الأسلحة وألقى عليه القبض في الحدود اللبية التونسية يوم 11 فيفري 1955.[1]

---

[1] يوسف مناصرية، **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954 – 1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص: 58 . 60.

كانت حدود المنطقة الأولى هي جبال الأوراس وجبا النمامشة، وجبال تبسة، وجبال الحضنة، والهضاب العليا، وسوق أهراس، وبني صالح، وطريق قالمة، وعين عبيد، وسطيف وبرج بوعريريج، وكان جيشها – كما تذكر الوثائق الفرنسية – يضم ما بين ألف وخمسمائة (1500) وألفي (2000) رجل، يملكون من السلاح ست (6) بنادق رشاش (*Fusils Mitrailleuses*) والجيش مسلح بنسبة 75 % سلاح حربي و25 سلاح صيد ويتبع الأفواج ألف ومائة (1100) رجل جاهزين لحمل السلاح وثلاثة آلاف (3000) رجل من المتعاطفين العاملين من أفراد الشعب وهم جاهزون ومتأهبون على الدوام لتدعيم صفوف الثوار، ومسلحين بالمداري والعصي، عندما يحدث أي حدث.[1]

أما المنطقة الثانية؛ فقد عرف التنظيم الثوري بها نوع من التعثر في الأيام الأولى من اندلاع الثورة نتيجة رفض إطارات الشمال القسنطيني تعيين السيد "رابح بيطاط" على رأس المنطقة الثانية وقد تم وضع حل لهذه المشكلة حيث وقع بنيه وبين "ديدوش مراد" تبادل لأن هذا الخير كان قد عين في بداية الثورة على رأس المنطقة الرابعة.[2]

وبالرغم من أن أفراد جيش التحرير الوطني كان حسب تقدير "بن طوبال"[3] يضم 50 مجاهدًا وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد مناضلي حركة الانتصار الحريات الديمقراطية الذي كانوا ينشطون فيها الذي كان يصل إلى قرابة سبعة مناضل (7000).[4] فإن "ديدوش مراد" و نائبه "زيغود يوسف" من تنشيط العمليات العسكرية بها، إلى أن استشهد يوم 18 جانفي 1955 فخلفه الأخير على رأس قيادة المنطقة.[5] الذي أخذ يبادر بضرب القوات الاستعمارية بعمليات فدائية مثل ما حدث مع القنبلة التي فجرت بمناسبة يوم 8 ماي 1955 في مطعم الكازينو بقلب مدينة قسنطينة، الذي يتردد عليه كبار المعمرين والقياد والجندرمة والعملاء وكبار تجار اليهود، وهذا مصادفة لذكرى 8 ماي 1945 وبعد الصمت الذي عم المنطقة بد اعتقال "مصطفى بن بولعيد". وتبعت هذه العملية فدائية جرئية

---

[1] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص ص: 61 -62.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 123.

[3] من مواليد 1923 بولاية ميلة (حاليا)، انخرط في حزب الشّعب سنة 1938، عضو في المنظمة الخاصة، عضو مجموعة 22، نائبا لزيغود يوسف على قيادة المنطقة الثانية بعد استشهاد ديدوش مراد، أحد الذين حضروا لهجوم الشّمال القسنطيني في 20 أوت 1955، حضر مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، عضو إضافي في المجلس الوطني للثورة، تولى قيادة الولاية الثّانية سبتمبر 1956 خلفا لزيغود يوسف، عضوًا في لجنة التّنسيق والتّنفيذ مكلف بالشّؤون الخارجية 1957، وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ تأسيسها في19 سبتمبر 1958 بالقاهرة حتى سنة 1960، بعدها عين وزير الدولة إلى غاية 1962، بعد الاستقلال انتخب عضو في المجلس الوطني الجزائري، في سنة 1965 عين مديرا عاما للشركة الوطنية للحديد والصلب. توفي يوم 20 أوت 2010

[4] محمد حربي، مرجع سابق، ص: 114.

[5] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 351.

وموافقة، وهي العمليات كان الهدف منها هو إرهاب العدو وايقاظ المدن ودفعها للمشاركة في المسيرة الثورية، كما أعد "زيغود يوسف" بسلسلة من العمليات الفدائية يوم 5 جويلية 1955، التي تصادف ذكرى احتلال الجزائر 1830، هذه العمليات التي كانت عبارة عن كمائن استهدفت قطع جميع الطرقات الرئيسية الرابطة بين المدن والقرى لألحاق خسائر كبيرة بقوات العدو ن وغنم أكبر عدد من الأسلحة، كما تضمنت العمليات حملة واسعة تخريبية ضد منشآت العدو الاقتصادية. ولم يتجاوز كما تذكر روايات في شهر ماي 1955 قوات جيش التحرير المائتين (200) مجاهد نصفهم فقط يتوفر على بنادق الصيد، وارتفع إلى قرابة خمسمائة (500) مجاهد.[1]

وتعرف هذه المنطقة في الوثائق الفرنسية لشهر أكتوبر 1955 باسم الشمال القسنطيني والتي حددت حدودها افي طريق القالة، قالمة، عين أعبيد وقسنطينة، والميلية، والطاهير ، ثم تشير إلى توسع عمليات جيش التحرير الوطني بعد هجومات 20 أوت 1955، وأحصت عدد قواته فقد ذكرت بين 900 و 1200 مجاهد أسلحتهم تتكون من أربعة (4) أسلحة رشاش، وهي مسلحة بنسبة السلاح الحربي 30 % ، و 70 % سلاح صيد، وكان يتبع عدد المجاهدون المذكرون 1000 رجل جاهز لحمل السلاح، يرافقون جيش التحرير ، كما كان للمنطقة 1200 رجل احتياطي.[2]

في المنطقة الثالثة؛ اهتمت قيادتها في الأشهر الأول بتنظيم حملة شرح واسعة في أوساط مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الذين كانوا في غالبيتهم موالين "لمصالي الحاج" في خلافه مع اللجنة المركزية، وفي نفس الوقت كانت هيكلة جبهة التحرير تجري على جميع المستويات في حين كان التجنيد يتم ببطء نتيجة عدم الأسلحة الكافية. ولم تبدأ العمليات العسكرية في تلك المنطقة إلا في ربيع عام 1955. وكانت في شكل كمائن تنصب أساسًا للحصول على الأسلحة، وبالإضافة إلى ذلك كانت نشاطات جيش التحرير الوطني توجه لإعدام أعوان الشرطة وحراس الغابات والقياد وغيرهم من دعائم السلطات الاستعمارية، وكلما اعدم خائن استفاد مجاهد من سلاحه. وإلى جانب هذه العمليات العسكرية البسيطة، كان على جيش التحرير الوطني في المنطقة الثالثة أن يجابه المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية.[3]

أما المنطقة الرابعة؛ كانت أسوأ حظًا، لأن السلطات الاستعمارية التي كانت تتبع تحركات مناضلي حركة الانتصار ، قد تمكنت في خلال الشهور الأول من القاء القبض على أغلبية العناصر الذين بدأوا مع "رابح بطاط" بما في ذلك نوابه في العاصمة. وبيطاط نفسه سيقع أسيرًا في منتصف شهر فيفري سنة 1955. ونتيجة لذلك فإن المنطقة الرابعة كادت تختنق بعد حوالي سبعين يوما فقط

---

[1] **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، من ص ص: 77 -78.

[2] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص: 64.

[3] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 132.

من اندلاع الثورة، ويعود الفضل في بقائها وانتعاشها من جديد إلى "عمر أوعمران" الذي تمكن، رغم كل العراقيل، من إعادة تنظيم الهياكل ثم ساعدته الظروف على اختيار الرجال الأكفاء الذين عرفوا كيف يندمجوا بسرعة وكيف يسيطرون على الأوضاع بعد أن كادت تفلت من جهة التحرير الوطني لفائدة العدو.

من هؤلاء الإطارات البارزة "عبان رمضان" الذي خرج من السجن في النصف الثاني من شهر فيفري، ووضع نفسه تحت تصرف جبهة التحرير الوطني، مع العلم أنه كان مسؤولي حركة الانتصار قاد ولاية بجاية ثم ولاية عنابة إلى غاية سنة 1950 عندما ألقى عليه القبض وحكم عليه بالحبس لمدة خمس سنوات. وبسرعة كبيرة، وبفضل تكوينه السياسي والايديولوجي ومستواه الثقافي، استطاع أن يحتل الصدارة أمام مجنده "أوعمران"، وحتى أمام قائد المنطقة الثالثة "كريم بلقاسم" الذي كان يأتي إلى العاصمة يأخذ رأيه حول القضايا السياسية.[1]

وإذا كانت مجهودات عبان لم تسفر عن نتيجة تذكر في مجال التفاوض مع ممثلي الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء، فإن عملية التعبئة والتنظيم في أوساط مناضلي حركة الانتصار المحلولة قطعت خطوات عملاقة بعد 13 ماي سنة 1955 الذي أطلق فيه سراح أعضاء اللجنة المركزية الذين التحق معظمهم بجبهة التحرير الوطني في داخل البلاد وخارجها على حد سواء، ومن أبرز أولئك الأعضاء "بن يوسف بن خدة" الذي سيلعب دورًا حاسمًا في معركة الجزائر وعلى رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فيما بعد.

ورغم انشاء فرقتين مسلحتين في العاصمة تتحرك احداهما داخل حي بلكور، تحت اشراف "دبيح الشريف"، والثانية في حي القصبة تحت اشراف "يوسف سعدي" والفرقتان تحت توجيه سياسي لمسؤول جهوي يأخذ تعليماته مباشرة من "عبان رمضان" الذي يعمل بتنسيق مع "أوعمران" و"كريم بلقاسم". فإن هذا التنظيم لم يعرف أي نجاح يذكر في هذه الفترة من الثورة، وذلك بسبب سيطرة أجهزة المخابرات الاستعمارية وعدم وجود الإمكانيات المادية التي تسمح بالعمل الفوري.

وعلى العكس منذ لك، فإن التنظيم السياسي قد عرف تطورًا ملموسًا فأنشئ العديد من الخلايا، وتكاثرت المنشورات الداعية إلى عدم التعامل مع الإدارة الاستعمارية، وتضاعفت الاتصالات مع قادة التشكيلات السياسية المقيمين بالعاصمة ومع معظم الجزائريين المنتخبين الذين قدم عدد كبير منهم استقالته.[2]

بخصوص المنطقة الخامسة؛ فإن العمليات الأولى ليلة أول نوفمبر لم تلقى النجاح في معظمها، حيث تمكنت القوات الاستعمارية من الحاق خسائر فادحة بتلك المجموعة الأولى من المجاهدين

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ، ص: 132 – 133.

[2] نفسه، ص ص: 135 – 136.

الذين كان يقودهم "محمد العربي بن مهيدي"، ومن جملة القتلى في ذلك اليوم الأول من الثورة الشهيد "بن عبد المالك رمضان" النائب الأول لقائد المنطقة. وهي النتائج السلبية التي تأثر بها "بن المهيدي" وجعلته يحاول الاتصال بالعاصمة مرة وبالمغرب الأقصى مرة أخرى يبحث عن الأسلحة وعن أحسن الوسائل التي تمكنه من تجاوز المحنة.[1]

وبخصوص نشاط الجبهة في الخارج فإن حول حدث دولي حضره الوفد الخارجي لطرح القضية الجزائرية هو مؤتمر "باندونغ" بإندونيسيا الذي انعقد في يوم 18 أفريل 1955، الذي ضم 29 دولة من آسيا وافريقيا، كان أول مؤتمر افريقي آسيوي، وحضره الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ممثلا للجزائر بصفته عضوا مراقبا.[2] واستطاع الوفد من تحقيق أول انتصار دولي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني من خلال تحرك ممثلوها بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي الكبير، وتمكنوا من اقناع أغلبية الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية، وتجسدت هذه المجهودات المبذولة من طرف السيدين "حسين آيت أحمد" و"أمحمد يزيد" في تأكيد المؤتمر على تأييده لشعوب الجزائر والمغرب وتونس في تقرير مصيرها وفي عملها من أجل حصولها على الاستقلال.[3]

ب - من جانب السياسة الاستعمارية الفرنسية للقضاء على الثورة:

1 - الاعتقال وحجز الأسلحة:

عملت سلطات الاحتلال على تعزيز وجودها العسكري بالجزائر وذلك في محاولة منها لإخماد الثورة وتطهير الجبال من رجال المقاومة، فقتلت العديد منهم وزجت بالكثير في السجون حتى أن بعض الإحصاءات تذكر بان عدد الموقوفين قد بلغ حوالي 2000 مشبوها.[4]

كما تبنت سلطات الاستعمارية الفرنسية إجراءات خاصة بمنطقة الاوراس حيث سارعت إلى تكثيف عمليات نزع هذه الأسلحة المنتشرة بين السكان ومداهمة منازل ممتلكيها وحجزها حتى لا يتمكن قادة الثورة من الوصول إليها، حسب وثائق الإدارة الاستعمارية كانت حصيلة حجز الأسلحة الحربية من سكان ملحقتي بسكرة وأولاد جلال لشهر ديسمبر 1954 كما يلي:

أ . ملحقة بسكرة: 205 بندقية حربية و181 مسدسا و386 بندقية صيد، أي تم حجز مجموع 772 بندقية و2000 خرطوشة.

ب . ملحقة أولاد جلال: 30 بندقية حربية مع 243 خرطوشة و01 مدفع رشاش و02 مسدسات و17 بندقية صيد (امتلكت بصورة غير قانونية)، أي تم حجز مجموع 50 بندقية.[1]

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 136.

[2] **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 14، 01 جانفي 1958، ص: 5.

[3] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 140.

[4] أحسن بو مالي: **استراتيجية الثورة في مرحلتها الاولى 1954 - 1956**، منشورات م . و. م، بدون تاريخ، ص: 35.

ثم كثفت من عملياتها أكثر في شهر جانفي 1955، فكانت حصيلة هذا الشهر وتحت عنوان: (مراقبة واسترجاع الأسلحة من السكان) كما هو مبين في الجدول كالآتي:

أ . ملحق بسكرة:

	بندقية (*fusils ou mousquetons*)	ببندقية صيد	مسدس (*pistolet ou revolvers*)	مسدس (*pistolet d'arçon*)	
77	62	56	08	01	الزّاب الشرقي
81	07	72	02		أولاد سيدي صالح
147		100	47		الزّاب الظهراوي
32				32	غمرة
72				72	لعمور
108	15	60	33		الزّاب القبلي
07		07			أهل بن علي
181	37	87	56	01	الز"اب الأوسط
01				01	غموقات
1006	121	482	196	207	المجموع

ب . ملحق أولاد جلال:

- الأسلحة المحجوزة: 04 بنادق حربية (02 منها، حسب المعلومات القضائية)، و57 خرطوشة.
- الأسلحة المسلمة: 107 بندقية حربية و828 خرطوشة، و90 بندقية صيد غير مبلغ عنها و23 مبلغ عنها.[1]

وهذه أرقام أخرى؛ تُوردها الوثائق الأرشيفية تنقل مجموع الأسلحة المحجوزة حتى 20 ديسمبر 1954 لبلدية بسكرة المختلطة ودواوير جنوب الأوراس (لولاش – مشونش) وجاءت كما يلي:[2]

	بلدية بسكرة المختلطة	دواوير جنوب الأوراس (دوار لولاش ودوار مشونش)
بندقية حربية وبندقية نوع mousquetons	205	32
مسدسات (armes de poing)	181	26
بندقية صيد (armes de chesse)	286	101

(5) ***ANOM 93/4113****, (Territoire Militaire de Touggourt N°1008/541/S, N°1008/541/S, Bulletin de Renseignements* Mensuel, Mois de décembre1954, p:06).

(1) ***ANOM 93/4113****, (Territoire Militaire de Touggourt N°113/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de Janvier 1955, pp :09-10).*

(2) ***ANOM 9323/37,*** *(Commune Mixte de Biskra, Extrait du Bulletin de renseignements mois décembre 1954).*

159	672	المجموع
831		

ومن جهة أخرى قامت بتطويق قرية أريس بقوات عسكرية هامة وذلك بأمر من الجنرال "سبيلمان" (*Spilman*)، ومن جهته طالب الجنرال "بول شاريار" الذي شغل منصب القائد العام للقوات العسكرية الفرنسية بالجزائر للفترة الممتدة من أوت 1954 إلى غاية جوان 1955[1] فقد طالب بالإمدادات الفورية من كاتب الدولة للحرب "جاك شوفاليه" ليضع في متناوله العديد من الكتائب المشكلة بالخصوص من المظليين (*DIAP25eme*) وثلاثة فرق من الشرطة المتنقلة (*C. R. S*) وعليه فإننا نجد بان العمليات الاولى ارتبطت بعزل مدينة أريس والهجوم على دوار اشمول.[2]

وفي 23 ديسمبر 1954 شنت القوات الفرنسية حملة عسكرية بجنوب جبال الاوراس، قام فيها حوالي 4000 عسكري فرنسي بالعملية المعروفة باسم فيوليت (*Violette*). تبعتها عملية تمشيط واسعة النطاق في جبال اشمول في 26 نوفمبر 1954 وأخرى بناحية الونزة في 20 ديسمبر 1954، تعرضت بدورها منطقة القبائل لنفس العملية من قبل الآلاف من العساكر الفرنسيين في 30 ديسمبر 1954 من خلال عملية الواس (*Aloès*)[3] وتبعتها عمليات عسكرية اخرى في منتصف شهر جانفي 1955 اطلق عليها عملية فيرونيك (*Véronique*) التي اشرف عليها الحاكم العام "روجي ليونارد" في جبل احمر خدو جنوب الاوراس سخرت لها إمكانات كبيرة بهدف القضاء على الثورة ، ورغم التدمير الشامل الذي ألحقه الهجوم الوحشي بالقرى التابعة للناحية وسقوط العديد من المجاهدين والمواطنين على السواء إلا أن الحاكم العام الفرنسي بالجزائر يعترف بشراسة المقاومة ، ويصرح خلال الندوة التي عقدها بباتنة يوم 21 جانفي 1955 قائلا : ((ينبغي أن لا ننتظر تحسنا كاملا ونهائيا للوضع الأمني قبل أشهر عديدة بسبب وعرة المناطق وشاسعتها ...)).[4]

2 - تهجير السكان وتعزيز القوات الفرنسية:

قامت السلطات الاستعمارية بتهجير السكان من المناطق الجبلية معقل الثورة واتبعتها بعمليات تدمير واسع النطاق استعملت فيها المدافع والرشاشات التي كانت تعززها الطائرات بمختلف أنواعها للقصف الجوي، بهدف القضاء على مراكز الثوار والمناطق الساخنة، وأيضا حرمانهم – الثوار- من استخدامها كقواعد للتموين.[5] وهي العمليات التي خلفت مئات الشهداء وتدمير قرى بكاملها،

---

(1) *Yyes Courierre,* ***La Guerre d'Algérie Les Fils de La toussaint ;*** *éditions Rahma ; Alger 1992, pp: 66 - 67.*

(2) *Ferhat Abbas ,* ***Autopsie d'une Guerre*** *: éditions Garnier Paris France 1981, p: 92.*

(3) *Mohamed Teguia ,* ***L'Algérie en guerre*** *; Editions OPU ; Alger, p: 102.*

(4) *Phillipe Tripier ,* ***Autopsie d'une Guerre*** *: Paris Editions ;1972 , p; 97.*

(5) محمد عباس، نصر **بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص: 139.

نظرا لاستخدامها لأسلحة محظورة ومنها النبالم الذي استخدم بالأوراس في إطار عملية "فيرونيك" في 10 جانفي 1955.

وفي 25 جانفي 1955 تم تعيين "جاك سوستيل" (*Jacques Soussstelle*)[1]حاكما عاما خلفا "لروجي ليونارد" المعروف بحله العسكري للمشكل الجزائري، وأمام قلق القادة العسكريين وإلحاحهم على إرسال تعزيزات عسكرية للقوات المرابطة في الجزائر، التي صارت عاجزة في مواجهتها للثوار، وعليه قرر مجلس الوزراء بتاريخ 16 ماي1955 بإرسال 40 ألف عسكري إضافي واستدعاء الاحتياطيين، الذي دعمته بتطبيق لمبدأ المسؤولية الجماعية عن وقوع العمليات الثورية ومنح التفويض المطلق للعسكريين، بمعنى منحهم تفويض يقضي باتخاذهم أي إجراء يرون فيه عاملا مساعدا بإمكانه القضاء على تلك المجموعة الثائرة ضد فرنسا.[2] وقد أدى ذلك إلى مضاعفة تعداد القوات العسكرية الفرنسية خلال فترة وجيزة من 80 ألف عسكري في نوفمبر 1954 ليصل إلى 160 ألف في شهر جويلية، ليناهز في نهاية السنة إلى 190 ألف عنصرا، بالإضافة إلى الاستنجاد بخبراء حرب الهند الصينية، نذكر منهم العقيد "ديكورنو" الذي كان بمثابة الساعد الأيمن بالأوراس لكل من والجنرال "فانو كسام" (*Vano Kassim*) المختص في إدارة الحروب عسكريا و الجنرال بارلنج (*Parlange*) الذي قدم من أغادير المغرب والذين يتقن اللغة العربية لإدارة الحرب على الصعيد النفسي والمعنوي بمساعدة العقيد "غوسو" التابع للمكتب الخامس. ولكي لا تنتشر الثورة بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) المجاورة للأوراس، نقلت إليها السلطات الاستعمارية وبأمر من الجنرال "شاريار" القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر ثلاثة فيالق من الجيش الفرنسي بقيادة العقيد دي كورنو (*De Corno*) بناحية السمندو في منتصف شهر ماي سنة 1955. والتي اتبعها بتعليمات الوالي العام "جاك سوستال" المتمثلة في:

- الأولوية المطلقة للعمليات العسكرية مع عدم التردد في استعمال الطيران.
- تشديد العقوبات على المتواطئين مع المتمردين تطبيقا للعقوبة الجماعية.
- حجز ممتلكات الثوار ومواشيهم.[3]

3 - قانون الطوارئ ومبدأ المسؤولية الجماعية:

---

[1] (1912-1990)، خريج المدرسة العليا للإدارة، وهو مبرز في الفلسفة وباحث في علم الأعراق، انضم سنة 1940 إلى (فرنسا الحرة)، وعضو اللّجنة الوطنية بلندن أشرف على لجنة مصلحة العمل السّري (*BCRA*) في الفترة ما بين (1943 إلى 1944)، وفي سنة 1945 تمّ تعيينه وزيرا للمستعمرات. بعد تعيينه واليا عاما على الجزائر حل بها يوم 15 فبراير 1955. ينظر: قريقور ماتياس، **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955 . 1962)**، ترجمة: م. جعفري، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص:24.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 126. وأيضا: *Phillipe Tripier, op-cit, p :76*

[3] محمد عباس، مرجع سابق ص: 140.

بعد رحيل حكومة ماندیس فرانس (*Mendès France*) التي عينت جاك سوستيل كوالٍ عام للجزائر في 26 جانفي 1955خلفًا لروجي ليونار قبل سقوطها يوم 5 فيفري 1955 ومجيء حكومة أدرغار فور (*Edgar Faur*e) في 24 فيفري 1955، التي سارعت هي الأخرى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات السّياسية والعسكرية والقانونية للقضاء على الثّورة في مهدها، كان أخطر إجراء اتخذته هو ذلك الذي تناولته الصّحافة الصادرة يوم 19 مارس في شكل بيان من وزارة الدّاخلية يحمل عنوان (حالة الطوارئ)، والذي جاء فيه أن حالة الطوارئ تمثل حلاً وسطًا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات وحالة الحصار التي تؤدي حتمًا إلى تفكيك الهياكل التّقليدية، لأنها تنقل الحكم إلى السّلطات العسكرية، كون أن حالة الطّوارئ تبقي للسّلطات المدنية حق ممارسة الحكم وتعمل على تركيزه وتدعيمه ليصبح أكثر ملاءمة مع أحداث تعد كارثة عمومية، من شأنها أن تعرض الأمن للخطر وأن تمس بالسّيادة الوطنية.[1]

لقد حدّد هذا القانون الذي صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي يوم 1 أبريل 1955 وأصبح ساري المفعول بعد يومين من ذلك، مجموعة من الإجراءات ذات الطّابع القمعي والردعي، وهذا بغرض تمكين الحكومة من أداة قانونية تستطيع بواسطتها وبسرعة استرجاع الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل أول نوفمبر 1954، وإعادة الأمن والهدوء إلى المناطق التي كانت فيها أعمال الاعتداء. فقد خول هذا القانون السّلطات العسكرية والمدنية صلاحيات مطلقة لاتخاذ الإجراءات: النفي والإقامة الجبرية، تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل في أماكن وأوقات معينة، مداهمة المنازل في كل الأوقات وتفتيشها، تشديد الرّقابة على الصّحافة والمنّشورات ووسائل الإعلام المرئية والسّمعية، محاكمة الأشخاص المدنيين من قبل المحاكم العسكرية والاستثنائية دون مراجعة أحكامها.[2]

وقد حدّدت السّلطات الفرنسية في البداية مدة تطبيق حالة الطّوارئ بستة أشهر قابلة للتجديد، وأن يكون سريان تطبيقه محصورا على المناطق التي تشهد أكثر اضطرابا، وهي المتمثلة في عمالات باتنة، تبسة، تيزي وزو. إلا أن الإجراء ما فتئ أن طبق على الشّرق الجزائري في خريف سنة 1955، ثم عمم على كامل التّراب الجزائري بموجب مرسوم 28 أوت 1955، وهذا بعد هجومات 20 أوت 1955 في الشّمال القسنطيني وما ترتب عنه من توسيع لرقعة العمل الثّوري.[3]

بخصوص تطبيق هذا القانون في المنطقة الأولى فإن الولاية العامة لم ينته شهر المصادقة على صدوره بعد وسريان تطبيقه حتى أصدرت في يوم 28 أبريل 1955 قرارًا يقضي بوضع البلديتين المختلطتين ببسكرة والوادي تحت نظام (حالة الرقابة) والتي هي فرع من حالة الطّوارئ، وتقضي حالة الرقابة هذه بمنع التجول ليلا من غروب الشّمس إلى مطلعها، على كل راجل وراكب، إلا بعد الإحراز

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ص ص:104-105.

[2] الغالي الغربي، مرجع سابق، ص ص: 268-269.

[3] نفسه، ص:269.

على جواز خاص، أما القوافل فإنه لا يحق لها أن تجتاز تلك المنطقة إلا بسلوك طرق معينة.[4] فكان الهدف من تطبيق قانون الطّوارئ في بلدية بسكرة المختلطة ودائرة باتنة ووادي سوف هو عزل الأوراس عن الجنوب التونسي وإمكانية إيصال الأسلحة من القطر اللّيبي الشقيق.[1]

4 - إقامة المحتشدات:

كما صدر الإدارة الاستعمارية تعليمات برفع المحتشدات والتجمعات، ونشطت الرقابة السياسية في ميداني الثقافة والإعلام، حيث صودرت مجموعة من الكتب لأنها تتعرض لحرب العصابات وحروب التحرير بصفة عامة. ومنعت من العرض بعض الأفلام الأمريكية مثل (قنطرة وادي كواي) و(الجنرال) وغيرهما مما له صلة بالمقاومة والكفاح المسلح.[2]

5 - مشروع سوستيل الإصلاحي:

في يوم 01 جوان 1955 تقدم "جاك سوستيل" بمجموعة من الإصلاحات لمجلس الوزراء لمناقشتها والمصادقة عليها. ومشروع هذه الإصلاحات المقدمة تشمل العديد من المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها ما ورد في قانون 1947 ومنها ما هو ليد المرحلة، وهو المشروع الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 26 جوان، وأعطت حكومة "إدقار فور" للحاكم العام "جاك سوستيل" الضوء لتنفيذه.[3] وتمثلت نقاط برنامجه في ما يلي:

1 - تقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر اخرى بهدف تسهيل عملية مراقبة وضبط حركة المواطنين.

2 - عصرنة الفلاحة وذلك بإدخال الآلات التي ستؤدي حتما إلى تطوير الإنتاج الذي سيكون له الأثر الفعال من اجل انشغال الجزائريين عما يجري على الساحة السياسية ويعملون في مزارعهم، ويتوقفون عن الانخراط في صفوف الثورة وجيش التحرير.

3 - تعزيز الصناعة الخفيفة مع تكثيف انتشارها كي تسمح بخلق مناصب جديدة للعمل وتمتص العاطلين عن العمل قبل أن يلتحقوا بالثورة.

4 - تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات قصد خلق انسجام إداري وذلك استجابة لمطالب النخبة في الجزائر.

5 - فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية استجابة لمطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

6 . تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية وهو مطلب جميع التيارات السياسية في الجزائر.

7 - محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لتقريب الجزائريين من الأمة الفرنسية.

---

[4] ((يوميات الأزمة الجزائرية))، **البصائر**، مصدر سابق، ع: 317، 14 رمضان 1374هـ، الموافق 6 ماي 1955م، ص:8.

[1] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص:97.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 127.

[3] الغالي الغربي، مرجع سابق، ص ص: 210-213.

8 - فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشاب بأنه مهتما به ويحس بالمساواة.

9 - فتح باب التوظيف للجزائريين حتى لا يبقى ذلك حكرا على المستعمرين وبذلك يتم إنشاء فئة من الأهالي داخل الطبقة المتوسطة والميسورة وتتوفر لها ظروف العيش الكريم وبذلك تبتعد عن نداء التمرد، نتيجة لوضعها المريح.

10 - المطالبة بزيادة المساعدات للمشاريع الاجتماعية التي من شانها أن تخلق جوا من الارتياح والرضا لدى غالبية السكان الجزائريين.[1]

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص: 110-111.

المحاضرة الخامسة: هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني

(أسبابها ومجرياتها ونتائجها)

من أبرز أحداث سنة 1955 هجومات 20 أوت بالشمال القسنطيني أي في المنطقة الثانية التي كان رأس قيادتها في هذه الفترة القائد زيغود يوسف الذي كان قد خلف قائدها عند اندلاع الثورة ديدوش مراد الذي استشهد يوم 18 جانفي 1955 على اثر معركة مع العدو في وادي بوكركر بسمندو (سكيكدة).

وحول فكرة انتفاضة 20 أوت فتجمع روايات مسؤولو المنطقة الثانية الذين عاشوا تلك الفترة أن "زيغود يوسف" هو صاحب فكرتها، فعندما اختمرت في ذهنه نقلها إلى مساعديه الأقربين وفي مقدمتهم لخضر بن طوبال، ولقد كان زيغود من قدماء المنظمة الخاصة، والمناضلين البارزين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لأجل ذلك، وعلى عكس من يزعم بأنه لم يكن يعرف ما يمكن أن تنتهي إليه الانتفاضة من عواقب وخيمة، فإننا نستطيع التأكيد بأنه كان مقدرا لكل الاحتمالات.

فالمشرفون على المنظمة الخاصة كانوا يركزون على نظرية حرب العصابات، وعلى كل المناهج التي من شأنها تعبئة الجماهير وجعلها تتحمل مسؤولياتها كاملة، وفي هذا الإطار كان "زيغود يوسف" يقول دائما: ((إن القمع الأعمى يولد القمع الأعمى، والعنف يدعو إلى العنف)). وعلى هذا الأساس فاذا تمكنت جبهة التحرير الوطني من إقناع السكان العزل بضرورة الانضمام إلى أفراد جيش التحرير الوطني في عملية هجومية ضد الاستعمار وقواته بجميع أنواعها، فإنها ستتسبب في رد فعل عنيف يقطع خط الرجعة على المترددين، ويوقظ الحسن الوطني لدى عامة المواطنين. [1]

أ -أهداف انتفاضة 20 أوت 1955:

ويمكن حصر أهداف انتفاضة العشرين أوت فيما يلي:

1 . مضاعفة عدد مراكز التوتر في أماكن كثيرة من المنطقة الثانية ليرفع الحصار المضروب على منطقة الأوراس التي كانت تعاني من عمليات التمشيط المبكرة آنذاك.

2 . نقل الحرب الساخنة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى، وبذلك يتم ضرب عصفورين بحجر واحد: فمن جهة يخفف الضغط المفروض على الريف من أجل محاولة خنق التنظيم الثوري في مهده، ومن جهة أخرى ليتأكد الاستعمار من أن الثورة في كل مكان، ولكي تتسع الهوة بين السلطات الاستعمارية والجزائريين الذين كانوا ما يزالون مترددين.

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، الطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ج2، ص: 38.

3 . إقناع الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبني جبهة التحرير الوطني، وهو مستعد لمجابهة الرشاشات والدبابات حتى بالحجارة والفؤوس والعصى من أجل تحرير البلاد.

4 . تدويل القضية الجزائرية، وذلك بحمل الجمعية العامة للأم المتحدة على تسجيلها في جدول أعمال دورة 1955.

5 . لتكون تلك الأحداث الدامية تعبيرا صادقا عن تضامن الجماهير مع الشعب المغرب الشقيق ممثلا في شخصية محمد الخامس. .[1]

ب - مجريات انتفاضة 20 أوت 1955:

يذكر المؤرخون أن انتفاضة 20 أوت وقعت عند منتصف النهار، ولكن الدافع الحقيقي الذي يقف وراء اختيار زيغود يوسف تلك الساعة من النهار كما يبدو أنها هي وقت آذان صلاة الظهر، وأراد أن تمتزج الدعوة إلى الصلاة بدعوة الجهاد، وهو الذي حدث في أغلبية القرى والمدن.

كما هناك أسباب أخرى من جملتها، مثلا كون منتصف النهار هو موعد وجبة الغذاء عند الأوروبيين المدنيين، لأن العسكريين يتغدون قبل ذلك بساعة كاملة أو بنصف ساعة، ثم أن الوقت صيف، وبعد الظهر تشتد الحرارة، ومعظم أفراد الجيش الفرنسي غير معتادين على ذلك

مهما يكن؛ فإن الهجوم قد بدأ في الوقت المضبوط ولكن ليس في كل الجهات المحددة بل يمكن الجزم أن الجهة التي كان يشرف عليها الشهيد زيغود يوسف مباشرة هي التي نفذت الخطة بكل دقة، لذا وقع كل الثقل تقريبا على الشريط الممتد من سكيكدة القل وقسنطينة شاملا على الخصوص مدينة سكيكدة وضواحيها مدينة رمضان حاليا، مدينة الحروش مدينة مزاج الدشيش، مدينة سيدي مزغيش، مدينة زيغود حاليا، مدينة وادي زناتي، ثم مدن القل والميلية وقسنطينة والخروب. فشن جيش التحرير الوطني بمساعدة السكان في الشمال القسنطيني هجوما على 36 مركزا استيطانيا.[2]

وردت تفاصيل هجومات 20 أوت 1955 في التقارير الامنية للشرطة الفرنسية، ومنها الذي يحمل رقم 2976، بعث به المحافظ المسؤول عن فرقة الاستعلامات العامة لمدينة سكيكدة يوم 20 اوت 1955 إلى المحافظ الرئيسي مسؤول مقاطعة الاستعلامات العامة لقسنطينة، يشرح فيه مجريات الهجوم الذي عرفته المدينة، يبدأ بتناول المكالمة الهاتفية التي تمت على الساعة 23:00 ليلا يوم 19 أوت 1955 والتي طلب فيها ابلاغ مركز عزابة للاستعلامات العامة بالمستجدات وحثهم بعدم مغادرة المقر بدون طلب الاذن.

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، **مرجع سابق**، ص ص: 39- 40.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص: 41.

في صبيحة يوم السبت بلغنا بان هناك مجموعة من المتمردين تطوق المحجرة الرومانية فاتجه احد افراد من الشرطة يدعى "بارغ" على حوالي الساعة 10:00 صباحا الى معاينة المكان فوقع في اشتباك مع المتمردين تم على اثره القاء القبض على احدهم المدعو العيفة "عمار بن محمد" بعد اصابته، ثم اخذه نحو محافظة الشرطة وبعد استنطاقه، تمكنت الشرطة من معرفة عدد المتمردين الذين كانوا يحاصرون المحجرة الرومانية حيث تجاوز عددهم 200 فردا وتوجهت قوات الامن مرة ثانية مدعمة بفرقة من الشرطة وفرقة الاستعلامات العامة نحو مكان الاشتباك، حيث تمكنت هذه الاخيرة بعد اشتباك ثاني مع المهاجمين من الاستيلاء على شاحنتين للنقل كان بها عدد يقارب 200عنصرا من المهاجمين، وبداخلها وجد بها برميلين مملؤتين بالبنزين سعتهما 200 لتر ومجموعة من الزجاجات بها فتيل معبأة بالبنزين (قارورات المولوتوف)، وكانت حصيلة العملية قتل أحد السائقين والقاء القبض على الثاني وحجز الشاحنتين بمحتوياتهما.

وفي حدود منتصف النهار اطلقت صفارة الانذار، وعندها هاجم خمسة عناصر من المهاجمين فرقة الشرطة للاستعلامات العامة واطلقوا زخة رصاص من بندقية رشاشة اصابت السيد "سانتوس جوزي" الذي اسقطته ارضا، الا انه رغم جراحه البليغة تمكن من الولوج الى المقر واحتمى بداخل المكاتب، ليحول بعدها الى المستشفى، وبعدها تصدت عناصر الشرطة للمهاجمين الذين غادروا المكان وفي اعقاب ذلك تمت ملاحقتهم من قوات الشرطة واوقف اثنان منهم من طرف المفتش "تيتي" وفر الباقون، ولم يتم العثور على اسلحة نارية بحوزتهم ما عدا فأس على بعد خمسين متر من موقع الهجوم فقط.[1]

في تقريرها المؤرخ في 20 سبتمبر 1955، أي بعد شهر من الأحداث، وهو التقرير الذي حمل عنوان : ((المواطنة الجزائرية في مرحلة التمرد)) أعطى الشرطة الفرنسية تفاصيل عن الانتفاضة جاء فيه ما يلي: ((-اعطيت الاوامر لسكان القرى ونذكرها على سبيل الذكر لا للحصر ، منها: مجاز عمار، وادي الزناتي، طاية وغيرها.. تامرهم بأغلاق الابواب على الكلاب خاصة حتى لا تثير انتباه القوات الفرنسي القريبة من اماكن عبور المهاجمين بنباحها وبذلك تفسد الخطة السرية للانتفاضة. مع المطالبة بإبقاء حيوانات النقل مثل البغال والحمير في الخارج حتى يتم استخدامها للضرورة عند الحاجة للنقل عليها، ثم تركها تعود الى اصحابها بعد ذلك.

- في الحروش مثلا: كان عدد كبير من السكان على علم بالهجوم المقرر تنفيذه يوم 20 أوت 1955، والدليل على ذلك نجد أن كل التجار قاموا بغلق ابواب محلاتهم على الساعة 10:00 صباحا، وما ان وصلت إلى الساعة 11:00 من نفس النهار حتى اصبحت الشوارع فارغة من حركة المارة المسلمين.

---

[1] ***FR CAOM 93/4195****. (Compte rendu du commissaire chef de la brigade des renseignements généraux de Philippeville à monsieur le commissaire principal chef de district des R. G .de : Constantine ; l'enquête sur les évènements terroristes qui se sont déroules à Philippeville le 20/08/1955).*

- لم يقم القياد والوقافون والشنابط وحراس الغابات، بعملية التبليغ نظرا للضريبة القاسية التي دفعوها في الفترة التي سبقت الهجوم من جراء القتل والتهديد المستمر الذين تعرضوا له، ماعدا القائد بني زيد الذي بادر بتبليغ المسؤول المدني للإدارة، وكذا شانبيط نفس الدوار على الساعة الثامنة صباح يوم 20اوت 1955، مصرحا لهم بانه قد تقرر بان يكون هناك تمرد وعصيان من السكان في نفس ذلك اليوم وتكون انطلاقته على الساعة 11:45.

كانت مجريات الهجوم حسب ما اورده التقرير الفرنسي المؤرخ في 20 سبتمبر 1955 الذي جاء فيه ما يلي:

1 - لقد اوقع الهجوم في وحداتنا الرابضة بالمنطقة اضطرابا ومفاجأة، نظرا لعدم استعدادنا لمثل ذلك الزحف الكبير من المهاجمين، وحتى قواتنا لم تكن مستعدة وليس لها القدرة الكافية للتصدي.

2 - وقع الهجوم على أكثر من 30 موقعا في اوقات متوالية في المنطقة الوسطى من الشمال القسنطيني، دون الاغفال عن العمليات المعتادة في مجموع الولاية.

3 - ان موجة الهجوم في مجموعها العام كانت تأخذ طابع حرب العصابات، تستخدم اسلوب المباغتة، والدقة والحركة المستمرة، جندت للعملية أكثر من 6000 مهاجم يتميزون بتكوين غير منسجم ولكنه مكثف، اعطى للعملية قوة المبادرة، فاجأت الجميع.

4 - وزعت المجموعات المهاجمة على النحو التالي: 600 مهاجم في مدينة سكيكدة، 500 في منجم العالية، 1000 في سان شارل (رمضان جمال)، 250 في الحروش، 100 كاندي السمندو، 400 وادي الزناتي، 200 عين رقادة، 200 الخروب، 600 عين عبيد ،300 بالقل 250 بقالمة، ....الخ.[1]

أما الاسلحة التي كانت بحوزة المجاهدين فكانوا يظهرون في زيهم العسكري، وفي اغلبيتهم يحملون اسلحة حربية، بعض الرشاشات، وبنادق حربية، ومسدسات، قنابل ومتفجرات، أما الافراد الاخرين فيحملون انواع مختلفة من القنابل التقليدية الصنع والمحلية، وكذلك الزجاجات المملوءة بالبنزين وبها فتيل، والبعض الاخر منهم يحملون بنادق الصيد، ومادرن وفؤوس وسيوف وخناجر وعصي وغيرها من الادوات المتاحة والمساعدة على الضرب والتكسير ...اجتمعوا في اماكن محددة ثم زحفوا على المواقع التي طلب منهم الهجوم عليها.

ففي قالمة مثلا؛ اجتمع المهاجمون بمحاذاة الناحية الشمالية لغابة ما، وعلى الساعة 11:00 صباحا بدأ تسلل مجموعات تتشكل كل مجموعة من 20 فرد محاطين بمجاهدين مسلحين بأسلحة حربية للدعم والمساندة والتغطية، وصلت هذه المجموعات الى مقبرة سيدي الحاج لمبارك في حدود الساعة 15:00 بعد منتصف النهار من نفس اليوم، ثم تجمعت ومكثت بالمكان لغاية الساعة 17:00 مساء، تنظر الاوامر للهجوم.

---

[1] ***FR CAOM 93/4195***. *(Le Nationalisme Algérien dans sa phase Insurrectionnelle , Les événements du 20Aout 1955 dans Constantinois, 20 Septembre 1955 , de la page 29 à la page 36).*

وفي القل بلغ عدد الافراد 300 مهاجم بدأوا السير نحو الهدف المحدد لهم على الساعة 02 و30 صباحا ليوم السبت 20 اوت 1955، توجهوا الى عين الحلوف وعلى مسافة 02 كلم و300 متر من الهدف، والتي كانت قاعدة للهجوم، ليكلف بعد ذلك مجموعة من الشباب تسللوا بداخل المدينة، والتقوا بمجموعة من المناضلين الذين وفروا الخبز والغذاء جموع الافراد المهاجمين. وقام بعدها قائد المجموعة بتقسيمهم الى أربع مجموعات ثم صاح فيهم قائلا: ((جاء اليوم الذي نطرد فيه الفرنسيين من بلادنا، لا تتركوا امامكم اي شيئا يتحرك، تكاتفوا وسيروا متقاربين ومتآزرين)). والجدير بالملاحظة انه كلما سمحت الظروف الطبيعية للمهاجمين، فانهم يتمركزون بالقرب من الهدف المراد مهاجمته مدة من الوقت يسترجعون فيها انفاسهم، قبل بدء الهجوم عليه.

من هذا المنطلق؛ نجد مدينة الحروش بدورها عرفت نفس الخطة، حيث تمركز المهاجمون بالقرب من المقبرة الفرنسية، التي وصلت اليه المجموعة على الساعة 09:00 صباحا من نفس يوم الهجوم، فقام احد افراد القيادة بامتطائه دراجة هوائية دخل بها قلب المدينة يستطلع الوضع ويتصل بالأفراد الذين تسللوا بداخلها دون ان يلفت اليه انتباه عناصر الامن الفرنسي وذلك طبعا بتواطئ سكان المدينة من المسلمين المساندين له .وبدأ التوغل للمدينة بطرق شتى منها من دخلها على ظهر الحافلة واخرون في الشاحنات والبعض الاخر على الاقدام ... وكانوا يتلاقون في اماكن محددة، ويشكلون مجموعات قد تصل إلى 50 فردا ، وكان الجميع ينشطون في الناحية الجنوبية للمدينة.

كانت انطلاقة الهجوم تختلف من مركز لأخر الا انها اجتمعت كلها في نفس التوقيت منتصف نهار 20 اوت 1955. لقد كانت اشارة الاعلان عن الهجوم تتمثل في رفع العلم الذي كان يتشكل من الابيض والاخضر وهلال ونجمة حمراء الذي يتبع بثلاثة طلقات نارية معلنة الهجوم، تكون متبوعة بصفارة الانذار. أما في قسنطينة والقل وسيدي مزغيش كانت اشارة الانطلاقة تتزامن مع صوت المؤذن لصلاة الظهر وهي في حد ذاتها رمزية للجهاد المقدس: الله أكبر.. الله أكبر. ورغم قلة السلاح ونقص الذخيرة والمؤونة الا اننا لاحظنا المهاجمين لا يترددون، بل كانوا قادمين على الموت تحت زغاريد النساء المشجعات لهم.[1]

ج - نتائج الانتفاضة:

لقد كانت عمليات القمع وحشية، استهدفت كل المواطنين بدون تمييز وأن كان الاختبار يذهب، غالبا إلى الرجال والشباب، واختلفت الجهات في تقرير عدد القتلى، فالمصادر الفرنسية تحدثت عن حوالي ألف وخمسمائة شخص من بينهم حوالي مائة وعشرين أوروبيا.[2]

---

[1] ***FR CAOM 93/4195****. (Le Nationalisme Algérien dans sa phase Insurrectionnelle , Les événements du 20Aout 1955 dans Constantinois, 20 Septembre 1955 , de la page 29 à la page 36).*

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص: 145.

من هذه الأرقام التي جاءت في وثائق السلطات الأمنية الاستعمارية الفرنسية جدول عن الخسائر والعتاد قدمته الفرقة العسكرية لقسنطينة أذنا منه خسائر في الأشخاص فجاءت الأرقام كما يلي: [1]

طبيعة الموضوع	إحصاء خاص يوم 1955/9/20	إحصاء خاص يوم 1955/9/21	إحصاء خاص بشهر أوت 1955	إحصاء خاص بسبتمبر 1955
خسائر المسلمين	خسائر المسلمين	خسائر المسلمين	خسائر المسلمين	خسائر المسلمين
قتلى	1000قتيل	57 قتيل	1237 قتيل	327 قتيل
مجروحين	67 جريح	14 جريح	106 جريح	68 جريح
مسجونين	805 مسجون	87 مسجون	993 مسجون	23 مسجون
مشبوهين	/	20 مشبوه	2418 مشبوه	1723 مشبوه
منضمين	/	/	04 منضمين	03 منضمين
مشاركين	/	/	78مشاركين	01 منضمين

خسائر أعوان الإدارة الاستعمارية

طبيعة الموضوع	إحصاء خاص يوم 1955/9/20	إحصاء خاص يوم 1955/9/21	إحصاء خاص بشهر أوت 1955	إحصاء خاص بشهر سبتمبر 1955
قتلى	25 قتيل	01 قتيل	06 قتيل	42 قتيل
قتلوا في المعارك	103 قتيل	07 قتلى	204 قتيل	112 قتيل
مفقودين	/	/	01 مفقود	02 مفقود
الفارين	/	/	04 فارين	10 فارين
قتلى مدنيين فرنسيين	66 قتلوا	03 قتلوا	71 قتلوا	10 قتلوا
قتلى مدنيين مسلمين	11 قتلوا	04 قتلوا	134 قتلوا	80 قتلوا
جرحى مدنيين فرنسيين	49 جريح	02 جرحى	54 جرحى	09 جرحى
جرحى مدنيين مسلمين	19 جرحى	24 جرحى	42 جرحى	14 جرحى
مختطفين مدنيين فرنسيين	/	/	05 مختطف	01 مختطف
مختطفين مدنيين مسلمين	/	/	24 مختطف	50 مختطف

من جانبها؛ جبهة التحرير الوطني نشرت يومها أسماء وعناوين اثنى عشر ألف قتيل وقتيلة، والأكيد أنهم يكونوا أكثر بكثير، حسب شهادة الجنود الفرنسيون الذي يتحدث عن مدينة سكيكدة الذي يقول: ((إننا شرعنا نطلق الرصاص على الجميع بدون تفريق ...وكان قادتنا يحددون الأوامر باستهداف كل العرب الذين نلقاهم ... وظللنا مدة ساعتين لا نسمع غير صوت الأسلحة الأوتوماتكية

[1] ***FR CAOM 93/4195****. (Le Nationalisme Algérien dans sa phase Insurrectionnelle , Les événements du 20Aout 1955 dans Constantinois, 20 Septembre 1955 , de la page 29 à la page . p; 37).*

نقذف النار على الجمهور... بعد ذلك جاءت أوامر جديدة تقضي بجميع الأسرى، وفي الغد، على السادسة صباحا سطرت المدافع الرشاشة أمامهم ثم أطلق الرصاص وبعد عشر دقائق انتهى كل شيء، وكانت أعدادهم هائلة إلى درجة أن دفنهم استوجب استعمال الجرافة)).[1]

بخصوص خسائر الاقتصادية؛ فإن التقارير الامنية الفرنسية حول الآثار الناتجة عن الهجومات التي وقعت في الشمال القسنطيني احدثت زلزالا لا يمكن حصر اثاره على مدار الايام كونه ضرب الانتاج الاقتصادي في كل صيغه، الزراعي والصناعي والخدماتي الذي يشمل النقل والتجارة وبلغ الضرر الى غاية اصحاب المهن الحرة مثل الاطباء والبياطرة وغيرهم ، لقد يؤدي عدم الاستقرار الامني الى شلل تام لكل النشاطات الاقتصادية ، علما بان منطقة الشمال القسنطيني يكثر بها السكان وتنتشر فيها الزراعة وتربية الحيوانات وتعدد فيها المؤسسات بمختلف اشكالها سواء منها التابعة للقطاع العام او القطاع الخاص وتكثر فيها الشركات التي بلغ عددها 800 مؤسسة تضاف عدد 15000 مسافر الذي فقدته شركات النقل وفقدت ايضا نقل 4000 طن من البضائع والسلع التي كانت تقوم بنقلها يوميا جاء نقص الامن وتعرضها للهجومات المباغتة من طرف المتمردين ، ومن اكبر المتضررين ايضا شركة الكهرباء وكذا مؤسسة البريد والاتصال لان خطوطها تتعرض للانقطاعات المستمرة ، وتقابلها صعوبة تصليح الاعطاب كون عمالها يتعرضون الى خطر دائم عند كل عملية اصلاح ، تضاف لها نقص اليد العاملة التي هاجرت حقول الزراعة لانعدام الامن.[2]

بالنسبة للثورة؛ فإنه مهما كان عدد الضحايا، فإنه يبقى قليلا إذا ما قارناه بالنتيجة الإيجابية كون أهدافها قد تحققت، فيقظة الحس الوطني لدى منتخبي الدرجة الثانية من الجزائريين الذين سيصدرون لائحتهم المشهورة (مذكرة الواحد والستين) بعد حوالي شهر من قوع الانتفاضة الذين استقالوا تأثرا وخوفا، كما أن المجلس الوطني الفرنسي قد خصص، نتيجة لذلك ثلاثة أيام في منتصف شهر أكتوبر للتداول حول القضية الجزائرية، أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنها بفضل موقف بلدان العالم الثالث، قد سجلت المسألة الجزائرية، في جدول أعمال دورة سنة 1955، وكان ذلك بأغلبية صوت واحد، وأكتفى لدى الأمم المتحدة بالانسحاب بينما في الجزائر صرح الوالي العام "جاك سوستيل" قائلا: أن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني. كما قال بعد الأحداث بأسابيع: ((هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن وهما : فاتح نوفمبر و20 أوت وهذا الأخير أكثر لأن سلسلة الحوادث بعده قد تكاثرت)).[3]

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص: 42.

[2] ***FR CAOM 93/4195****. (Le Nationalisme Algérien dans sa phase Insurrectionnelle , Les événements du 20Aout 1955 dans Constantinois, 20 Septembre 1955, p; 38).*

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص ص: 40 – 41.

المحاضرة السادسة: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

أ. ظروف انعقاد مؤتمر الصومام:

في أخر لقاء ختام لهم يوم 23 أكتوبر 1954 قبل تفجرهم لثورة أول نوفمبر قرّر القادة السنة عقد اجتماع تقيمي في شهر جانفي 1955، ولكن الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة، جعلت هذا اللقاء يتأخر، ففي الوقت الذي كان فيه "محمد بوضياف" منشغلا بشكلة إمداد وتموين الجبهة الغربية مستفيدًا من اتصالاته بجيش التحرير المغربي، استشهاد قائد المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) في يوم 18 جانفي 1955، واعتقال "مصطفى بن بولعيد" قائد المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) في الجنوب التونسي يوم 11 فيفري 1955 وسجنه في تونس أولا ثم في قسنطينة، وهو ذهب في مهمة إلى ليبيا ليلتقي "بأحمد بن بلة" المكلف بالإمداد ضمن الوفد الخارجي لمعالجة مشكلة نقص السلاح. وفي 23 مارس 1955 تم اعتقال قائد "رابح بطاط" المنطقة الرابعة (الجزائر).[1]

وهي الظروف التي أدت إلى تأخر عقده حتى مرور سنتين من قيام الثورة في وادي الصومام بالمنطقة الثالثة (القبائل) يوم 20 أوت 1956، وهو المؤتمر الذي انعقد في ظروف تختلف عن ظروف الثورة أول نوفمبر 1954، حيث نضجت الثورة بعد حوالي سنتين من التجربة القاسية، ومرت بانتفاضة 20 أوت 1955 بعد مرور سنة من اندلاعها، وعرفت الساحة الدولية انعقاد مؤتمر باندونغ وعرض قضية الجزائر على الأمم المتحدة، ونالت كل من تونس والمغرب في شهر مارس 1956. كما انعقد مؤتمر الصومام بعد إضراب الطلبة عن الدراسة (19 ماي 1956) في الجامعات الفرنسية، بما فيها جامعة الجزائر، وقد انضم كثير منهم بعد ذلك إلى الثورة، مما أعطى لها دفعا جديدًا تميز بطاقة شابة ومثقفة. ومن جهة أخرى انعقد مؤتمر الصومام بعد انضمام الأحزاب والجمعيات إلى الثورة فأعلن حزب البيان عن حل نفسه وانضمام أعضائه إلى الثورة، وكذلك فعل أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وقد التحق زعماء هؤلاء وأولئك بالوفد الخارجي بينما التحقت أفواج من المعلمين والسياسيين والتلاميذ بالجبال، وفي نفس الوقت تكونت منظمة جماهيرية ومهنية موالية لجبهة التحرير كاتحاد العمال الجزائريين واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين واتحاد النساء الجزائريات، إضافة جمعية الكشافة الإسلامية والشباب، والتجار.[2]

أما من جهة السلطات الفرنسية؛ فإن حكومة "أدرغار فور" سقطت بسبب فشلها سياستها في الجزائر وحلت محلها حكومة "غي موللي" في جانفي 1956 التي تخلت عن الجنرال "كاترو" كحاكم عام وعينت بدله "روبير لاكوست" وزيرا مقيما في الجزائر، والذي أخذ يحشد القوات الضخة لتصفية

---

[1] مبروك بلحسين، **المرسلات بين الداخل والخارج (1954 – 1956)**، ترجمة: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004،ص: 40.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954 – 1962)**، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج 10، ص:83.

الثورة وجلب الإمدادات إلى أن تجاوز عدد جنوده النصف المليون ويصرح في شهر أفريل 1956 قائلا: أنه: ((سوف تنج التهدئة في أواخر ماي))، وذلك بفضل برنامجه الشهير بالتقسيم العسكري (الكادرياج) الذي سيخنق الثورة، وأنه سيجعل الثوار في وضع صعب يستحيل عليهم القيام بأي نشاط. وبدأت العمليات العسكرية للقوات الفرنسية في 15 مارس 1956 التي ضمت قواتها هائلة من الجنود وصل إلى أكثر من ثلاثين ألف جندي مدعمين بعشرين طائرة على نواحي البيبان وآقبو وبوقاعة وقنزات في المنطقة الثالثة (القبائل، بقيادة الجنرال "ديفور" كما كانت نفس العملية تجري في المناطق الأخرى.[1]

وفي هذه الظروف استطاعت الدبلوماسية الجزائرية في الخارج أن تحقق انتصارا على فرنسا من خلال طرح القضية الجزائرية في شهر جوان 1956 لأول مرة أمام مجلس الأمن رغم رفضه للنظر في القضية بحجة أن الوقت لم يكن مناسبا لذلك، إلا أنه أعتبر أن القضية الجزائرية قضية دولية، وإن الحرب المستمرة في الجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي.[2]

كل هذه الظروف حفزت قيادة الثورة للدعوة لعقد اجتماع لتقييم مسارها، ووضع استراتيجية لضمان نجاح العمل المسلح.

ب - فكرة المؤتمر ومكان انعقاده:

أشرنا من قبل؛ أنه في منتصف شهر جانفي 1955 أطلق سرح "عبان رمضان" بعد أن أمضى خمس سنوات في السجن، وكان أحد إطارات حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) منذ 1945، ومسؤول سابق لولاية (سطيف – بجاية) وقيل: مسؤولا على ولاية عنابة، وكان سبب الحكم عليه بالسجن لتورطه في قضية المنظمة الخاصة (o.s)، وقد سمحت له فترة نضاله في الحركة الوطنية أن يعرف قادة جبهة التحرير الوطني من أمثال: "أحمد بن بلة" و"أحمد محساس" اللذين كان يناضل تحت قيادتهما، واقترابه من "محمد بوضياف" و "العربي بن مهيدي" في تلك الفترة، ورفيقيه في الدراسة "بن يوسف بن خدة" و"سعد دحلب" اللذين يلتحقان بالجبهة لاحقا.[3]

لم يتأخر "عبان" بعد خروجه من السجن في التحاقه بالثورة واتصاله بقائدي المنطقة الثالثة "كريم بلقاسم" ونائبه "عمر أوعمران" الذي أسندت إليه مهمة كاتب (وهو الحاصل على شهادة البكالوريا في بداية سنوات الأربعينات). ثم كلف بالدعاية وأن يستقر في العاصمة لدى "رابح بطاط" مسؤول المنطقة الرابعة. الأخير الذي ستتمكن السلطات الاستعمارية من اعتقاله يوم 23 مارس 1955، فيتولى قيادة المنطقة الرابعة "أوعمران" في ظل غياب " بوضياف" وغياب مرشحين أخرين

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص : 114 - 118.

[2] نفسه، ص: 122.

[3] محمد حربي، مصدر سابق، ص: 115. وأيضا: مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص:41.

للحلول محل "بيطاط"، وفي هذا الوضع أصبح "عبان" مسؤولا على العاصمة التي رفعت إلى منطقة مستقلة. حيث أول عمل بادر به هو "نشره في أول أفريل 1955 أول نص باسم جبهة التحرير الوطني من أول نوفمبر 1955 حذر فيه أولئك الذين يحافظون على حالة الغموض وندد بأولئك الذين يلجأون إلى الأكاذيب والتهم الباطلة، ثن وجه نداء إلى الجزائريين يقول لهم فيه: هلموا جماعيا لتعزيز صفوف جبهة التحرير الوطني.[1]

بداية من شهر سبتمبر 1955 أقام "عبان" علاقات مراسلة مع الوفد الخارجي في القاهرة من جهة، ومن جهة أخرى بدأ بالاتصال بقيادة مختلف الأحزاب والمنظمات (المركزيين، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء، الطلبة، النقابيين، التجار) واستطاع في ضمهم إلى أفكار جبهة التحرير الوطني، وبعض منهم من تمّ ارسالهم إلى الخارج لتدعيم العمل الدبلوماسي.[2]

في شهر نوفمبر 1955 تذكر الرّوايات أن الطالب "عمارة رشيد" زار المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) مبعثا من المنطقة الرابعة من طرف "عبان" لإعادة ربط الاتصال والاطلاع على وضع المنطقة بعد هجومات 20 أوت 1955 والتشاور مع "زيغود يوسف"، الأخير الذي بعد أن زود "عمارة رشيد" بتقرير شامل ومفصل عن وضعية المنطقة اقترح عليه أن يبلغ قادة المنطقة الرابعة بضرورة عقد مؤتمر وطني من أجل التقييم التي أحددها أول نوفمبر، وتكوين قيادة موحدة على المستوى، ويقترح أن يعقد المنطقة الثانية التي هي في أتم الاستعداد.

وهي الرسالة التي سلمها "عمارة رشيد" إلى "عبان" الذي بدوره أخبر "أوعمران" على محتواها، والذي وافق فورا مؤكدًا على ارسال مبعوث آخر فوقع الاختيار على "سعد دحلب"[3] وتقول الرّوايات أيضا أن "زيغود" بدوره أرسل من جهته الأستاذ "محفوظ بنون" إلى العاصمة لتبليغ رسالة إلى "عبان" جاء فيها لأول مرة فكرة (مؤتمر وطني).[4] وتقول الرّوايات أيضا؛ أنه بعد زيارة "سعد دحلب" المنطقة الثانية ورجوعه إلى العاصمة جاءت من المنطقة الرابعة رسالة بالموافقة على عقد المؤتمر في المنطقة الثانية. [5]

وبالتالي يبدو من خلال هذه الرّوايات أن صاحب فكرة عقد مؤتمر وطني من جديد هو قائد المنطقة الثانية "زيغود يوسف".

من هذا المنطلق؛ بعث "عبان" برسالة بتاريخ 01 ديسمبر 1955 إلى الوفد الخارجي جاء فيها ما يلي: ((نحن على اتصال بمنطقة قسنطينة لقد التقينا مع المسؤولين وننوي أن نعقد، في مكان ما

---

[1] مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص ص: 41 -42.

[2] مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص ص: 45 -46.

[3] **مذكرات الرئيس علي كافي**، مصدر سابق، ص: 97.

[4] مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص: 52.

[5] **مذكرات الرئيس علي كافي**، مصدر سابق، ص: 97.

بالجزائر، اجتماعا هاما لكبار مسؤولي نواحي قسنطينة والجزائر ووهران، وبمجرد ما ننتهي من إعداد كل شيء سوف نطلب منكم ارسال ممثل أو اثنين لأن قرارات هامة سوف تتخذّ)). وفي رسالته المؤرخة في يوم 06 جانفي 1956 أشارعبان" إلى أن وثيقة أساسية هي بصدد الإداد وسترسل إلى الوفد الخارجي لإبداء رأيه فيها.[1]

كانت الفكرة في البداية متجهة إلى عقده في المنطقة الثانية، وأعطى "زيغود" تعليماته بالإعداد لاحتضان المؤتمر، وتمت الموافقة على المكان المسمى (بوزعرور) في شبه جزيرة القل، كمقر لاحتضان المؤتمر لحصانته وانطلقت الأشغال بتوفير الأمن واعداد التموين، لكن وصول نبأ استشهاد "بن بوليد" أثر على عملية التحضير إذ أصبحت الظروف غير مواتية لعقد المؤتمر هناك، وبعد ذلك تم اقتراح الأوراس وجبال سوق أهراس، ثم الأخضرية (بالسترو حاليا)، وحدد يوم 21 جويلية 1956 لعقد المؤتمر، لكن تسرب الأخبار عن مكان وزمان عقد المؤتمر لسلطات الفرنسية أدى بالقيادة الثورية إلى إلغائه، كما علم المستعمر أخبارا عن المؤتمر جراء ضياع مستندات ووثائق "كريم بلقاسم" قائد المنطقة الثالثة في كمين وقع فيه دلّ المستعمر على أن وفد الشمال القسنطيني في طريقه إلى المؤتمر ممّا أدى بقيادة جيش التحرير إلى تغيير مكان وزمان المؤتمر، وبعد مداولات عديدة تمّ الاتفاق على عقد المؤتمر في منطقة وادي الصومام، حيث مركز الولاية الثالثة، وبالضبط في قرية (أفري أوزلاقن) ولم يكن اختيار هذا المكان عشوائيا وإنما نتيجة لمجموعة من العوامل منا: أن هذا المكان الذي تم اختياره لاحتضان أشغال المؤتمر، كان الفرنسيون يدعون أنهم سيطروا عليه، فأراد الثوار إثبات العكس وعقد المؤتمر في تلك الجهة، بالإضافة إلى كون المكان يقع في منطقة حصينة، ومحاذية لغابة (أكفادو)الكثيفة والتي لها اتصال بغابة جرجرة وجبالها.[2]

ج – انعقاد المؤتمر:

بعد أن أنهت قيادة المنطقة الثالثة جميع الترتيبات الأمنية والاستعدادات المطلوبة لعقد المؤتمر أرسلت وفودا إلى كافة المناطق لاطلاع مسؤوليها بتاريخ ومكان انعقاده، وبالفعل في مطلع شهر أوت 1956 بدأت وفود مسؤولي المناطق بالتوافد على المنطقة الثالثة، حيث وجدوا في استقبالهم دوريات مخصصة لمرافقتهم عبر دورب ومسالك المنطقة التي كان غالبية الوفود يجهلونها وبحلول اليوم العاشر من شهر أوت 1956 اكتمل وصول الوفود المشاركة في المؤتمر والتي تمثل المناطق التالية:

- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): ("زيغود يوسف"، "علي كافي"، "لخضر بن طوبال"، "ابراهيم مزهودي"، "حسين رويبح"، "مصطفى بن عودة").

---

[1] مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص: 52.

[2] **مجلة المتحف**، تصدر عن المركزي الوطني للجيش، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، ع: خاص 2019، ص: 64.

- المنطقة الثالثة (بلاد القبائل): ("كريم بلقاسم"، "محمدي السعيد"، "عميروش آيت حمودة"، "قاسي حماي").
- المنطقة الرابعة أو الجزائر الوسطى: ("عمر أوعمران"، "سليمان دهليس" المدعو "سي الصادق"، "محمد بوقرة").
- المنطقة الخامسة (وهران): ("محمد العربي بن مهيدي").
- "عبان رمضان"، من الناحية السياسية.[1]

وقد تغيب عن حضور المؤتمر ممثلو المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) بسبب استشهاد القائد "مصطفى بن بولعيد" في يوم 23 مارس 1956. لكن حسب شهادة مجاهدي هذه المنطقة أن هناك وفدين تنقلوا للمنطقة الثالثة بقصد المشاركة في أعمال المؤتمر لكنهم وصلوا بعد انتهاء أشغاله، والوفد الأول كان بقيادة "عمر بن بولعيد" وضم الوفد كل: ("مصطفى رعايلي"، أحمد قادة"، السعيد بورادي"، "علي مشيش"، وأخرون. بينما الوفد الثاني كان بقيادة "المكي حيحي"، و"أحمد نواورة" و"محمد العموري" و"الحاج لخضر" و"عمار بلعقون" و"ابراهيم كبويه" وأخرون.

وتقابل أعضاء الوفد مع مجموعة من قيادات المنطقة الثالثة من بينهم "محمد السعيد" و"عمر أوعمران" وتناقشوا في كيفية تطبيق قرارات مؤتمر الصومام الذي فاتهم حضوره، وقد سجل الوفد الثاني تحفظه على قرارات تنصيب لجنة التنسيق والتنفيذ بالعاصمة، وسجل كذلك عدم حضور وفد الخارج والممثل لجبهة التحرير خارج البلاد.[2]

كما تغيب الوفد الخارجي الذي كان من المقرر أن يحضر للمؤتمر لكنه بقي ينتظر في (سان ريموا) بإيطاليا وفي طرابلس الإشارة الخضراء إلى المؤتمر، لأن الوفد من الخارج يتطلب حذًا كبيرًا من العمليات العسكرية وفقدان الأمن في منطقة العمليات، الأمر الذي حتم على أعضاء الوفد التريث والانتظار ريثما يستتب الأمن والطمأنينة.[3]

ومن جهته؛ "عبان" ولإعداد الوثائق التي ستعرض كأرضية على المجتمعين في مؤتمر الصومام قام بتشكيل لجنة خصيصا لذلك تتكون من زملائه من حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائر، وهم: "عبد الرزاق شنتوف" و"عبد المالك تمام" من حزب الشعب، و"محمد لبجاوي" و"عمار

---

[1] يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 1954 – 1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 75.

[2] **التّقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثّورة التّحريرية من 20 أوت 56 إلى ديسمبر 1958**، ص:10. ينظر: مصطفى مراردة، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة (ابن النوي) شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2007، ص: 61.

[3] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص: 134.

أوزقان" من الحزب الشيوعي الجزائري، الأخير الذي لم يكن مندوبا إلى المؤتمر، ورغم ذلك أشرف على الوثيقة الأساسية للمؤتمر.[1]

مهما يكن؛ فإن المؤتمر عقد في قرية (ايفري أوزلاقن) بغابة أكفادو وانطلقت أشغاله ابتداء من 14 أوت 1956، وأسندت رئاسته للقائد "محمد العربي بن مهيدي" بينما كان "عبان رمضان" عن جبهة التحرير الوطني (مدينة الجزائر) مقررا ومحررا للوائح ، ودامت أشغاله عشرة أيام بكاملها وتنتهي وأنت أشغاله يوم 20 أوت منه حضره أشغاله الضيقة فقط المسؤولين الكبار وهم: ستة بالإضافة إلى "بن مهيدي" و"عبان"، كريم بلقاسم" و"عمر أوعمران" و"زيغود يوسف" ونائبه "لخضر بن طوبال". وكان الرائد "عميروش أيت حمودة" مكلفا بحماية المؤتمر. وفي 23 أوت 1956 عقد الاجتماع الأخير الموسع الذي تليت فيه القرارات ونالت مصادقة الجميع.[2]

د . نتائج وقرارات المؤتمر:

لقد خرج مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 بقرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والإدارية من القرارات ما يلي:

1 – صياغة وثيقة سياسية حددت الأهداف والوسائل النضالية في ثلاثة محاور تمثلت في: الوضع السياسي الراهن (لتلك الفترة)، الآفاق العامة والمستقبلية، ووسائل العمل والدعاية وأهمية الحركات الفلاحية والنسائية والنقابية والشبابية في دعم الثورة التحريرية والدور المنتظر منها، زيادة على أهداف الحرب السياسية والعسكرية وشروط توقيف القتال.[3]

2 - المجلس الوطني للثورة: يعتبر يوجيه سياسة جبهة التحرير الوطني الداخلية والخارجية، وهو الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات الحاسمة التي تتعلق بمستقبل البلاد، وهو صاحب الحق في إصدار الأمر بوقف إطلاق النار أو مواصلة الحرب، ويتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمون و17 إضافيون.

3 - لجنة التنسيق والتنفيذ: تمثل مجلس الحرب الحقيقي للثورة، وهي مسؤولة عن توجيه إدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية، ولها كامل السلطة على جميع هيئاتها ومنظماتها، وجميع القادة السياسيين والعسكريين الذين يباشرون النشاط الثوري في جميع الولايات، مسؤولون مباشرة أمامها هي، كما هي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة. وهي تتألف خمسة أعضاء

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 382. وأيضا محمد حربي، مصدر سابق، ص: 150. وكذلك: يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص: 77.

[2] مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص: 53. وأيضا: محمد لحسن، أزغيدي، مرجع سابق، ص: 134.

[3] الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 440.

هم: "محمد العربي بن مهيدي"، "كريم بلقاسم"، "عبان رمضان"، "بن يوسف بن خدة"، "سعد دحلب".

4 - أوصى المؤتمر بإنشاء مجموعة من **اللجان** المختلفة محليا للسهر على مصالح الثورة والشعب، وتطبيق قرارات المؤتمر، وكلها خاصة للجنة التنسيق والتنفيذ ومن أهم هذه اللجان: (لجنة الدعاية والأخبار، اللجنة الاقتصادية، اللجنة النقابية، اللجنة السياسية).[1]

5 – العلاقة بين الجبهة والجيش: تعطى الأولوية السياسي على العسكري، وفي مراكز القيادة يتعين على القائد العسكري السياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة.

6 – العلاقة بين الداخل والخارجي: تعطى الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ الإدارة المشتركة.[2]

7 - المحافظون السياسيون (**Les Commissaires Politiques**): وتتلخص مهامه تنظيم الشعب وتربيته والدعوة والإعلام والحرب النفسية والمساهمة بالرأي في برامج العمل العسكري الذي يقوم به جيش التحرير الوطني وكذلك فيما يتعلق بالتمويل والتموين.[3]

8 – تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات (بدل المناطق): وقسمة الولاية إلى مناطق، والمنطقة إلى نواحي، والنواحي إلى قسمات[4]، وجاءت الولايات الست وحدودها كما يلي:

- **الولاية الأولى (الأوراس النمامشة)**؛ وحددوها: (شمالا: صدراته، القرزي، سطيف. جنوبا: الصحراء القسنطينية. غربا: برج بوعريج، المسيلة، بوسعادة، أولاد جلال. شرقا: الحدود التونسية).

- **الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)**؛ وحدودها: (شمالا: القالة، سوق الاثنين. جنوبا: سطيف، طريق الجزائر، قسنطينة إلى القرزي، وتمتد إلى حدود تونس مارة بمقاوس. غربا: سطيف، خراطة، سوق الاثنين. شرقا: الحدود التونسية).

- **الولاية الثالثة (بلاد القبائل)**؛ حدودها: (شمالا: سوق الاثنين، كوربي مارين. جنوبا: سطيف، برج بوعريريج، المسيلة، بوسعادة. غربا: كوربي مارين، ثنية بني عيشة، الأخضرية، البويرة، عين بسام، سور الغزلان، سيدي عيسى، بوسعادة. شرقا: سطيف، خراطة، سوق الاثنين).

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ج 2، ص ص: 158 – 159. وأيضا: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص:386.

[2] **المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطني، ع: 3، 12 ربيع الثاني 1356هـ الموافق 15 نوفمبر 1956، ص: 6.

[3] الغالي غربي، مرجع سابق، 440

[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 383.

- **الولاية الرابعة (العاصمة وضواحيها)**؛ وحدودها: (شمال: كوربي مارين، تنس. جنوبا: البويرة، عين بسام، بئر أغبالو، قصر البخاري، تيارت. غربا: حدود عمالة وهران. كوربي مارين، ثنية بني عيشة، باليسطرو، تير، البويرة، عين بسام).

- **الولاية الخامسة (وهران)**؛ حدودها: (وتشمل عمالة وهران كلها بحدودها السابقة).

- **الولاية السادسة (وتشمل الصحراء الجزائرية)**؛ وحدودها: (شمالا: بودو، قصر البخاري، بئر أغبالو، عين بسام، سور الغزلان، بوسعادة. ومن الجهات: الأخرى الصحراء الجزائرية)

- **مدينة الجزائر العاصمة** والبلديات المتاخمة لها: (حسين داي، بئر مراد رئيس، القبة، الأبيار، بوزريعة، سانطوجين) تؤلف منطقة مستقلة بنظام خاص.

- مدينة سطيف تتبع للولاية الثالثة ومدينة بوسعادة تتبع الولاية السادسة.[1]

9 - تنظيم جيش التحرير الوطني، كما يلي:

1 . الفوج يتكون من 11 جنديا.

2 . نصف الفوج يتكون من 5 جنود من بينهم جندي أول.

3 . الفرقة تتكون من 35 جنديا (ثلاث أفوج مع رئيس الفرقة ونائبه).

4 . الكتيبة تتكون من 110 جندي (ثلاثة فرق مع 5 إطارات).

5 . الفيلق يتكون من 350 جندي (ثلاث كتائب زائد 20 إطارا).

كما حدّدت مرتبات لمختلف أفراد جيش التحرير الوطني واستحدثت رتب عسكرية هي:

1 . جندي أول (كابران) على شكل (>) يوضع على الذراع الأيمن .

2 . عريف (سرجان) على شكل (>>).

3 . عريف أول (سرجان شاف) على شكل (>>>).

4 . مساعد (أجودان) على شكل (<).

5 . ملازم أول (أسبران) على شكل نجمة بيضاء (✯).

6 . ملازم ثان (سوليوتنا) على شكل نجمتان حمراء (★).

7 . ضابط ثان (قبطان) على شكل نجمتان حمراوان (★★

8 . صاغ أول (كومندان) على شكل نجمتان حمراوان ونجمة بيضاء (★★✯).

9 . صاغ ثان (كولونيل) على شكل ثلاث نجمات حمراء (★★★)[2]

المصطلحات:

1 . المجاهد: جندي جيش التحرير الوطني.

2 . المسبل: المشارك في العمل العسكري.

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر**،مرجع سابق، ص: 158 – 159 . 160.

[2] **المقاومة الجزائرية**، مصدر سابق، ع: 3، 12 ربيع الثاني 1356هـ الموافق 15 نوفمبر 1956، ص: 6.

3. الفدائي: عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على مراكز العدو.[1]

10 - إحلال الإدارة الثورية محل الإدارة الاستعمارية: أسفر المؤتمر على اتخاذ عدة قرارات تتعلق بتنظيم التعامل بين الناس في جميع أمور حياتهم، وذلك بإنشاء لجان مختصة على مستوى القسمة والناحية، لها الحق البت في الخلافات التي تحدث بين الناس، وينسب أفرادها أي أعضائها إلى نظام جبهة التحرير الوطني، ومن جهة أخرى تقوم هذه اللجان بفتح سجلات على مستوى الدواوير لتسجيل المواليد، وحلات الزواج والطلاق. إذ في هذا الشأن يؤكد أحد مراسلي جريدة لموند (le monde) الفرنسية لشهر فيفري 1957 وقد أجرى تحقيق طول عن بلاد القبائل إذ يقول ما يلي: ((إن الثورة الجزائرية أوجدت إداراتها الخاصة إدارة سرية، تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفضل بين المنازعات، وبذلك صارت مجكمة تيزي وزو ، خالية لا يقدم إليها أحد وصار المحامون بدون قضايا يكتسبون منها مما اضطرهم إلى طلب إعانة مالية من وزارة المال الفرنسية)). وهذا صحفي فرنسي صحفي آخر زار ولاية وهران في شهر سبتمبر 1956 كتب يقول: ((لقد شاهدت كثيرًا من الدلائل التي تبرهن على أن جبهة وجيش التحرير يسيطران على مناطق واسعة جدا من الأرض الجزائرية وبالعكس من ذلك من ذلك فالإدارة الفرنسية أصبحت معدومة تماما في الواقع وهكذا نرى إلى السكان المدنيين الجزائريين يعشون بصفة سرية في جزائر مستقلة يديرها جزائريون وفقا لتجاربهم الخاصة. نعم إن السلطات الاستعمارية تأخذ الضرائب في الجهات التي تتمركز فيها قواتها ولكن سجلات الحالة المدنية فارغة إذ أن المدنيين صاروا يسجلون مواليدهم عند الإدارة الجزائرية ويحتكمون لدى المحاكم الشعبية جميع المنازعات المتعلقة بالأملاك والإرث والطلاق)).[2]

---

[1] يحي بوعزيز ، **الثورة في الولاية الثالثة**، مرجع سابق، ص: 99.

[2] **المقاومة الجزائرية**، مصدر سابق، ع: 15، 20 شوال 1356هـ الموافق 20 ماي 1957، ص:3.

المحاضرة السابعة: تطور الثورة الجزائرية في الفترة ما بين (1956 - 1958)

بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي بدأت قراراته ترسخ على أرض الواقع، وعلى الرغم من تلقي الثورة ضربتين قاسيتين في شهر أكتوبر 1956؛ تظهر الأولى في تمكن السلطات الفرنسية من الاستيلاء يوم 12 أكتوبر من الباخرة (آتوس)،[1] التي أبحرت من الإسكندرية ليلة الرابع من شهر أكتوبر محملة بأنواع كثيرة من الأسلحة والذخيرة ومتوجهة إلى السواحل الجزائرية أين احتجزت من طرف البحرية الاستعمارية في يوم 17 من نفس الشهر. أما الضربة الثانية؛ فكانت يوم 22 أكتوبر وتتمثل في اختطاف السلطات الفرنسية لطائرة الخطوط الملكية المغربية واجبارها على النزول بمطار الجزائر وعلى متنها أربعة من أعضاء القيادة التسعة التي تحملت مسؤولية تفجير الثورة هم: "أحمد بن بلة"، "حسين آيت أحمد"، "محمد خيضر"، "محمد بوضياف" ومعهم الصحفي "مصطفى الأشرف" ويتم نقلهم إلى باريس وسجنهم هناك.[2]

ومن جهة أخرى؛ فإن السلطات الاستعمارية تزعزع في العمق نتيجة التغيير الكمّي والنوعي الذي أدخل على طرائق القتال في مدينة الجزائر وضواحيها، وفي سائر كبريات مدن البلاد وقراها. وهو ما عبرت عنه القيادة المدنية الفرنسية من خلال عجزها على مواجهة نشاط جبهة التحرير الوطني في الميدانين السياسي والعسكري، عندما أقدم "روبير لاكوست" في اليوم السابع من شهر جانفي 1957 على استدعى الجنرال "صالان" والجنرال "ماسي" واسند لهما مهمة إعادة الأمن والاستقرار في العاصمة. فواجهة قيادة جبهة التحرير الوطني دخول المضلين بقوة إلى المعركة وذلك بتنظيم عدد كبير من العمليات الفدائية وبأضراب شامل انطلق من نهاية الأسبوع الرابع من نفس الشهر.[3]

1 . إضراب الثامنة أيام (28 جانفي إلى 4 فيفري 1957):

في الثامن والعشرين من شهر جانفي إلى غاية الرابع فيفري من عام 1957 لجنة التنسيق والتنفيذ من خوض امتحان عسير بالزج بالشعب الجزائري في مواجهة علانية وغير متكافئة ضد الاستعمار الفرنسي الاستيطاني من خلال الدخول في اضراب عام لمدة ثمانية أيام تشل فيه حركة النشاطات الاقتصادية والتجارية والإدارية، ... وغيرها كلية عبر أنحاء القطر الجزائري، وكان أن يكون هذا الاضراب في الأسبوع الأولى من شهر نوفمبر 1956 بهدف دعم مسعى الكتلة الإفريقية – الأسيوية في تبني عرض القضية الجزائرية في جمعية الأمم المتحدة التي كان من المقرر أن تعقد في شهر ديسمبر

---

[1] كانت الباخرة لصاحبها البريطاني "سان بريلفز" وقد اشتراها "أحمد بن بلة" باسم "إبراهيم النيال" السوداني الجنسية يوم 21 جويلية 1956.

[2] فتحي الديب، المصدر السابق، ص: 251 – 267. وأيضا حول الموضوع ينظر: عبد الله مقلاتي وصالح لميش، **مصر والثورة التحريرية الجزائرية**، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص: 52 وكذلك: بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 115.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ج2، ص: 95.

1956 ولكن تأجيل انعقادها عدة مرات وأخيرًا إلى تاريخ 28 جانفي 1957، عندئذ قررت لجنة التنسيق والتنفيذ جعل هذا التاريخ موعد لشن الإضراب العام لمدة ثمانية أيام. ودعما للكتلة وتبطل زعم فرنسا وادعاءاتها بأن ((الجزائر فرنسية))، وبذلك تعلن جبهة التحرير الوطني للعالم من خلال هذا الإضراب بأن الجزائر ليست فرنسية، وإنما هي تريد استقلالها، وهذا بمشاركة الجماهير الشعبية من خلال عمل واحد ومواقف واحد. وكان من أهدافه أيضا بأن الشعب الجزائري في صف واحد ومنضو تحت لواء الجبهة التي هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وليس هناك ممثل آخر شرعي لهذا الشعب سوى جبهة التحرير الوطني.[1]

وفعلا، انطلق الإضراب في وقته المحدد، وشمل منذ اليوم الأول مختلف أنحاء القطر الجزائري في المدن والقرى والأرياف على السواء، حيث توقفت النشاطات المختلفة، واعتصم المواطنون في منازلهم استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني، حيث أصبحت المدن والقرى الجزائرية عبارة عن مدن ميتة، تقطعها دوريات جنود، العدو، المصاحبة للكلاب المفترسة، من أجل بث الرعب والإرهاب في أوساط المواطنين، وكانت في نفس الوقت تحلق في جواء الوطن أسراب الطائرات، بهدف ترويعها – هي الأخرى – المواطنين.

ولم تفلح الوسائل القمعية المختلفة في إجبار المواطنين على مغادرة منازلهم، والالتحاق بأماكن عملهم، فقد قابل المواطنون البطش والإرهاب بالصمت المخيف، بحيث أدى الأمر في بعض الجهات إلى امتناع المواطنين حتى عن الذهاب إلى المساجد.[2] في نفس السياق تروي صحيفة (لوبسر فاتور الفرنسية) مؤكدة نجاح الإضراب فتقول: ((لقد كان الإضراب عاما وشاملا بحيث بلغت نسبته 90% سواء في الإدارات العمومية الرسمية مثل مصلحة البريد والسكك الحديدية ومختلف أنواع المواصلات، أو الأسواق العامة سواء المركزية أو التي تبيع بالتفصيل. والأوروبيون أنفسهم تملكهم الذعر من حوادث الأيام السابقة فأحجموا في أيام الإضراب عن الخروج إلى الشوارع فهجروها، وأصبحت أحياؤهم خالية، بعد أن كانت عامرة بالنشاط والحركة)).[3]

وفي هذا الإطار؛ لم يتخلف المهاجرون الجزائريون بفرنسا عن نداء جبهة جيش التحرير الوطني منذ اليوم الأولى من الإضراب حيث سجلوا نسبة مشاركة معتبرة، حيث تشير احصائيات اتحادية

---

[1] بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، مصدر سابق، ص: 117. وأيضا: أحسن بومالي، ((إضراب 28 جانفي 1957 إجماع وطني عبر به الشعب الجزائري على الرفض والتحدي))، **الذاكرة** ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع: 4، 1996، ص: 35.

[2] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 68.

[3] **المقاومة الجزائرية**، مصدر سابق، ع: 7، 16 رجب 1386هـ الموافق 16 فيفري 1957م، ص: 4.

الجبهة بفرنسا أن نسبة المشاركة قد بلغت في اليوم الأول من الاضراب 40% وفي اليوم الثاني 75%، وبلغت في اليوم الثالث 80%، وقد استمرت نفس النسبة لباقي أيام الإضراب.[1]

ولكن في المقابل؛ فإنه رغم النتائج الإيجابية التي حققها الإضراب على الصعيدين الداخلي والخارجي ، إلا أنه ترتبت عليه نتائج انعكست سلبا على صعيد الكفاح المسلح اختلفت خطورتها ما بين مدينة وأخرى، وإن تحملت العاصمة القسط الأكبر من حيث العواقب المأسوية، منها: تمكن الإدارة الاستعمارية من اكتشاف عدد لابأس به من العناصر المناضلة في صفوف جبهة التحرير الوطني، كانوا يعملون داخل أجهزة الإدارة الاستعمارية، وكان من بينهم الإطارات والمثقفون، وقد أدى اعتقالهم إلى فقدان عناصر مهمة في خلايا الجبهة. كما تم اعتقال آلاف المواطنين والعديد من القتلى والمفقودين، واكتشاف الكثير من مخابئ الجبهة والتحطيم الجزائي لنظامها في المدينة. كما تمكن من إلقاء القبض على القائد "محمد العربي بن مهيدي" عضو لجنة التنسيق والتنفيذ وأحد مفجري ثورة أول نوفمبر يوم 23 فيفري 1957 بالجزائر العاصمة واستشهاده بعد أسبوع أو عشرة أيام من التعذيب الوحشي، الذي سلط عليه بإشراف من الكولونيل "بيجار" كما استشهد "عمار علي" المدعو "علي لابوانت" ورفاقه الطفل الصغير "ياسف عمار" و"حسيبة بن بوعلي" "وبوحميدة محمود يوم 8 سبتمبر 1957 بعد تفجير المنزل الذي كانوا مختبئين فيه بالقصبة بالجزائر العاصمة بإشراف الجنرال "ماسو".

ومن نتائج الإضراب أيضا خروج لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 27 فيفري 1957 إلى الخارج، حيث اتجه "كريم بلقاسم" و"بن يوسف بن خدة" نحو الشرق، واتجه "سعد دحلب" و"عبان رمضان" نحو الغرب.[2]

2. اجتماع المجلس الوطني للثورة في القاهرة من24 إلى 27 أوت 1957:

بعد أن اشتد الخناق على لجنة التنسيق والتنفيذ واستشهاد "محمد العربي بن مهيدي" انتشرت عبر الحدود في شهر مارس 1957 ووجدت في القاهرة صعوبة في ممارسة السلطة بصفة جماعية، وذلك بسبب وجود معارضة مسؤولين هم ممثلين لهذه الهيئة ولكنهم ليسوا أعضاء فيها، وهي المعارضة التي كانت قد بوركت من طرف "أحمد بن بلة" وزملائه المعتقلين بفرنسا منذ اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم يوم 22 أكتوبر 1956.

كانوا كثيرين أولئك الذين احتجوا على إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ وكذا المبادئ والتوجهات التي تمخضت عن الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام، فاتخذ قرار عقد اجتماع جديد للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة هذا الاجتماع ضم(08 أعضاء دائمين)

---

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 82.

[2] بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، مصدر سابق، ص: 126 وأيضا: أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص: 91 -92.

من مجموع (17 عضوا)، وهذا بسبب موجة التوقيفات التي مارستها السلطات الاستعمارية خصوصا ضد الزعماء الخمس، وكذلك وجود البعض الآخر بالجزائر، أي أن الاجتماع لم يصل إلى النصاب القانوني وهو مشاركة (12 عضوا) ممّا استدعى مشاركة الأعضاء الإضافيين المتواجدين بالقاهرة وخمس أعضاء أخرين تمّ إدماجهم بالمناسبة وهم: ("هواري بومدين"، "محمود الشريف"، "محمد العموري"، "عمار بوقلاز"، "عمار بن عودة").[1]

حضر الاجتماع 23 عضوا كان منهم 10 مصنفين بأنهم عسكريين وهم: ("عمار بن عودة"، "هواري بومدين"، "عبد الحفيظ بوصوف"، "سليمان دهليس"، "عبد الله بن طوبال"، "كريم بلقاسم"، "محمد العموري"، "عمر أوعمران"، "محمود الشريف").

ومن المصنفين مدنيين هم: ("عبان رمضان"، "فرحات عباس"، "بن يوسف بن خدة"، "محمد بن يحي"، "سعد دحلب"، "أحمد فرانسيس"، "إبراهيم مزهودي"، "الطيب الثعالبي"، "أحمد توفيق المدني"، "أحمد يزيد"، "الأمين دباغين"، "عبد الحميد مهري").[2]

انعقد الاجتماع ما بين 24 إلى 27 أوت 1957 بالقاهرة، وشكل الاجتماع منعرجا خطيرا في تاريخ ثورة نوفمبر، وكان من الممكن أن يتحول اللقاء إلى مأساة دموية، لكن الروح الوطنية تغلبت في النهاية، وتوصل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وأوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلح مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجه رغم كل ما وقع من مشادات ونزاعات واختلافات تجاوزت حد اللباقة في كثير من الأحيان.

في النهاية خرج الاجتماع بالقرارات الآتية:

- فيما يتعلق بأولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، فإن المجلس ألغى قرار مؤتمر الصومام وأكد في لائحته النهائية أنّ الأولوية لا تكون إلا حيث كانت الفعالية وحيث مصلحة الثورة.[3]

- توسيع التمثيل في المجلس الوطني للثورة من 34 إلى 54 عضوا دائما، وهذا بمنح حق التمثيل لقادة الولايات ونوابهم الثلاث، وكذا مسؤولي فيدراليات جبهة التحرير الوطني بفرنسا والمغرب وتونس والقاعدة الشرقية.

---

[1] دحو ولد قابلية، ((تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية ومسألة السلطة أثناء حرب التحرير))، **الجيش**، مجلة شهرية للجيش الوطني الشعبي، تصدر عن مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، ع: 508، نوفمبر 1426هـ الموافق نوفمبر 2005، ص: 30

[2] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع دار هومة، الجزائر، ص: 133.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ج 2، ص ص: 99 -101.

- توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى تسعة أعضاء وهم: ("كريم بلقاسم"، "عبد الله بن طوبال"، "عبد الحفيظ بوصوف"، "محمود الشريف"، "عمر أوعمران"، "عبان رمضان"، "فرحات عباس"، "الأمين دباغين"، "عبد الحميد مهري"، بالإضافة إلى الزعماء الخمس المعتقلين بفرنسا كشرفيين)، وهذا بغرض مشاركتهم مباشرة في اتخاذ القرارات التي تهم مستقبل الثورة. [1]

أماّ هدف الثورة فأتى بالصيغة التالية: ((إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام)).[2]

3 - نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية (أوت 1957 إلى سبتمبر 1958):

كانت لجنة التنسيق والتنفيذ التي خرجت عن اجتماع المجلس الوطني للثورة ما بين 24 و27 أوت 1957 تبدو أنها متناسقة لأنها كانت لا تضم خمسة عسكريين وأربعة مدنيين، ثمّ أنها استطاعت بعث النشاط السياسي والدبلوماسي. لكن الهيمنة البارزة للعقداء ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تعجب المحرك الأول للجنة "عبان رمضان"، الذي لم يرضى بالدور الثانوي، وهو الصراع الذي جعله في مواجهة خصومه حتى انتهى به الحال إلى تلك النهاية المؤسفة في شهر ديسمبر 1957. ولم تعاود اللجنة نشاطها إلا بعد انفراج هذه الأزمة بعد عدة شهور.[3] كان ذلك في شهر أفريل 1958 أين عقدت اجتماعا في شكلها الجديد تمحور جدول أعماله في نقطتين هما:

أ . المضايقات التي كان يتلقها جيش التحرير أثناء عبوره الأراضي المغاربية والتونسية التي كانت بها الحركة كثيرة.

ب . توزيع المهام على أعضاء اللجنة، وهي كالآتي:

1 . مديرية الحرب تحت إشراف "كريم بلقاسم".

2 . مديرية التسليح والتموين تحت إشراف "عمر أوعمران".

3 . مديرية الاتصال تحت إشراف "عيد الحفيظ بوصوف".

4 . مديرية العلاقات الخارجية تحت إشراف "الأمين دباغين".

5 . مديرية المالية تحت إشراف "محمود الشريف".

6 . مديرية الداخلية والتنظيم تحت إشراف "عبد الله بن طوبال".

7 . مديرية الشؤون الاجتماعية تحت اشراف "عبد الحميد مهري".

8 . مديرية الصحافة والإعلام تحت إشراف "فرحات عباس".[4]

---

[1] دحو ولد قابلية، المصدر السابق، ص: 31.

[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص: 134. وأيضا: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص: 69.

[3] دحو ولد قابلية، المصدر السابق، ص: 31.

[4] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص: 136

وفي نفس الشهر وبمبادرة من "كريم بلقاسم" بصفته مشرفا على مديرية الحرب أنشأ ما يسمى لجنة العمليات العسكرية (COM) بغرض توحيد قيادة جيش التحرير الوطني، وتنظيم وحداته الرابضة على الحدود، وكذلك تنسيق نشاطات الولايات بالداخل، وشكلت اللجنة من:

1 . لجنة الشرق: بقيادة العقيد "محمدي السعيد" قائد الولاية الثالثة (القبائل) ويساعده العقيد "محمد العموري قائد الولاية الأولى (الأوراس) و"عمار بوقلاز" قائد القاعدة الشرقية و"عمار بن عودة" ممثلا عن الولاية الثانية (الشمال القسنطيني).

2 . لجنة الغرب: بقيادة العقيد "هواري بومدين" قائد الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) ويساعده "سليمان هليس" (سي الصادق) قائد الولاية الرابعة.

وإذا كانت لجنة الشرق قد وجدت صعوبات مختلفة في عملها بسبب وجود خط موريس المكهرب على طول الحدود، والذي انتهت فرنسا من وضعه بالحدود في 15 سبتمبر 1957 مما جعل الاتصال بين الداخل والخارج صعبا، بالإضافة لعدم التوافق بين أعضاء اللجنة، حيث تمسك كل قائد ولاية بنفوذه وسلطته على جنوده في الولاية، ورفضوا التخلي عن جزء من هذا النفوذ لصالح سلطة مركزية قوية للجيش، بينما كان يحصل العكس في غرب الجزائر حيث تمكن العقيد "هواري بومدين" قائد اللجنة الغربية والعقيد "عبد الحفيظ بوصوف" من خلق الانضباط وتحقيق التعاون بين جميع المسؤولين في غرب الجزائر.[1]

أما فيما يخص المديريات التي أنشأت فكانت البادرة والنواة الأولى لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد خمسة أشهر من ذلك.

على العموم فإنه بداية من سنة 1958 شهدت أحداثا كثيرة أوجبت على لجنة التنسيق اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المشهد الوطني والجهوي والدولي لأنه على علاقة وطيدة بمصر الثور. فعلى الصعيد الوطني فإن نقص الأسلحة بفعل الحواجز الحدودية أصبح يؤثر على معنويات المقاتلين بالداخل. وعلى هذا الأساس بذلت القيادة العسكرية مجهودات جبارة من أجل إعادة بعث العمليات على المستوى الحواجز خصوصا الشرقية أين يتم الحصول على أسلحة بكميات معتبرة ومن مختلف كل الأنواع من الدول الصديقة. وقد خلفت هذه الهجمات المتكرّرة صدى وحشي لدى القوات الاستعمارية الفرنسية التي كان رد فعلها بقنبلة الولاية الحدودية التونسية الجزائرية ساقية سيدي يوسف في يوم 8 فيفري 1958 مما خلف عشرات القتلى والجرحى.[2]

أما على الصعيد الخارجي فقد شاركت جبهة التحرير الوطني في المؤتمر الأولى لتضامن الشعوب الأفرو – آسيوية، الذي انعقد في القاهرة من 26 ديسمبر 1957 إلى 01 جانفي 1958 ومثّل "الأمين

---

[1] الطاهر زبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 – 1962)**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص: 199.

[2] دحو ولد قابلية، المصدر السابق، ص: 31.

دباغين" الجبهة، التي قبلت فيه بوصفها عضوا كاملا ، وهو يدل على اعتراف المشاركين فيه بأن الجزائر المستعمرة تشكل كيان متميزا عن شعب فرنسا ودولتها وصادق المؤتمر بالإجماع على لائحة تدين الحرب الاستعمارية الجارية والفظائع التي ترتكبها القوى الإمبريالية الفرنسية في الجزائر ضد الشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله. كما كان للجبهة حضور في مؤتمر رؤساء الحكومات للدول الإفريقية للمستقلة بـ (أكرا) عاصمة (غانا) في شهر أفريل 1858 ولكن حضور ممثلي وفد الجبهة لم يكن له صفة الحضور الرسمي، لكنهم شاركوا في مناقشات المؤتمر الذي أقر لائحة مؤيدة لنضال الشعب الجزائري.[1]

وعلى المستوى المغاربي؛ شاركت جبهة التحرير الوطني في مؤتمر طنجة يوم 25 أفريل 1958، الذي ضمّ إلى جانب الجبهة عن الجزائر كل من: حزب الاستقلال المغربي عن المغرب الأقصى والحزب الدستوري الجديد عن تونس، وهو المؤتمر الذي أرسى قواعد متينة للتنسيق بين الدول المغاربية الثلاث في ميدان الكفاح السياسي الواحد من جهة؛ ودعم قرار جبهة التحرير الوطني في تشكيل حكومة جزائرية من جهة ثانية.[2]

4 – نقل الحرب إلى فرنسا (عمليات 24 و25 أوت 1958):

بأمر من لجنة التنسيق والتنفيذ قامت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا يومي 24 و25 أوت 1958 ، وفي منتصف الليل استهدفت عدة أهداف اقتصادية وعسكرية على التراب الفرنسي، حيث استهدفت هذه العمليات معامل تكرار البترول، ومستودعات الوقود ومراكز اقتصادية، ومصانع الأسلحة والمنشآت العسكرية. وقد شملت هذه الهجومات منطقة مرسليا (موريبان، كاب، بيناد ولي أغلاد ومارتيغ)، وناريون، كاركاسون، وتولوز وكذلك فرونتنيان وغرونويل ونوتردام دي غراناشون (لوهافر).

وأضرمت النيران في الغابات في منطقة استيرال (كوت دازور) وقرب مارتيغ. وعلى غرار الغابات الجزائرية التي دامرت بالنابالم عن آخرها من طرف الجيش الفرنسي تمّ احراق غابات فرنسا.

وفي الناحية البارسية تمّ تخريب منشآت عسكري (بجونفليه)، وهوجم مصنع (بفيتري)، وفي فانسان كان مصنع الخرتوش هدفا للهجوم كما أحرق مرأب تابع للشرطة بباريس. وفي (موريان) في الضاحية المجاورة لمارسليا أحرقت خزانات الوقود الأربعة عشرة ووصبت ألسنة اللهيب إلى المرافق الإدارية المجاورة، الأمر الذي أجبر قوات الشرطة على اخلاء أحياء كاملة من سكانها.[3]

---

[1] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، ، الجزائر، 2010، ص: 67.

[2] دحو ولد قابلية، المصدر السابق، ص: 31.

[3] **أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع ع: 156/155، 1997، ص14.

وفي الأيام التي تلت يوم 25 أوت نفذت الاتحادية عمليات أخرى أسفرت عن خسائر فادحة في الطاقات الاقتصادية الفرنسية (مهاجمة مستودع البنزين وعناصر تابعة للجيش والشرطة ومحافظات الشرطة ...).

ووجه هجوم 25 أوت والأيام التي أعقبته على وجه الخصوص ضربة قزية للقدرات الطاقوية الفرنسية وأظهر بأن التراب الوطني ليس بمنأى عن الحرب التي يخوضها ضد الجزائر. وكان لهذه العملية تأثيرها على الرأي العام الفرنسي والدولي. وكانت النتائج خطيرة جعلت الحكومة الفرنسية إلى الإعلان عن تعبئة قوات الشرطة (دعوة الشرطة التي كانت في إجازة، وإلغاء العطل ... الخ)، ووصل بها الأمر إلى الاستعانة بالجيش الذي أسندت لوحداته مباشرة مهام مراقبة أهداف مدنية ، وهوما يشكل حدثا جديدا منذ 1947.

وبذلك وضعت كل النقاط الحساسة تحت حراسة الجيش مباشرة، كمفترقات السكة الحديدية والجسور الرئيسية، ومصانع الحديد ومعامل تكرار البترول والموانئ والسدود ومحطات النقل. وقُدر عدد الأشخاص الذين أسندت لهم مهمة المراقبة بـ: 50 ألف شخص تمّ تحويلهم للضرورة من وحدات الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر، وهو ما خفف العبء عن كاهل جيش التحرير.

وضاعفت الشرطة كعادتها من المراقبة والمداهمات والاعتقالات بل وأعلنت كذلك عن حظر التجول خاص بمواطني شمال إفريقيا بدأ مفعوله يوم 25 أوت 1958، وهكذا كانت الحرب خلال شهر سبتمبر 1955 بكل واقعها تجسدت في كل ربوع فرنسا في الشوارع الباريسية والريف الفرنسي والموانئ والمطارات والمحطات. وانتشرت عدة حواجز للشرطة ورجال الدرك عبر كافة الطرق وشددت الحراسة على كامل البنايات العمومية في حين كانت محافظات الشرطة التي شكلت هدفا دائما للمناضلين تشبه خنادق حقيقية بأبراج المراقبة المبنية بالإسمنت المسلح التي تشبه حصرنا حقيقية.

وكانت حصيلة الخسائر التي أعدتها السلطات الفرنسية رغم جفافها كانت معبرة بما فيه الكفاية، ففي الفترة ما بين 24 أوت 27 سبتمبر 1958 سجلت 56 عملية تخريب، و242 هجوما ضد 181 هدفا، وقد خلفت العمليات لدى الطرفين 118 جريحا و82 قتيلا.[1]

5 - تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958:

كان مؤتمر الصومام 1956 قد منح لجنة التنسيق سلطة إعلان حكومة مؤقتة على أن تتشاور مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج، كما جدد اجتماع المجلس الوطني الذي عقد في شهر أوت 1957تفويضه للجنة التنسيق والتنفيذ بإعلان حكومة مؤقتة متى رأت الوقت مناسبا.[2] كما لاقت

---

[1] **أول نوفمبر**، المصدر السابق، ص: 14.

[2] رمضان بورغدة، **الثورة والجنرال ديغول (1958 – 1962) سنوات الحسم والخلاص**، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012، ص: 351

هذه الفكرة دعما من الدول المغاربية الثلاثة والمطالبة في الإسراع في تنفيذها في مؤتمر طنجة المنعقد في يوم 25 أفريل 1958 - كما أشرنا سابقا -.

من هذا المنطلق؛ اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر 1958 وهو الاجتماع الذي حضره كل من: "فرحات عباس"، "عبد الحفيظ بوصوف"، "محمود الشريف"، "كريم بلقاسم"، "محم الأمين دباغين"، "عبد الحميد مهري"، "عمر أوعمران"، ودار النقاش حول نقطة وحيدة وهي تشكيل حكومة مؤقتة، ، وبعد أن ناقش تقرير اللجنة التي كلفت بدراسة قضية تشكيل هذه الحكومة، وبعد معالجة الوضعية السياسية والعسكرية على ضوء المعلومات التي قدمها مسؤولو والثورة في الداخل، وبعد تحليل تطور السياسة الفرنسية والوضع الدولي، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ بإجماع أعضائها ما يلي:

- تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في أقرب وقت ممكن.
- تركيبة الحكومة (أسماء الوزرات).
- القيام فورا بسبر لآراء الحكومات الصديقة حول إمكانية الاعتراف بهذه الحكومة.

وبموجب تفويض من المجلس الوطني للثورة (قرار 28 أوت 1957) قررت لجنة التنسيق والتنفيذ باسم الشعب الجزائري، تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وحددت تشكيلتها على أن تباشر عملها يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958، على الساعة الثالثة عشر زوالا بالتوقيت الجزائري[1]

وفي يوم 19 سبتمبر 1958أعلن "فرحات عباس" من القاهرة عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بالعبارات التالية: ((باسم الشعب الجزائري))

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ اعتمادا على صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المفوض لها (لائحة 28 أوت 1957) انشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وحددت تشكيلها كالتالي:

- رئيس المجلس "فرحات عباس"
- نائب الرئيس وزير القوات المسلحة "بلقاسم كريم".
- نائب رئيس الحكومة "أحمد بن بلة.
- وزير الدولة "حسين آيت أحمد".
- وزير الدولة "رابح بطاط"
- وزير الدولة "محمد بوضياف".
- وزير الدولة "محمد خيضر".
- وزير الشؤون الخارجية "محمد الأمين دباغين".
- وزير التسليح والتموين "محمود الشريف.

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص ص: 352 – 353.

- وزير الداخلية "لخضر بن طبال".
- وزير الاتصالات العامة والمواصلات "عبد الحفيظ بوصوف".
- وزير شؤون الشمال الإفريقي "عبد الحميد مهري"
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية "أحمد فرنسيس".
- وزير الإعلام "أمحمد يزيد".
- وزير الشؤون الاجتماعية "بن يسف بن خدة".
- وزير الشؤون الثقافية "أحمد توفيق المدني".
- كاتب الدولة في الداخل "الامين خان" (الولاية 2).
- كاتب الدولة في الداخل "عمر أوصديق" (الولاية 4).
- كاتب الدولة في الداخل "مصطفى أصطنبولي" (الولاية 5).

وكان نواب الدولة الثلاثة "الامين خان"و "عمر أوصديق" و"مصطفى أصطنبولي" كانوا في ذلك الوقت في جبال الجزائر في خضم المعركة، فكان اتخاذ تمثيلهم ضمن التشكيلة الحكومة طابعا رمزيا ، كما يوجد في القائمة قادة جبهة التحرير الخمسة الموجودين آنذاك رهن الاعتقال في سجون فرنسا.[1]

وبمجرد الإعلان عن تأسيها تلقّت اعتراف خمس دول عربية في نفس اليوم، هذه الدول هي: الجمهورية المتحدة (مصر وسوريا)، الجمهورية العراقية، المملكة الليبية، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية. أما الكتلة الشيوعية فاعترفت بها الصين الشعبية يوم 22 سبتمبر 1958، ثم كوريا الشمالية يةم 5 سبتمبر، والفيتنام الشمالية يوم 26 سبتمبر 1958، ودول العالم الثالث اعترفت بها إندونيسيا يوم 27 سبتمبر 1958، ثم تلتها اعترافات بعض الدول الافريقية وهي 28 سبتمبر، ثم غانا يوم 10 جويلية 1959.[2]

6 - لقاء العقداء (من 6 إلى 12 ديسمبر 1958

بين اليوم السّادس واليوم الثّاني عشر من شهر ديسمبر سنة 1958 عقد اجتماع لعقداء الولايات على تراب الولاية الثّانية (الشّمال القسنطيني)، ضمّ العقيد "عميروش" من الولاية الثّالثة والعقيد "سي أمحمّد بوقرة"، والعقيد "سي الحوّاس" من الولاية السّادسة، بينما تغيب قائدي الولاية الثّانية والخامسة.[3]

---

[1] بن يوسف بن خدة، ((الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية))، **أول نوفمبر**، مصدر سابق، ع ع: 96-97 صفر / ربيع الأول 1409هـ – سبتمبر /أكتوبر 1988، ص: 10. وأيضا: فرحات عباس، **تشريح حرب**، ترجمة: أحمد منور"، طبع المسك، الجزائر، 2010، ص: 3320.

[2] عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، سبتمبر 1958 – جانفي 1960، دار الحكمة للنشر والطباعة والترجمة والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص ص:59 -60 -61.

[3] محمد صايكي، **مذكرات النقيب، شهادة ثائر من قلب المعركة**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص:62.

وإذا كان مبرّر غياب الأول، الذي أقيم على تراب ولايته الاجتماع وبالضّبط في (برج الغول)، ونعني به العقيد "علي كافي" قد أرجعهُ هو في مذكراته إلى عدم قناعته بالحضور في نظره لما ارتكبه صاحب الدّعوة لهذا اللقاء "العقيد "عميروش" من أخطاء لا تتوافق وقرارات مؤتمر الصّومام، ولن يزكيه على تسرعه في إصدار أحكام الإعدام على بعض إطاراته وجنوده، اثر تعرض الولاية الثّالثة لمؤامرة في شهر جويلية 1958 ذهب ضحيتها قائمة تضمّ 1800 من خيرة أبطال هذه الولاية وحتىّ لا يساهم كما يقول "كافي" في تبرير ما حدث في الولايات الأولى والثّالثة والرّابعة.[1] أمّا قائد الولاية الخامسة "لطفي" [2] فإنّهُ تعذر عليه الحضور كونه كان مقيمًا خارج التّراب الوطني، بـ (وجدة) المغربية، ولبعد المسافة لم يتمكن من الحضور.[3] لكن كما يبدو من خلال حديث الرائد "لخضر بورقعةّ" كان حضور الولايات: الأولى والثّالثة والرّابعة والسّادسة، يعود إلى تجانس الأفكار بين قادتها من جهة، وإلى تلك النّوايا الصادقة، وإلى العلاقات التي تربط هذه الولايات المجاورة مع بعضها من جهة ثانية، فالدّعوة إلى عقد هذا اللّقاء كانت جماعية وباتفاق ولم تكن من وحيّ ولا بإيعاز أحد.[4]

عقد اللّقاء في ظروف وتطورات خاصة بدأت تعرفها الثّورة منذ مجيء الجنرال "ديغول" إلى الحكم الذي سعى بكل ما في وسعه لتنفيذ وإنجاح مشاريعه القائمة على الدّعامات الثّلاث (السّياسية والعسكرية والاقتصادية)، والتي خلقت وضعًا جديدا في مسار الثّورة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تلك الخلافات والانقسامات الحادة التي أصبحت تعيشها الثّورة من داخلها في وقت كانت فيه قيّادة الثّورة في الخارج ترفض عقد ملتقى للتّنسيق، وعقد أي لقاء يعد تآمرا على الثورة، وذلك في ظلّ النّقاش الدّائر حول نقطة خضوع قيّادة الدّاخل على الخارج.[5]

كما جاء انعقاد اللّقاء بعد قرابة حوالي ثلاثة أشهر من تأسيس أول حكومة جزائرية مؤقتة برئاسة "فرحات عباس" في 19 سبتمبر 1958، و"كريم بلقاسم" نائبا ووزيرًا للقوّات المسلحة، الذي قام بإنشاء هيكل جديد في جيش التّحرير الوطني في الفاتح أكتوبر 1958 أطلق عليه (قيّادة الأركان) والذي كان يضم فرعين: فرع قيّادة أركان الجهة الشّرقية والتي ولي قيادتها العقيد "محمّد السّعيد"، وفرع قيّادة أركان الجهة الغربية وعين على رأسها العقيد "هواري بومدين". وهي الهيئة التي تأسست على

---

[1] علي كافي، **مذكرات الرئيس، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص: 143.

[2] اسمه الحقيقي "بن علي بودغن" من مواليد 1934/5/5 بتلمسان، التحق بصفوف الثورة في أكتوبر 1955 بالمنطقة الخامسة، رقي إلى رتبة نقيب قائدا على المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة، ثم إلى رتبة رائد على منطقة أفلو تحت اسم "لطفي"، في ماي 1958 عين قائدا للولاية الخامسة برتبة عقيد، استشهد في 1960/3/27 بجبل بشار.

[3] **محمد صايكي**، المصدر السابق، ص:62.

[4] لخضر بورقعة، **مذكرات شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر،1990، ص ص: 12- 15.

[5] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص:9.

أنقاض لجنة العمليات العسكرية (*C.O.M*) التي تكوّنت في 4 أفريل 1958، وما ترتب عن ذلك بعدها من خلافات كانت أبرز نتائجها ما عرف بانقلاب العقداء أو قضية (مؤامرة محمّد العموري).[1]

انعقد الاجتماع في الأيام المذكورة أنفًا، وتطرق خلاله المشاركون إلى كلّ القضايا والمشاكل الدّاخلية وإلى الوضعية العسكرية والسّياسية والاتصالات بالإضافة إلى الاقتراحات المتعلقة بالدّاخل والخارج، وكذلك الأسئلة والأخبار المتنوعة وغيرها.[2] وفي جوّ أخوي نغّصهُ عدم حضور قائد الولاية الثّانية كما يخبر قادة الولايات المجتمعون في رسالتهم إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تحمل رقم (41) من 01 جانفي والتي استقبلت في 4 جانفي 1959، التي نشرها "علي كافي" في مذكراته، إذ جاء فيها ما يلي:

((الولايات 1،3،4،6 اجتماع من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 بالولاية 2 سجلت الملاحظات التالية:

- نؤكّد لحكومتنا على ثقتنا في مسيرتها نحو طريق الحرية والعدالة.
- نعلمكم أنّ اللّقاء كان أخوّيا وحارا على كل الأصعدة، ومكننا من ربط أواصر وعلاقات مهمة وواضحة على مستوي الولايات الأربعة.
- المحضر مع (*C.A*) واقتراحات النظام الخارجي مع اقتراحات النظام الداخلي، سيرسلون لاحقا.
- نسجل ونأسف على عدم حضور عقيد الولاية رقم 2 والذي لا يوجد على بعد ثلاث ساعات مشي، من مقر الاجتماع ونعتبر عمله هذا مأخذا عليه مع رفع كّل عبارات التّحرر وتحيا الأخوة، وتحيا الجمهورية الجزائرية ويعيش المغرب الموحد)).[3]

ومن أهم القرارات التي خرج بها اللّقاء ما يلي:

- تطهير الأوراس: وبهذا الشّأن ترسل الولاية الثّالثة فيلقين والولاية الرّابعة كتيبتين وليس لهذه الوحدات أن تلتحق بقواعدها إلا بعد الانتهاء من مهمتها. وهذا الاقتراح مقدم إلى الحكومة للمصادقة عليه. وإذا مرّ أجل عشرين يومًا دون جواب منها يطبق نظرًا للوضعية الحسّاسة التي يعيشها الأوراس.
- بعد التّحقيق، ينفذ حكم الإعدام سرًا في الأسرى القومية الذين يحاولون التّسرب داخل صفوفنا أو الذين تثبت جريمتهم وصدر بشأنهم الحكم بالإعدام.
- إرسال وحدات إلى الولاية الأولى على الحدود، للعمل على تخريب خطّ "موريس" ولكي تكون هذه الأعمال منسقة وفعالة، تطلب من الحكومة مساعدة من الخارج.

---

[1] ينظر: الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص ص ص:199 ـ وحول (مؤامرة العموري) ينظر أيضا: محمد حربي، مؤامرة العمور، **نقد**، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، الجزائر، ع : 14 / 15 خريف . شتاء 2001.، ص:9.

[2] *CLaude Paillat , **Dossier Secret de l'Algérie 13 mai 58/28 avril 61**, Le Livre oraincontemp Paris, 1961. p: 209.*

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص: 377.

- لكي تمكن مقاومة عناصر (الحركة الوطنية الجزائرية *M.N.A*) في الولاية السّادسة، فإنّ الولاية الرّابعة ترسل كتيبة للمساعدة على القضاء على هذه العناصر في الولاية السّادسة، والوحدات المرسلة إلى الولاية الأولى تكون مهمتها تطهير تلك الولاية.[1]

- الموافقة على ضرورة إضافة ممثلين عسكريين من الحدود الشّرقية والغربية للوطن إلى قيّادة الدّاخل للوصول إلى صيغة تمثيلية عامة لكافة قوّاتنا المقاتلة.

- توحيد القيّادة العامة وجعلها جماعية طبقًا لتوصيات مؤتمر الصّومام.

- وضع خطّة مواجّهة استراتيجية لمشاريع العدو وبالتّحديد مخطط الجنرال "شال" الذي استفحل وأصبح يهدّد مصير الثّورة بمحاولة عزلها عن قواعدها الخلفية عن مناطقها الحدودية.[2]

- العمل على جلب الأسلحة بأية وسيلة، كوّن الموقف يتطلب ذلك، وعليه يتوقف استمرار الثّورة.

- ضرورة التحاق وزيري الدّفاع والأخبار المتواجدين في تونس بساحة المعركة.

- اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير السّلاح إذا عجزت القيادة في الخارج عن توفيره.

وغيرها من القرارات المتعدّدة الجوانب التي تهدف إلى استمرار الثّورة ووقوفًا ضدّ المشاريع الرّامية القضاء عليها، والتي زادت حدّة مع مجيء الجنرال "ديغول" إلى الحكم.

وبعد نهاية هذا الاجتماع اتفق قادة الولايات الأربعة المشاركة على تشكيل وفد يضمّ القائدين "الحوّاس" و"عميروش" يتوجه إلى الخارج ليتصل بقيادة الثّورة ويبلغها الاقتراحات التي تمّ الاتفاق عليها.[3]

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص: 140.

[2] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص:12.

[3] المنظمة الوطنية للمجاهدين، **تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة 1954 . الولاية السادسة**، المنعقد بمدينة بسكرة يومي 5 . 6 فيفري 1983.

المحاضرة الثامنة: السياسة الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية من 1956 إلى 1958

قبل عودة الجنرال "شارل ديغول" إلى سدة حكم فرنسا من جديد على اثر انقلاب 13 ماي 1958 ومجي الجمهورية الفرنسية الخامسة انتهجت حكومات الجمهورية الرابعة المتعاقبة للقضاء على الثورة الجزائرية مجموعة من الإجراءات العسكرية خلال الفترة الممتدة من 1956 إلى 1958 تتمثل في:

أ – حشد القوات العسكرية:

1 – زيادة تعداد الجيش الفرنسي:

بعد هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955، وبعد تعيين "روبير لاكوست" سنة 1956 تواصلت الإمدادات العسكرية الفرنسية بالجزائر، حيث ارتفع عدد الجنود الفرنسيين إلى حوالي 190 جندي، ووصل في شهر نوفمبر من نفس السنة إلى حوالي 360 ألف جندي، وتكوّنت هذه التعزيزات من الوحدات العائدة من الهند الصينية المتمثلة في الفيلق الأجنبي الثالث للمشاة ونصف الزمرة 13 للفيف الأجنبي والكتيبة الأولى الأجنبية للمظليين، وأيضا الفرقة الاستعمارية المغربية للمشاة التي نزلت بوهران في أفريل 1956، وتدعمت أيضا بالفرق العسكرية المتواجدة في الأراضي الألمانية وبشرق فرنسا مثل الفرقة 11 و12 للمشاة المتحركة، والفرقة 5 المجنزرة والفرقة 7 الميكانيكية السريعة، وفرق النخبة من القناصة الألبيين. وفي يوم 16 مارس 1956 أصدرت حكومة "غي مولي" (*Guy Mollet*) مرسوم نصت مادته الخامسة على السماح واتخاذ كل التدابير والإجراءات التي تراها ضرورية لإعادة الأمن كنقل الاحتياط للجزائر وتمديد مدة الخدمة العسكرية والإجبارية في الجيش الفرنسي إلى 24 شهرا وتخفيض سن القبول في الجيش الفرنسي من 21 إلى 20 سنة، فتم استدعاء حوالي 200 ألف جندي مسرح، كما تمّ استدعاء وحدات الجيش الفرنسي في كل من تونس والمغرب والوحدات المشاركة في حرب السويس، وبذلك وصل العدد الإجمالي لقوات الجيش البري الفرنسي في الجزائر في شهر أكتوبر 1957 إلى حوالي 396 ألف جندي. وإذا كانت سنة 1957 تمثل أزهى مراحل الثورة بسبب نشاط جيش التحرير الوطني المكثف فإن الجيش الفرنسي بمختلف تشكيلات حيث بلغ إلى حوالي (451500 جندي) موزعين كما هو مبين في الجدول الآتي:[1]

الجيش الفرنسي	العدد
القوات البرية	396000 جندي
القوات الجوية الخاصة	31000 جندي
القواة الجوية (مشاة)	1000 جندي
القوات البحرية الخاصة	9000 جندي

[1] قويدر حفصية، ((استراتيجية فرنسا العسكرية في القضاء على الثورة التحريرية))، **مجلة المتحف**، مرجع سابق، ع: 12، نوفمبر 2020، ص ص: 16 -17.

القوات البحرية (مشاة)	3000 جندي
المجموع	451500 جندي

إلى جانب الجيش الفرنسي بمختلف تشكيلاته كانت هناك قوات إضافية تساعده من فرق الجندرمة والشرطة والدفاع الذاتي والمقاطعات والوحدات الإقليمية للمستوطنين وغيرها وهي موزع كما هي في الجدول:

قوات إضافية	العدد
فرق التدخل السريع	50000 جندي
فرق حماية الإقليم	163000 جندي
المدارس والمعاهد العسكرية	6500 جندي
قيادة الأركان	10000 جندي
المراقبة	20000 جندي
المنشآت والخدمات	100000 جندي
المجموع	349500 جندي

في شهر أفريل 1957 كان مجموع القوات البرية من 223 كتيبة مشاة و26 فرقة خيالية، و9 فيالق مدفعية و50 سرية جندرمة.[1]

2- سلاح القوات الفرنسية:

للقضاء على الثورة منذ اندلاعها سخرت الحكومات المتعاقبة كل امكانياتها لسد حاجيات المؤسسة العسكرية من الأسلحة والعتاد المتطور، وبدأت تتخلى عن الأسلحة القديمة التي تعود إلى الحرب العالمية الثانية وتعويضها بالسلاح الجديد بداية من سنة 1956، كما استعملت القوات الفرنسية أسلحة الحلف الأطلسي بكل أنواعها بداية من سنة 1955 إذ جندت لحربها في الجزائر 60 ألف جندي للحلف الأطلسي مزودين بعتادهم الحربي خاصة سلاح الطيران المتمثل في 700 طائرة منها 120 طائرة استكشافية و200 طائرة عمودية، واستفادت البحرية الفرنسية من أجهزة الرادار والمعلومات الآتية من الأسطول السادس الأمريكي. كما قدمت منظمة الحلف الأطلسي مساعدات للجيش الفرنسي من أجل القضاء على الثورة التحريرية تمثل في:

- إرسال 3 فرق فرنسية مخصصة للحلف الأطلسي إلى الجزائر.
- منح فرنسا أسبقية منذ 195 للتزويد بالطائرات العمودية من نوع (سيكورسكي) للقيام بالعمليات الحربية ضد وحدات جيش التحرير الوطني.
- تزويد فرنسا في شهر جوان 1956 بطائرات عمودية من نوع (*Boeing Vertol H-21*) واستلمت في شهر جوان 50 طائرة من نوع (T60).

---

[1] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص: 17.

- أعانت الطائرات المائية الأمريكية البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط، ووضعت تحت تصرف البحرية الفرنسية حاملات الطائرات.
- اعتبر الحلف الأطلسي خلال اجتماع مجلسه يوم 27 مارس 1956 نفقات الحكومة المخصصة لحربها ضد الجزائر مسجلة في فصل المساهمة الفرنسية في ((الدفاع المشترك)).

استعمل الجيش الفرنسي للقضاء على الثورة كل أنواع الأسلحة الطائرات والسفن الحربية والمدفعية والألغام، ووسائل المواصلات والتنصت ... وغيرها، وحتى المواد المحظورة مثل النابالم فقد كان الجيش الفرنسي في الجزائر يمتلك أزيد من 50 ألف آلية وعسكرية متعددة الأحجام والمهام، منها سيارات الجيب والشاحنات من (*SIMCA*) و (*RENAULT*) و(*CLTROEN*) وشاحنات الاستطلاع الأمريكية من نوع (*FORD*) وسيارات مجهزة بالمدافع والرشاشات الثقيلة والخفيفة وبقاذفات الصواريخ بالإضافة إلى المصفحات والدبابات من (*CHAR D'ASSAUT*) والمدافع الرشاشة من نوع (24/29) و(الفانبار)، ولنقل الجنود الفرنسيين استعملت شاحنات من نوع (*GMC*). كما تم تسليح أفراد القوات البرية بأسلحة فردية متطورة مثل المسدس الرشاش من نوع ()المزود بخزان يسع 40 خرطوشة، والبندقية النصف آلية من نوع (*MAS 36*) و (*MAS 49*) والبندقية الأمريكية النصف آلية (*GARA*)، والبندقية الليلية المزودة بمناظير تستخدم الأشعة من فوق الحمراء من نوع (*Carabine*).

وسعت كذلك القيادة العسكرية الفرنسية في تعزيز سلاح الطيران العسكري لاعتقادها بأنه السلاح الفعال الذي سيقضي على الثوار دون خسائر في صفوفها، وذلك من خلال تحديد مواقع الثوار وتدميرها ونقل عناصر الجيش جوا وإنزالهم في أماكن العمليات، وتوجيه وإرشاد القوات البرية نحو نقاط تمركز القوات المعادية، وفي هذا الإطار برزت أهمية استخدام سلاح الحوامات الذي سرعان ما اكتشف الفرنسيون حاجتهم إليه فراحوا يعقدون الصفقات لشراء هذا النوع من الطائرات، كما خصصت الحكومة الفرنسية مبلغ حوالي 1.5 مليار لشرائها من حلفائهم الغربيين على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.[1]

ازدادت أهمية سلاح الطيران في العمليات العسكرية خاصة مع انتشار الثورة واحتدامها بين سنتي 1956 و 1957، فقامت القيادة الفرنسية العسكرية برفع عدد الجنود التابعين لسلاح الطائرات المتواجدة بالجزائر من (55 ألف جندي) في شهر أفريل إلى (64 ألف جندي) في أكتوبر 1956، كم قامت برفع عدد الطائرات المتواجدة بالجزائر ، والتي كانت في شهر أفريل قد وصلت إلى (750 طائرة) إلى (1400 طائرة) بعد أشهر، وهي الطائرة التي كانت من نوع (T6) وأيضا الطائرات الحاملات للقنابل من نوع (B26)، وطائرات من نوى أخرى.

[1] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص ص: 18-19.

وفي شهر ماي 1956 أعلن المقيم العام الفرنسي "روبير لاكوست" عن تزويد سلاح الطيران الفرنسي بـ (17 طائرة) هيليكوبتر ثقيلة و'100 طائرة) خفيفة، كما زود في بداية شهر أوت 1957 بـ (370 طائرة) من بينها (303 طائرة) أمريكية. وقد دعم الطيران الحربي الفرنسي بتجهيزات وأسلحة حديثة جدا مثل القنابل الموجهة عن بعد، وأجهزة رصد دقيقة جدا، كما استخدم القنابل الفسفورية وقنابل النابالم المحرمة دوليا في مواجهة جيش التحرير الوطني والمواطنين العزل. أما عن القواعد الجوية فقد قامت القيادة الفرنسية ببناء مطارات جديدة قادرة على استقبال الطائرات الحربية المتطورة، فاشتهرت بعضها من بينها:

- قاعدة وهران – السانية؛ وهي قاعدة مجهزة بطائرات مطارة مقنبلة وبعد من المروحيات مهمتها تغطية الحدود المغربية والجزائرية.
- قاعدة عنابة؛ وهي متخصصة في الاعتراض بواسطة طائرة مطاردة ومقنبلة مهمتها مراقبة الحدود الجزائرية التونسية.
- قاعدة الجزائر – الدار البيضاء؛ وهي متخصصة في نقل القوات المحمولة جوًا.
- إضافة إلى قواعد أخرى كقاعدة البليدة بوفريك، عين أرنات، حاسي مسعود ورقلة.

ومن جهتها؛ ساهمت القوات البحرية الفرنسية في محاولة القضاء على الثورة التحريرية إذ كانت تقوم بمراقبة السفن وتفتيشها، كما قامت بالمشاركة في العمليات البرية وذلك من خلال عمليات الإنزال على السواحل واستخدام سلاح المدفعية من عيار (220 ملم) في قنبلة المناطق والقرى والمداشر، من موانئ بجاية وسكيكدة والمرسى الكبير.[1]

3 – العمليات السكرية:

إضافة إلى العمليات التي سبقت سنة 1956 قام الجيش الفرنسي خلال هذه السنة (عملية الأمل والبندقية) التي شنها على المنطقة الثالثة، والتي هي عبارة عن عملية تمشيط واسعة في منطقة القبائل انطلقت يوم 28 أفريل 1956 وبلغت دروتها شهر ماي 1956، شارك في العملية 30 ألف جندي والعشرات من قاذفات وطائرات الهليكوبتر.

كما قام الجيش الفرنسي بالجزائر بحوالي 269 عملية عسكرية ما بين شهري ماي وجوان 1958 شاركت فيها 444 كتيبة عسكرية باءت بالفشل. كما أردفت العمليات بتكتيك تكثيف العمليات العسكرية وبتكتيك عسكري أخرى. عرف بسياسة (التربيع والتمشيط). والتي تقضي بتقسيم البلاد إلى مناطق مربعة محددة المساحة وحصارها وتطهيرها الواحدة تلوى الأخرى عن طريق تمشيطها مع نشر سلسلة من الحاميات المتنوعة ومراكز المراقبة الدائمة التي تسمح في آن واحد من حماية مراكز تجمع

[1] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص ص: 19 -20.

الأوروبيين والعملاء والخونة، زيادة على الأملاك والمباني العمومية والخاصة وطرق المواصلات الاستراتيجية المستهدفة على الدوام من قبل وحدات جيش التحرير الوطني.[1]

ب - إنشاء المصالح الإدارية المختصة (SAS):

ظهرت المصالح الإدارية المختصة (*Les Sections Spécialisées Administratives*) ويرمز لها بالحروف (*S.A.S*) رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة، في القرار الذي وقعه الوالي العام جاك سوستيل بتاريخ 26 سبتمبر 1956، الذي أنشأ هذه المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة، وهو القرار الذي أوضح في مادته الرّابعة مهام ضباط هذه المصلحة، والتي بموجبها نقلت السّلطات المدنية للإداريين إلى أشخاص عسكريين، ستتوسع صلاحيات هؤلاء الضباط أكثر بصدور مرسوم 8 جويلية 1957 الذي نقل لهم اختصاصات ضباط الشّرطة القضائية.

ولكن فكرة إنشاء هذه المصالح تجسدت أول مرة في 30 أفريل 1955، عندما أنشأ الوالي "جاك سوستيل" قيادة مدنية وعسكرية في الأوراس وتعيين الجنرال "بارلانج" (*Parlange*) لقيادتها، وقد خول هذا المنصب للجنرال الإشراف على السلطات المدنية والعسكرية بما فيها الإدارة والشرطة وكل الفرق العسكرية المتواجدة بالناحية الشرقية، ولما كان هذا الجنرال من ضباط الشؤون الأهلية القدماء، فقد كلف من قبل "جاك سوستيل" بالقيام بعملية نموذجية قوامها 14 ضابطا من الشؤون الأهلية و9 ضباط من الشؤون الصحراوية، كان الجنرال قد استقدمهم من المغرب بعد أن أجروا تكوينا قصير المدى، يؤهلهم للقيام بالوظيفة المحددة لهم، ويكونون قلب فرنسا النابض في كل دوار. وقد لعب كل من المفتشون العامون الثلاثة: "بارلانج" (*Parlange*) و"بورتيو" (*Portiot*) و"تيرونيه"(*Teronier*) وهم من قدماء مصلحة الشؤون الأهلية دورًا مؤثرًا على الحاكم العام، للمضي قدًا في تجسيد أفكارهم، وخاصة وأنهم كانوا ضمن الحاشية المقربة له، التي تقرر السياسة العامة الواجب إتباعها لمعالجة القضية الجزائرية.[2] وعرفت هذه المصالح ارتفاعا في عددها، في الوقت الذي كان عددها سنة 1955 ارتفعت في سنة 1956 إلى 400 مكتبا، ثم وصلت من شهر جانفي 1957 إلى جويلية 1958 إلى 590 مصلحة.[3]

كان الدور الأساسي لضباط لصاص هو الاحتكاك بالمسلمين الجزائريين في الرّيف والتّقرب منهم بهدف الحصول على معلومات منهم حول الثورة والثّوار تمكن القوات العسكرية الفرنسية من القضاء عليها، وهذا بمقابل خدمات اجتماعية تقدم لهم في صورة توفير العمل والغذاء والتعليم بغرض تحسين مستوى معيشتهم. فكان دور لصاص شبيها إلى حد كبير بدور المكاتب العربية سواء من حيث

---

[1] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص: 21.

[2] الغالي الغربي، مرجع سابق، ص ص: 174-175.

[3] نفسه: ص: 176.

تسييرها من طرف ضباط عسكريين أو من حيث حلولها محل السّلطات الإدارية المختصة التي تفرغت بالخصوص لتطويق الثورة وعزلها عن الشعب، وكذلك تصفية جيش التحرير الوطني.[1]

ج – إنشاء المناطق المحرمة:

من الإجراءات القمعية التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة إنشاء ما يسمى بالمناطق المحرمة، كان ذلك مع اندلاع الثورة التحريرية إذ أصدرت يوم 12 نوفمبر 1954 قرارا يقضي بإقامة منطقة محرمة في الأوراس، حيث قام سلاح الطيران الفرنسي برمي مناشير يأمر فيها سكان هذه المنطقة باللجوء إلى منطقة معينة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام. وبعد تعيين روبير لا كوست حاكما عاما على الجزائر ، قام الأخير بإصدار قرار يوم 12 فيفري 1956 يقضي بإنشاء المناطق المحرمة في الأماكن الاستراتيجية التي تتمركز فيها وحدات جيش التحرير الوطني في الجبال والغابات والمناطق الحدودية والشرقية والغربية وكل المناطق التي أطلقت عليها السلطات الاستعمارية اسم (المناطق المتعفنة) والتي تمتاز بتضاريسها الوعرة التي تصعب على الجيش الاستعماري مراقبتها والسيطرة عليها.

ومع بداية سنة 1957 اتسعت رقعة المناطق المحرمة فشملت الأوراس ، الشمال القسنطيني، القبائل، الونشريس، والولاية الخامسة والأطلس الصحراوي. كان الجيش الفرنسي يقوم بعد إجبار السكان على الرحيل وإرغامهم على التخلي على ممتلكاتهم بحرب إبادة والتدير الكلي للمنازل والممتلكات والمحاصيل الزراعية والحيوانات والغابات، إذ حول الجيش الفرنسي هذه المناطق إلى حقل تجارب للعديد من الأسلحة المحرمة دوليا مثل قذائف النابالم والغازات الخانقة التي كانت تقذفها مدافع الطائرات العسكرية الفرنسية.[2]

د – إنشاء خط موريس المكهرب:

في سنة 1957 تقدم وزير الدفاع الفرنسي "إندري موريس" (*André Morice*) بمشروع إلى البرلمان الفرنسي في بناء خط أسلاك مكهرب بالحدود الغربية والشرقية، بعد أن أصبحت المغرب وتونس قاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية بهدف خنقها وقطع إمدادات الأسلحة عن رجالها، وبعد إنجازه أشتهر باسمه.

ويمتد ط موريس بالحدود الشرقية من الشمال إلى الجنوب من عنابة إلى ابن مهيدي، الذرعان، شيحاني، بوشقوف، المشروحة، سوق أهراس، مدوروش، مرسط، الكويف، تبسة، بئر العاتر، وادي سوف ويغطي مسافة طولها (450 كلم).

---

[1] عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954- 1962)**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 234.

[2] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص: 21.

أما من الناحية الغربية فإنه ينطلق من مرسى ابن مهيدي شمالا ويصل إلى مدينة بشار مرورا بالمشرية وفقيق وبني ونيف والعبادلة ومغنية والعريشة وعين الصفراء ويقدر طوله 750 كلم، فالخط الغربي لا يمر على الحدود مباشرة بكماله وإنما حسب طبيعة الأرض، وحسب الأهداف التي يمكن أن يحميها ففي الشمال يبتعد عن الحدود الغربية بحوالي 3 إلى 4 كلم، بينما في مناطق أخرى يصل هذا البعد إلى (100 كلم)، ولا يتشابه في عرضه في كل المناطق التي مر بها، بل نجده يتراوح بين الاتساع والضيق، وهذا حسب ظروف كل منطقة يعبرها، وحسب الأهداف المحددة من الإدارة الاستعمارية بدقة، مما يدل على أن الدراسات الأولية لإنجاز الخط، كانت مطبوعة بالطابع العلمي متوازية ومنسقة مع الاستراتيجية العسكرية الفرنسية. ففي بعض الأحيان يصل عرض الخط إلى حوالي 60 مترًا وقد يصل إلى 80 متر في أقصى عرض له، وقد يتقص إلى 6 أمتار ونصف. ويربط بالخط الحدودي حوالي 80 ألف عسكري مدججين بأحدث الأسلحة والمعدات للدفاع، ومن أي تسرب للذخيرة الحربية من طرف المجاهدين.[1]

مهما يكن فإن أشغال إقامة هذا الخط بدأت أواخر سنة 1956 واكتملت عام 1957، وكان الخط يتكون من أسلاك شائكة وخيوط أعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و7000 فولت بعرض يتراوح ما بين 6 و12 مترقط يصل إلى 60رمتر في بعض المناطق الاستراتيجية الحساسة. كما زرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام، الفردية فيها والجماعية (مين دنكري، ومينة القوطي)، هذا الأخير كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك الشائكة لأن له خيوطا شبيهة بخيوط الأسلاك ويتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه المقتحم، وقد وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كلم، وكانت الأسلاك متصلة بمراكز المراقبة هذه الأخيرة التي كانت مزودة بأجهزة دراية، وكان الخط معززا من الجانبين بالألغام والأسلاك الشائكة، وداخل الخطوة المكهربة توجد أسلاك دائرية على شكل لولبي. وعن المراكز الآنفة الذكر فقد أقيمت على طول الخط، وهي محصنة يبعد عن بعضها البعض بكلومترين ونصف بحيث تمكن الجنود المقيمين فيها من رؤية بعضهم البعض من مركز إلى آخر، وكانت الطاقة الاستيعابية لكل مركز من 100 إلى 300 مزودين بالمدافع الرشاشة والبنادق الرشاشة ومدافع الهاون عيار 40 و75 ومدافع 105 وتشديدا في الرقابة عزز الخط بالدبابات والمصفحات التي تنتقل ليلا ونهارا دون توقف. ونفس المواصفات تجدها في خط الناحية الغربية.[2]

---

[1] مسعود كواتي، ((مقارنة بين خطي ما جينو وموريس))، **الأسلاك الشائكة**، سلسلة الملتقيات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع منشورات القصبة، ص ص: 102 – 103.

[2] الغالي غربي، ((نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية))، **الأسلاك الشائكة**، مرجع سابق، ص ص: 37 -38.

هـ - المحتشدات (مراكز التجمع):

في إطار السياسة الاستعمارية الرامية إلى عزل الثورة عن الشعب بهدف القضاء عليها، عمدت السلطة الفرنسية إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية ومختلف الأساليب الجهنمية والوصائل القمعية الرهيبة، لجأت إلى إقامة المحتشدات والتجمعات السكانية التي عمت أرجاء البلاد.[1]

وتعود البدايات الأولى لمراكز التجمع إلى مطلع الثورة وبالتحديد إلى شهر نوفمبر 1954 عندما شرعت القوات الاستعمارية الفرنسية بقيادة الجنرال جيل (*Gilles*) المدعومة بالطيران والمدفعية وبحضور وزير الداخلية الفرنسي فرانس ميتران (*François Miterrand*) في تجميع سكان منطقة باتنة بالقوة، حيث كانت الطائرات الفرنسية تحلق في جبال الأوراس المنيعة لتدعو السكان الالتحاق بالأماكن المعينة وبإلغائها المناشير المتتالية والمشحونة بعبارات التهديد والإنذار والوعيد للسكان فيما إذا لم يستجيبوا لذلك خلال المهمة المحددة . غير أن تلك المراكز المحدودة التي أنشأت وقتذاك، لم تكن بالشكل وبالحدة وبالخطورة التي ظهرت في مطلع سنة 1957 عبر أنحاء التراب الوطني يقضي بترحيل سكان الجبال بمختلف الطرق وبأسرع ما يمكن.[2]

وكان إنشاء هذه المحتشدات بجانب الثكنات أو المركز العسكرية المنتشرة في القرى والجبال، وأحيانا نقيم معسكرا في دوار أو دشرة ثم تقوم بجمع السكان حول الثكنة أو المركز بعد أن تحيط بالأسلاك الشائكة والأضواء الكاشفة بحيث تترك مدخلا واحدا أو اثنين بمركز التجمع. كما تعززه بوحدات عسكرية تابعة لفرقة (*SAS*). أما من حيث مقرات الإيواء أو المساكن الجديدة فهي عبارة عن أكواخ منها ما هو مبني بالديس والقش ومنها ما هو مبني بالطوب ومغطى بالقصير، أكواخ تعافها الكلاب، وتأنف الفئران العيش فيها. وقد قسم سكان مراكز التجمع الذين كانوا يخضون لمراقبة أبراج الحراسة إلى مجموعات تتراوح ما بين 500 نسمة و1000 نسمة و5000 نسمة وأحيانا يزيد العدد عن ذلك. مع الإشارة إلى أن عدد الرجال في هذه المراكز كان أقل بكثير من عدد النساء والأطفال. كذلك فإن عدد الأطفال كان أكثر من عدد النساء. [3]

في شهر جويلية 1957 وفي تقديرها لعدد المحتشدين اعترفت القيادة العامة الفرنسية في عاصمة الجزائر بوجود (535.000 نسمة) منها (140.000 نسمة) في منطقة وهران و(95.000 نسمة) في منطقة عاصمة الجزائر و(300.000 نسمة) موزعة بين 250 مركزا في قسنطينة، ولكن موظفي الوفد العام الفرنسي يعترفون من جهتهم بأن الأرقام التي قدمتها في القيادة العامة للرأي العام غير

---

[1] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص: 22.

[2] أحسن بومالي، ((مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية))، **المصادر**، مجلة يصدرها المركز الوطني للدراسات ولبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع: 8، ربيع الأول 1424هـ/ماي 2003، ص: 41.

[3] أحسن بومالي، ((مراكز الموت ...))، مرجع سابق، ص: 45.

صحيحة. حيث يقدر الوفد عدد المحتشدين في مقاطعة تلمسان بـ (100.000 نسمة) وليس بـ (70.000 نسمة)، وفي مقاطعة الأصنام (الشلف حاليا) يقدر بـ (130.000 نسمة) وليس بـ (95.000 نسمة).[1]

و - مراكز التعذيب و المعتقلات:

1- مراكز التعذيب:

حولت السلطات الاستعمارية بعد اندلاع الثورة التحريرية كل ضيعات المعمرين، مئات المدارس، والثكنات، والمراكز العسكرية كلها تحولت إلى مراكز تعذيب، تمارس فيها السلطات الاستعمارية أبشع صور التعذيب ضد الموقوفين من الجزائريين.[2] ومن هذه المراكز التي اشتهرت نذكر منها: (فيرمت لحمر) قرب مدينة باتنة، (فيرمت ليكا) قرب المعذر، ومركز أريس و ثنية بعلي(ولقراف) في باتنة، و(الشابور) بخنشلة و(أتروبية) بتبسة و مركز (دوب *dop*) بسطيف و مركز (رأس الوادي) بالبرج، ومركز (بن صاوشه) بسلمان بمسيلة. ثم أنشأ الإدارة الاستعمارية فيما بعد مدرسة (جان دراك) بسكيكدة لتدريس فنون التعذيب افتتحت أبوابها في 11 ماي 1958 فكونت أفواجا وأفواجا من الجلادين تعلموا فيها التفنن في التعذيب بطرق عديدة ليتم توزيعهم على مختلف مراكز التعذيب. التي استعملت فيه كل أبشع صور التعذيب وحشية. من هذه الصور والأساليب: الضرب الشديد الموجع، والصدمات الكهربائية والحرق و الشنق و نهش الكلاب، وقلع الأظافر والجلوس على الزجاج المكسرة، وغطس الرؤوس في أحواض المياه، وشرب مياه الصابون والتجويع لدرجة الموت، إلى غير ذلك من أعمال لا تعد و لا تحص.[3]

2 - المعتقلات:

المعتقل هو المكان الذي كان الفرنسيون يعتقلون فيه الوطنيين وكان الشعب الجزائري أيام الثورة التحريرية يستعمل المعتقل مرادفا للفظ السجن أو الحبس. وكان السجن يطلق على المكان المودع فيه المجرمون و اللصوص . أما المعتقل فقد اقترن بمعنى سياسي خاص بالوطنيين الجزائريين، والوطنيات أيضا، ممن أودعوا السجن. وقد يعني المعتقل أيضا تجميع عدد من المناضلين في مكان

---

[1] أحسن بومالي، ((مراكز الموت ...))، مرجع سابق، ص: 47.

[2] **مجلة أول نوفمبر**، ع: 92 - 93، ص :50. وأيضا ينظر : **تقرير الملتقى الجهوي الثاني للولاية الأول الأوراس لكتابة الثورة المخصص للفترة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958**.

[3] عبد المالك مرتاض، **دليل مصطلحات الثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص : 80.

محروس غير السجن الكلاسيكي ، وذلك لضيق السجون في الجزائر وفي فرنسا بهؤلاء الوطنيين الذي تكاثر عدد المعتقلين منهم و المحشورين فبلغ عددهم زهاء ملونين.[1]

والاختلاف بينه وبين السجن، أن المعتقل ليس من نوع خاص كما هو السجن، فهو يطلق على كل مكان يجمع فيه الناس، وتقيد حريتهم فيه، ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة فلا يتعرض للمحاكمة. إذ يبقون مرهونين بحياة الحوادث الطارئة، ويتعرضون للعذاب النفسي لأنهم ليسوا مجرمين لكي يبت أمرهم. وتختلف حياتهم في المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيرهم. ولا يخضعون للباس معين كما في السجن. ويتمتعون ببعض الحريات داخل المعتقل بالاطلاع على الصحف، وبالسماع للإذاعة و بالتنقل في المراقد و بالتفسح في الفناء، وبممارسة الرياضة و بالتعليم الفردي و الجماعي.[2]

وعلى أساس هذا المفهوم، ولما اشتد أوار الثورة بعد اندلاعها في أول نوفمبر 1954، وصمدت في الأوراس أكثر من غيرها. قامت السلطات الاستعمارية بحملات الانتقاء واسعة ممن يتعاطفون مع الثورة أو ممن كانوا يعملون في النظام السياسي سابقا. أخذت بجمع بكل من اشتبهت فيهم من كل المناطق التي امتد إليها الثورة. ففتح معتقلا في (شلال) في شهر ماي 1955، ثم في (الجرف) في شهر أوت 1955. ولم تكتي بهما تبعا لتوسع الثورة و انتشارها وثباتها، فأنشأت معتقلات أخرى يقع أغلبها في الغرب الجزائري في أواخر 1955 ثم بوسوي (الضاية) في 16 أفريل 1955. وكانت السلطات الاستعمارية ترمي من إنشاء هو المعتقلات، هو جمع كل المتعاطفين مع الثورة، بغرض إضعافها و التقليل من سعتها وتوسعها، فكانت كلما لاحظت أن الثورة تمكنت من مكان، إلا وقامت بجمع الذين كانوا يُموينونها، وتعتمد عليهم، فلما صارت السجون مملؤة ، والمحاكم ليس لها وقت بأن تتفرغ للنظر في استكمال الملفات، فقامت بإنشاء المعتقلات التي كانت للإدارة الاستعمارية توفر لها الكثير من الإجراءات التي لا تحتاج إلى البحث الدقيق ولا إلى القاضي، ولا إلى المحاماة، وغير ذلك من جمع ثم حراسة، ثم نقل ثم انتظار للظروف السياسية ولانتصار لثورة أو فشلها.[3]

هناك من يقول أن المعتقلات أقيمت خصيصا لأسرى جيش التحرير، وجبهة التحرير الوطني، أشهرها معتقل (الملاحة) ومعتقل (أولاد عطا لله) قرب مدينة عنابة. تعرض فيها المعتقلون إلى جميع أنواع التعذيب والإهانة و الأشغال الشاقة فمنهم من تعرض للإعدام وآخرون و جهوا إلى معتقلات

---

[1] محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار الجزائر ، 1996، ص:12.

[2] محمد الطاهر عزوي : المصدر السابق، ص ص: 14 -15.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص : 298.

(قصر الطير) و معتقل (الجرف).[1] وإلى جانب المعتقلات السالفة الذكر هناك معتقلات أخرى نذكر منها: عين حمارة، شلالة، سيدي الشحمي، سان لو لودي قرب المدية، البرواقية جنان بورزق، المشرية، بني مسوس، عين وسارة، تدمايت، تفيشونت، بوغار، وكذلك معتقلات أدنى سان موريس.[2]

وكانت السلطات الاستعمارية تختار أماكن المعتقلات، وتقيمها في الأماكن التي لم تمد إليها يد الثورة، وتتمتع بالهدوء والاستقرار، وفي أماكن نائية وخالية من السكان وعلى أبواب الصحراء كمعتقل (شلال) أو في مراكز كانت للجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية كمعتقل (الجرف) و(بوسوي)، كما تراعي السلطات الفرنسية الحرارة الصيفية و البرودة القاسية في الشتاء عذابا للمعتقلين، وإهانة لهم، وكانت تحيطه بسياج من الأسلاك الشائكة وتزرع القنابل والألغام من ورائها لكي لا يفر منها المعتقلون. وكان كما يختلف التعذيب باختلاف المعتقلات من جهة و باختلاف المعتقلين.[3]

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة**، قصر الأمم من 8 إلى ماي 1984، الجزائر، م2، ج2، ص: 74.

[2] محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص : 15.

[3] نفسه، ص: 36.

المحاضرة التاسعة: سياسة الجنرال ديغول في مواجهة الثورة الجزائرية (1958 – 1962)

بعد شهر من عودته إلى سدة الحكم قام ديغول بزيارة إلى الجزائر يوم 4 جوان 1958 ألقى فيه خطابا تناول فيه القضية الجزائرية في الوقت الذي تحاشى فيها الحديث عن (الجزائر الفرنسية) وراح يعلن عن انتهاجه لسياسة جديدة تتمثل في العمل على إنشاء نظام موحد يتساوى فيه المسلمون الجزائريون بالمستوطنين الأوروبيين وبعبارة أدق فإن الجنرال "ديغول" قد بين في خطابه هذا أنه قرر التخلص نهائيا من فكرة تقسيم سكان الجزائر إلى مجموعتين: المجموعة التي تتكون من المستوطنين الأوروبيين الذين يعتبرون أنفسهم مواطنين من الدرجة الأولى والمجموعة التي تتكون من المسلمين الجزائريين الذين يعتبرهم الفرنسيون مواطنين من الدرجة الثانية. وعزم على إنشاء كيان جزائري موحد ومتعاون مع فرنسا. ويظهر أن الجنرال ديغول قد قرر اللجوء إلى هذه السياسة الجديدة بعد أن فشلت كل مخططات الحكومات السابقة في تطبيق برامجها الإصلاحية التي كانت تهدف كلها إلى دمج الجزائر في فرنسا والقضاء على الثورة التحريرية.[1]

وبعد أن اعترف بالتساوي بين المستوطنين الأوروبيين والمسلمين الجزائريين في الحقوق في خطاب 4 جوان 1958 بالجزائر راح يدعو قادة جبهة التحرير الوطني . بعد أن أشاد بشجاعتهم في خوض الثورة ومواصلتها منذ أربع سنوات . إلى المصالحة، إذ أعلن وقتذاك عن فتح أبواب المصالحة أمامهم، وقد كان هذا الإعلان بمثابة دعوة منه إلى وقف الكفاح المسلح.

ويبدو أيضا؛ بأنه بعد ثلاثة أسابيع من توليه السلطة واستحالة العودة إلى الحياة المدنية العادية، قرّر الاعتماد التام على الجيش في تسيير الشؤون السياسية . الإدارية. وحتى يتمكن من أداء مهامه وتنفيذ سياسته في الجزائر، قرر تفويض جزء من صلاحياته الخاصة بتسيير شؤون للجنرال "راؤول صالان" (*Raoul Salan*) حيث عينه مندوبا عاما للحكومة (*Délégué Général du Gouvernement*) إلى جانب قيامه بمنصب القائد العام للقوات الفرنسية المسلحة في الجزائر، وقد صار هذا الأخير يباشر سلطات وزير الجزائر (*Ministre de l'Algérie*) مكان الجنرال "ديغول" فيما بعد. وبذلك أصبح يتمتع بصلاحيات واسعة تساعده على أداء مهامه واتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق الإصلاحات السياسية . الإدارية التي ينص عليها برنامج "ديغول" الإصلاحي.[2]

وفي 28 جوان 1958 قامت حكومة الجنرال "ديغول"، بعد أن منحت له حق التشريع لمدة ستة أشهر بموجب مراسيم وبدون تدخل من البرلمان الفرنسي بإصدار مجموعة من المراسيم تحدد الشروط التي ينبغي أن تمارس فيها السلطات العسكرية الصلاحيات المسندة إليها بصفة مؤقتة مكان السلطات المدنية، وهكذا أصبحت كل السلطات بيد العسكريين الذين لعبوا دورا في انقلاب 13 ماي 1958.

---

[1] عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص:364.

[2] نفسه، ص:365.

من هذا المنطلق ؛ وتجسيدا للمساواة التي أعلن عنها الجنرال "ديغول" في خطاب 4 جوان 1958، فقد كان أول إجراء قامت به الحكومة الفرنسية هو إصدار مرسوم 03 جويلية 1958 ينص على إنشاء نظام انتخابي موحد بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، وكذلك إعطاء النساء حق الانتخابات لأول مرة، ولقد تبع هذا المرسوم مراسيم أخرى مثل مرسوم 20 أوت 1958 الذي دعا الناخبين الجزائريين إلى الاشتراك في الاستفادة، وكذلك مراسيم 7 و15 نوفمبر 1958 التي كفلت للعمالات الجزائرية التمثيل البرلماني المناسب لعدد سكانها من المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين (31 شيخا: 22 شيخا ممثلا للمسلمين الجزائريين و9 شيوخ ممثلين للمستوطنين الأوروبيين، و67 نائبا: 46 نائبا ممثلا للمسلمين الجزائريين و21 نائبا ممثلا للمستوطنين الأوروبيين).[1]

ثم شرع في تنفيذ سياسته للقضاء على الثورة بداية من خريف 1958، والتي ارتكز ت على ثلاث دعائم أساسية تتمثل في ما يلي:

أ - الدعامة الاقتصادية:

تتمثل في تنمية الاقتصادية قصد تشغيل المواطنين وعزلهم هن جبهة التحرير الوطني وقد وظف لذلك أرصدة مالية كبيرة في إطار ما يسمى بمشروع قسنطينة الذي أعلن عن ميلاده والشروع في تجسيده يوم الثالث من شهر أكتوبر سنة 1958.[2] وقد جيء بالسيد "دو لوفري" لتجسيد هذا الأمر خلفا للجنرال "صالان" على رأس الشؤون المدنية الجزائرية؛ ولقد كان الغرض من ذلك التعيين هو طمأنة الرأسماليين الغربيين الذين يعرفون السيد "دولوفري" معرفة جيدة لكونه اشتغل سنوات عديدة في إطار مشروع الوحدة الأوروبية. وقد اشتهر في ذلك الوقت بمرونته في التعامل مع الشركات الكبرى وخاصة منها تلك التي تحتكر مناجم الفحم وتسيطر على الفولاذ في أوروبا.[3]

وإذا كانت هذه الدعامة تنقسم إلى ما يسمى بمشروع قسنطينة بالنسبة لشمال الجزائر، وإلى أحكام استغلال الثروات الجوفية التي تزخر بها أراضي الصحراء الشاسعة. وإذا كانت أيضا التعليمات المعطاة إلى "دولوفري" ترمي أساسا إلى إيجاد الظروف الملائمة لتمكين فرنسا من توظيف بترول الصحراء، وغازها لسد عجز الخزينة الفرنسية وتزويدها بالعملة الصعبة، فإنها تهدف، في ذات الوقت إلى الإكثار من مناصب الشغل التي من شأنها عزل جبهة التحرير الوطني عن الشعب الجزائري وإلى حرمان الجزائر لمدة خمس وعشرون سنة على الأقل من حق النظر في إنتاج المحروقات واستغلالها

---

[1] عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص ص: 366 – 367.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص: 129.

[3] محمد العربي الزبيري، ((ديغول ... والصحراء))، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، سلسلة الملتقيات، (دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص: 195.

وذلك في حالة انفصالها عن فرنسا وحتى تسد في وجهها طرق التصنيع التي تمكن أن تجعل منها دولة متقدمة في وقت قريب.[1]

وفي إطار مشروع قسنطينة تم القيام بإصلاحات إدارية تمثلت في رفع عدد العمالات إلى 15 عمالة وذلك بمقتضى مرسوم 7 نوفمبر 1959 وقد تم هذا التقسيم على أساس ثلاث مناطق هي:

- المنطقة الشمالية؛ وتضم العمالات التالية: (تلمسان، وهران، مستغانم، الشلف، الجزائر، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، عتابة).
- منطقة الهضاب العليا؛ وتتشكل من العمالات التالية: (سعيدة، تيارت، المدية، وباتنة)
- منطقة الصحراء؛ وتحتوي على العمالتين التالتين: الساورة والواحات.

والهدف من هذا التقسيم تطويق الثورة الجزائرية، وتصفية عناصر جبهة التحرير الوطني.[3] وكان هذا المشروع أيضا يهدف حسب خطة "ديغول" هو إيجاد (400.00) وظيفة جديد للمسلمين الجزائريين، وتوزيع (250.00 هكتار) على الفلاحين الجزائريين.[2]

ب . الدعامة العسكرية:

اعتمد الجنرال "ديغول" في إرساء قواعد سياسته وتثبيت دعامتها العسكرية على الجنرال "موريس شال"(*Maurice Challe*) الذي عينه على رأس القوات الفرنسية المسلحة في الجزائر يوم 2 ديسمبر 1958 ووضع تحت تصرفه إمكانيات ضخمة في المجالين المادي والبشري ولمساعدته في مهمته قام بتعيين له، وترقية مجموعة من الجنرالات العقداء الذين تخرجوا من المدارس العسكرية العليا أو اكتسبوا في الميدان خبرة واسعة في حرب الفيتام وفي الجزائر نفسها. ومن جملة الضباط السامين هناك بالخصوص من العقداء: (بوي، بيجار، "ترانكي"، "بروازات"، "دوكاس"، "جيرار"، "كوسطو"، "غودار"، "غادر"، "سيكالدي"، ... وغيرهم). ومن الجنرالات هناك ("ألار"، "غراسيو"، "غامبياز"، "أولبي"، "ماسو"، "كوست"، ... وغيرهم).[2]

1 – العمليات العسكرية:

في إطار مهمته الجديد أطلق الجنرال "شال" مخططا جديدا لمواجهة جيش التحرير الوطني يعتمد على التواجد المكثف للفرنسيين، وهو ما شرحه أمام هيئته العليا قائلا: ((لا يكفي التطويق، ولا المسح الذي يعقبه الانصراف هذه وسائل لا تجدي إزاء سرعة ونجاعة حركة الفلاقة. ما يجب فعله

---

[1] محمد العربي الزبيري، ((ديغول ... والصحراء))، مرجع سابق، ص: 198.

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص: 372.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 424.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص: 130. وأيضا، فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 334

هو التواجد في الجبل. التمركز في مكان جرت العادة أن يتواجد به الفلاقة، بهذا الشكل سيلاقينا كلما خرج من المخبأ الذي سيصبح مجبرا على ملازمته. سنقطع أولا صلة الفلاقة بالناس وسيصبح هؤلاء يشعرون بأن ثورة الفلاقة لا تعنيهم مهمتنا أيها السادة هي تحويل حياة الفلاقة إلى جحيم)).[1] من هذا المنطلق بدأ "شال" مخططه الجهنمي بداية من سنة 1959.

- عملية التاج (*Opération Couronne*):

كانت أول عملية عسكرية أطلق عليها عملية التاج الثانية أو عملية القطاع الوهراني (*Opération Oranie*) في يوم 06 فيفري 1959 بالولاية الخامسة انطلاقا من سعيدة التي كان قائدا على قطاعها الكولونيل "مارسال بيجار" (*Marcel Bigeard*) المدعو (برينو)، الذي كان سابقا بمدينة الجزائر على رأس الفرقة الثالثة لمظلي المستعمرات أصحاب القبعات الحمراء، حيث اشتهر اسمه في معركة الجزائر في 1957 بممارسة منهجية التعذيب الوحشي والاغتيالات دون محاكمة ودون حسيب ولا رقيب،

مهما يكن؛ فإن العملية العسكرية استهدفت منطقة الظهرة وفرندة وضواحيها إلى غاية الونشريس من الولاية الرابعة بمشاركة ما بين (30.000 جندي) و(40.000 جندي) تحت قيادة الجنرال "غامبياز" (*Gambiez*) الذي سيرقي إلى قائد أعلى للقوات الفرنسية في الجزائر، ومشاركة الجنرال "إيزانو" (*Izano*) قائد وحدات الطيران، وغيرهم من الجنرالات. ودامت العملية إلى غاية يوم 04 أفريل 1959 ليتوسع نفوذها إلى الكثير من مناطق القطاع الوهراني، نذكر من أهمها: معركة مزايطة (تيرسين) في يوم 14 مارس 195، معركة الزرزور (تبرسين) يوم 14 أفريل 1959، ومعركة كرواووط (بسيدي بوبكر) في شهر أفريل 1959، معركة عين بوشتة (بسيدي مبارك) في 26 ماي 1959، وغيرها من المعارك والكمائن والهجمات المتفرقة، التي كلفت القوات الفرنسية خسائر في الأرواح والمعدات.[2] وأيضا كانت للجيش التحرير كانت مكلفة، في الوقت الذي تقول فيه المصادر الفرنسية أن أنها قضت على 50 من جيش التحرير الوطني في الولاية الخامسة، واسترجاع نصف أسلحة. ولكن بعد مرور الوقت أدركت قوات جيش التحرير الوطني طبيعة الاستراتيجية الجديدة للقوات الفرنسية، فحاولت التكييف معها من أجل الحفاظ على قواتها والتقليل من حجم خسائرها بتفادي الاصطدام مع القوات الفرنسية قدر الإمكان، والخروج إذا أمكن ذلك من مناطق الحصار إلى الولايات المجاورة، وتفكيك الكتائب إلى مجموعات صغيرة يصعب العثور عليها.[3]

---

[1] فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 133

[2] أحمد زديرة، ((الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية))، **أول نوفمبر**، المصدر السابق، ع: 175، أفريل 2011م الموافق لجمادي الأول 1432هـ، ص: 44.

[3] صالح بلحاج، ((مخطط شال وأثاره في تطور حرب التحرير الوطني))، **المصادر**، مرجع سابق، ع: 12 – 2005، مرجع سابق، ص: 201.

-عملية الحزام (*Opération Courroie*):

انطلقت في يوم 18 أفريل 1959 وامتدت إلى غاية يوم 19 جوان 1959 واستهدفت الولاية الرابعة جبال الونشريس والأطلس البليدي والظهرة وجزء من الولاية السادسة بمشاركة من (20.000 جندي) إلى (30.000 جندي)، ورغم هذه الحشود للقوات الفرنسية فإن العملية لم تحقق ما كانت تصبو إليه من تصفيات في هذه المناطق غير أنها خلفت الكثير من الشهداء من ضمنهم قائد الولاية الرابعة الصاغ ثاني "أحمد بوقارة" المدعو العقيد "سي أمحمد بوقرة".[1]

- عملية الشرارة (*Opération Etincelle*)

المعروفة أيضا بعملية جنوب سطيف والحضنة وبريكة، التي تلخص مجرياتها تقارير هيئة الأركان الفرنسية بما يلي: أن العملية قادها الجنرال "جون غراسيو" (*Jean Gracieux*) قائد اللواء العاشر للمظليين (المروث عن الجنرال "ماسو") حيث تكفل بنفسه أثناء هذه العملية بالمجال الجوي وتوجيه مسارات المروحيات التي بلغت ما بين 30 و38 مروحية من نوع (*H21*) و(*H34*) والجنرال "جورساي سانت هيليي" (*Jersey St. Helier*)، الذي كان يساعده في قيادة الفرق المظلية المشكلة لهذا اللواء وغيرهم من الجنرالات والضباط السامين وضباط الاحتياط الذين تكفل كل فيما يخصه بقيادة مختلف التشكيلات المتمثلة في اللواء 19 للمشاة وغيره، وفرق المغاور المنقولة جوا من مختلف المراكز والثكنات ووحدات القناصة ومشاة البحرية والوحدات الهندسية والميكانيكية والتموينية إلى غير ذلك من الوحدات الأخرى والمصالح العسكرية والهيئات المختصة في حرب العصابات التي تنتمي في مجملها إلى منطقتي قسنطينة الغربية والجنوبية (العمليتين) ومنطقة جنوب مدينة الجزائر (العملياتية) (*ZOOC*) و(*ZOSC*) و(*ZOSC*) المدعمة بمختلف الآليات بما في ذلك الدبابات والمصفحات الأخرى ومدفعية الميدان والطائرات بمختلف أنواعها، وقد شارك فيها من (20.000 جندي) إلى (30.000 جندي)،. واستهدفت هذه العملية أجزاء من الولايات الأول والثالثة والرابعة والسادسة، نذكر منها بصفة خاصة الهضاب العليا لجنوب سطيف وعين ولمان وسوبلة حتى مقرة وضواحيها التي تعتبر كمناطق عبور تربط جب بوطالب والأطلس التلي لسلسلة الأوراس بمنخفضات الحضنة المتصلة بسهول جنوب الواسعة وشطها وجبل المعاضيد شرقا وأولاد عدي القبالة إلى غابة جبال بلزمة ومحاذاتها.

انطلقت العملية ابتداء من يوم 09 جويلية 1959 بجبل قديل الذي اتخذ منه الجنرال "شال" قيادته لتسير العمليات التي استمرت إلى غاية 18 جويلية 1959.كانت ناجحة حسب وصف التقارير الفرنسية التي تقول: أنها بعدما استنزفت نصف قدرة جيش التحرير، في الوقت الذي لا تشير فيه ما قمت به القوات الفرنسية ضد المواطنين العزل، وما اقترفته من جرائم تتعلق بالتعذيب والنهب

---

[1] أحمد زديرة، المصدر السابق، ص: 46.

والاغتيالات وغيرها من جرائم تتعلق بالتعذيب والنهب والاغتيالات وغيرها من أساليب القمع والتنكيل.[1]

-عملية المنظار (*Opération Jumelles*):

شملت الولاية الثالثة وأجزاء من الولايات الأولى والثانية والرابعة، حيث ارتكز نشاطها على جبال القبائل تقريبا وبصفة خاصة جبال أكفادو ووادي الصومام وشلاطة التي أقيم فيها مركز متقدم لقوات "شال"، وكانت هذه رهيبة في تدمير ها للقرى والمشاتي والمداشر وإبادتها للأشخاص وفتكها بالأعراض والحرمات، شارك فيها أكثر من (70.000 جندي) بقيادة الجنرال "شال" بنفسه، ودامت من يوم 22 جويلية 1959، ثم مددت في إطار عمليات أخرى إلى غاية شهر أفريل 1960. وقد وفر لها الجنرال "شال" الألاف من الشاحنات من نوع: جيمسي (جنرال موتورز كوربور يشن) و(دودج 4x4)، و(فورد وجيب الأمريكية)، وغيرها من الأنواع الأخرى من المركبات والعربات المجرورة للمدافع والأليات الأخرى وأكثر من ألف دبابة من نوع شافي ومصفحة من نوع (هالف تراك وغيرها) من المدرجات الأخرى والعشرات من الطائرات المقنبلة والمطاردة والكاشفة والمروحيات بمختلف أنواعها لا سيما مروحيات (*H34*) و(*H19*) و(*H21*)و(لالوات2)، والعشرات من السفن والبوارج الحربية منهما من من رسي بعرض السواحل لضرب المواقع المقابلة لها، ومنها من بقي في يجوب الشواطئ بين دلس وجيجل وأخرى تقوم بإنزال المشاة البحرية على شواطئ ناحية (كاب سبقلي) التي رمز لها برقم (1611) وناحية (بني كسيلة) وغيرها بهدف لاقتحام غابة (أكفادو) انطلاقا من الشمال بقيادة الجنرالات: "جاك فور" (*Jacques Faure*) قائد قطاع القبائل، وإيشاك (*Ichac*) خريج الكلية العسكرية، وبوني (Bouni) رئيس مكتب القائد الأعلى للقوات "شال"، و"دابليار" (*dabliaire*) قائد منطقة سطيف، و"دوميز" (*Domez*) قائد قطاع سور الغزلان، و"جورج بويس" (*George Buis*) قائد الفرقة الثامنة لفرسان (*Spahis*) لقطاع برج بوعريريج، الذي كان قد شارك في عملية الشرارة بجبال المنصورة والحضنة وغيرهم من الضباط السامين وضباط الاحتياط وبالخصوص منها الجنرالان "جون غراسيو" (*Jean Gracieux*) و"جورساي سانت هيليي" (*Jersey St. Helier*)، اللذان كانا قد شاركا في عملية الشرارة، واللذان قاما إلى جانب الجنرال "شال" بتحضير لهذه العملية بدقة متناهية.[2]

-عملية الأحجار الكريمة (*Opération Pierres Précieuses*):

وهي اسم شامل لكل الأحجار الكريمة المشتقة من مختلف الأنواع والألوان المتمثلة كل واحدة منها على حدى في تسمية العمليات العسكرية لمخطط شال التي ذكرها كما يلي: الياقوت الأحمر 1 (*Rubis*) من 10 جوان إلى 22 أكتوبر 1959 ثم مددت إل شهر سبتمبر 1960، الياقوت الأزرق

---

[1] أحمد زديرة، المصدر السابق، ص ص: 48 – 49.

[2] نفسه، ص ص: 52 – 53.

(*Saphir*) من 19 أكتوبر إلى 22 أكتوبر 1959، الفيروز الأزرق (*Turquoise*) من 02 نوفمبر 1959 إلى 06 مارس 1960 ثم مددت إلى شهر سبتمبر 1960، الزبردج (*Emeraude*) من 05 نوفمبر 1959 إلى 31 مارس 1960 ثم مددت إلى شهر سبتمبر 1960، الياقوت الأصفر (*Topaze*) من 10 نوفمبر 1959 إلى 31 مارس 1960، العقيق (*Agate*) من 17 مارس إلى 06 ماي 1960، اليشب والجزع (*Jade et Onyx*) من 06 ماي إلى 10 جوان 1960، الزمردة الأخضر (Beryl) من 16 ماي إلى 05 جوان 1960، الغرافيت والكربون (*Graphite et Carbone*) من 09 جوان إلى 14 جوان 1960، عين النمر (*Opaline*) من 18 جوان إلى 05 جويلية 1960، السماق2 (*Porphire*) من 05 جويلية إلى 14 جويلية 1960، هيماتيت (*Hematite*) من 19 أوت إلى 27 أوت 1960، العقيق الأحمر (*Cornaline*) من 19 أوت إلى 29 أوت 1960، الياقوت الأحمر 2 (*Rubis*) من 19 سبتمبر إلى 28 سبتمبر 1960.

كانت عملية الأحجار الكريمة بهذه الأسماء الرنانة اطلقت من الولاية الثانية وأجزاء من الولايتين الثالثة والأول، بالخصوص جبال جيجل والقل و(إيدوغ) والصومام وميلة وجبل طاية وتاكسنة، وكتينة وأم الطوب والكندي وأسمندو وغابات سطانة والشقفةإ إلى غر ذلك طبقا للتواريخ المذكورة أعلاه بمشاركة ما بين (50.000) إلى (60.000 جندي) تحت اشراف لونيو (*Lennuyeux*) قائد منطقة الشمال القسنطيني ومساعدة الجنرالان قائد اللواء 25 للمظليين، وقائد اللواء 11 للمشاة وغيرهم من الجنرالات المشرفين على الوحدات الأخرى، حيث دام نشاط البعض منها إلى شهر سبتمبر 1960.[1]

مهما يكن من أمر؛ فإن كل المصادر تؤكد على أن كل العمليات العسكرية التي انطلقت مع بداية سنة 1959قد شكلت خطرًا كبيرا على جبهة التحرير الوطني خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة. إن هذه العمليات قد تواصلت إلى غاية عام 1960 ملحفة أضرارا بالمدنيين وخسائر في جيش التحرير الوطني لم يعرف لها مثيل من قبل ولا من بعد. وهو الأمر الذي جعل "فرحات عباس" يقول في كتابه (تشريح حرب): ((إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد الجنرال ديغول)). لكن رغم هذا المجهود، فإن الجنرال شال لم يحقق الانتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية الذي اضطره الواقع إلى الحل المبني على التفاوض، وهو الحل الذي شرع في تطبيقه منذ 16 ماي 1959 عندما صرح، باسم فرنسا، أنه يعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره. وهو الي كان وقبل ذلك، وبالضبط في يوم 17 من شهر أفريل 1959، أي بعد معركة جبل ثامر التي استشهدا فيها قائدا الولاية الثالثة والسادسة العقيدان "عميروش" و"سي الحواس" بحوالي أسبوعين فقط، قد وجه رسالة تهنئة إلى الجنرال "شال" جدد له فيها تقته المطلقة في نجاح برنامجه الذي قال عنه يستحق التهنئة الكاملة في الجزائر، وهي التهنئة التي زادت من غرور الأخير الذي أدل بعدها بأيام إلى مبعوث

---

[1] أحمد زديرة، المصدر السابق، ص ص: 55 – 56.

جريدة لموند (*Le Monde*) مؤكدا له بأنه: ((آخذ بزمام الأمور، والانتصار العسكري لا شك فيه وهو قريب)).[1]

2 – خط شال المكهرب:

في شهر فيفري 1959 قال الجنرال "شال" أما هيئة الدفاع ما يلي: ما دام نشاط الحدود قائما فإن الثقل كبير جدا على الجبهة الداخلية، ولا يمكن أن نحلم بالتخلص النهائي من التمرد ما دام العدو قائما نشطا على الأبواب الحدودية)).[2]

وهو التصريح الذي أبدى فيه رضاه عن فاعلية الحواجز خط "موريس" فأضاف خطا آخر على الحدود الشرقية والذي أصبح يسمى باسمه، والذي كان أقرب إلى الحدود التونسية من الخط السابق، ممتدا من القالة ومتجها نحو الجنوب بمحاذاة الحدود التونسية إلى غاية (غار ديماو)، ومن هناك يعود إلى سوق أهراس ثم ينحرف من جديد باتجاه الحدود التونسية قريبا من ساقية سيدي يوسف، ليوصل امتداده إلى تبسة ومنها إلى نيقرين عبر جبال النمامشة ملاصقا تقريبا بالحدود التونسية. وطول الحاجز الغربي 750 كلم والشرقي حوالي 200 كلم لأنه يصل بعد مسافة أقصر إلى الصحراء، طوال الخطين معا 100 كلم إذا أضفنا المسافات الصحراوية المحروسة بالرادار ، ارتفاع الخط الشرقي متر ونصف، وطاقته الكهربائية حوالي 1000 فولد. كل من الحاجز الشرقي والغربي ليس خطا واحدا، وإنما خطوط رئيسيان من الأسلاك المكهربة بتيار عالي التوتر والأسلاك الشائكة الملغمة، تفصل بينهما مسافة تختلف طولا من منطقة إلى أخرى، تبلغ في المتوسط 150 مترا من الأرض الملغمة، يمر بها مسلك يربط بين مراكز عسكرية تفصل بينهما بضعة كيلومترا. في هذا المسلك، توجد ليل نهار وبدون انقطاع دوريات بدبابات (هالف المجنزرة)، تجوب المنطقة هابا وإيابا حاملة إضواء كاشفة ضخمة (تكنس) بضوئها المتحرك في شكل دائري المنطقة التي تمر بها من جميع الجهات، الفاصل الزمني بين دوريتين هو 10 دقائق. في النهار تقوم بالحراسة أيضا أسراب ذاهبة وأخرى آنية من الطائرات على امتداد الحواجز والمناطق المحاذية لها، مزودة بآلات متطورة للاستكشاف والملاحظة.[3]

وكان كل مركز عسكري مزود بأجهزة تحدد في الليل تحديدا دقيقا المكان الذي وقع فيه قطع الأسلاك، فتبدأ عملية القصف بالمدفعية ريثما تصل وحدات التدخل إلى المكان المعين وفي الصباح الباكر من يوم الغد تكون قد تمت محاصرة مكان الاختراق والمناطق المجاورة التي يتوقع أن يكون الجنود قد وصلوا إليها بناء على تقديرات تتعلق بسرعة السير والمسافة التي يمكن أن تقطع منذ لحظة العبور إلى طلوع النهار.

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 131.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 333.

[3] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص: 233 -234.

أما على الحدود الجنوبية، كانت الصحراء تفتش دون انقطاع بواسطة دوريات تقوم بها الطائرات والقوات البرية الآلية المتنقلة، والرادرات المقامة في مختلف مدن الجنوب، لتوجيه استطلاعات الطيران، بالإضافة إلى الحدود الجنوبية للجزائر مع ليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا.[1]

3 – ارتفاع عدد المحتشدات:

في صيف 1958 تم حشد (50.000) نسمة من الجزائريين في مختلف المناطق، وعدما جاءت عمليات "شال" العسكرية تسارعت وتيرة النقل والحشد، حيث بلغ المقيمين في مراكز التجمع أزيد بقليل من مليون نسمة في مطلع سنة 1959، وأصبح عدد المرحلين حوالي مليون نسمة في شهر جويلية من السنة ذاتها. قبل هذا بحوالي شهرين، كان المندوب العام "بول دولوفريي" قد اعترف في تعليمة رسمية بنقل مئات الآلاف من الأشخاص خلال الشهور الأخيرة مقدرا عدد السكان المقيمين في مخيمات التجميع خلال شهر أفريل بأكثر من مليون نسمة. بحيث وصل في سنة 1961 عدد المحتشدات عبر كامل القطر الجزائري إلى 2600 محتشد.

في هذه الأثناء؛ كان حوالي (600.000 نسمة) قد هربوا من اعتداءات العسكر وقمعه في الأرياف والمدن، من أمثلة ذلك وهران التي توجه إليها حوالي (50.000 شخص)، والجزائر العاصمة (200.000 شخص)، وقسنطينة قرابة (100.000 شخص) إذا أضفنا إلى هذا (250.000 شخص) من سكان الحدود الذين لجئوا إلى تونس والمغرب وهي حصيلة ثقيلة، كما وردت من إحصائيات السلطات الرسمية الفرنسية. التي تشير تقاريرها أنه في سنة 1960 بلغ عدد الجزائريين الذين تم حشدهم (2.175.00 شخص)، يعنى ربع العدد الإجمالي للسكان، إذا أخذنا بعين الاعتبار أيضا المحشورين عدد النازحين إلى المدن، يمكننا أن نقدرهم بثلاثة ملايين على أقل تقدير، أي نصف سكان الأرياف، عدد الأشخاص الذين لم يكونوا عام 1960 في أماكن إقامتهم التقليدية. ثم تشير هذه التقارير أنه في 01 جانفي 1961 كان بالجزائر 1048 قرية جديدة و1331 مركز تجمع مؤقت، أي بمجموع 2380 مركز يعيش فيه (800.000 نسمة). في أفريل 1961 تم إحصاء 2500 مركز و(1960.000 شخص) محشودين، لكن في الواقع بلغ على الأقل (2.350.000 شخص) يضاف إليهم ما يقارب (1.117.000 شخص لاجئون في المدن، يعني 05 % من سكان الأرياف غادروا منازلهم.[2]

ج . الدعامة السياسية:

وستظل حكرا على الجنرال ديغول نفسه، يستعين في تثبيتها والإشراف عليها بمجموعة من الإطارات السامية التي لا شك في موالاتها له من أمثال: "بومبيدو" (*Pompidou*) و"لويس جوكس"

---

[1] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 235.

[2] نفسه، ص ص ص: 250 – 251 – 250.

(*Louis Joxe*) و"قيشار "(*Guichar*) و"تريكو" (*Tricot*) وغيرهم.[1] وتمثلت في مناورة سلم الشجعان، القوة الثالثة، الطاولة المستديرة، فصل الصحراء، التي تتزامن مع الشروع وبداية الاتصال والتفاوض مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، والتي سنتناولها لاحقا.

[1] محمد العربي الزبيري، ((ديغول ... والصحراء))، مرجع سابق، ص: 199.

المحاضرة العاشرة: المفاوضات والاستقلال الوطني

أ . بداية الاتصالات:

كانت الاتصالات الأولى التي تمت بين ممثلين من الثورة الجزائرية وممثلين عن الحكومة الفرنسية، اتصالات غير مباشرة، أي عن طريق وسطاء، وذلك نظرا لعدم اعتراف الحكومة الفرنسية بجبهة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري هذا من جهة. واعتبار الثوار خارجين عن القانون يجب معاقبتهم لا مفاوضتهم من جهة أخرى.

ويعود أول اتصال غير رسمي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى تاريخ 20 فيفري 1955، وذلك بعد استشهاد "ديدوش مراد"، وكان الغرض من هذا الاتصال المبكر هو محاولة الحكومة الفرنسية التعرف على هوية هؤلاء الثوار الذين تجروا على حمل السلاح ضد فرنسا، والتعرف على مطالبهم وأهدافهم من وراء حمل السلاح فقط، وقناعة الساسة الفرنسيين والعسكريين أيضا منهم بقدراتهم في القضاء عليهم خلال الشهور الأول من الثورة.[1]

تعود الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى شهر أفريل من سنة 1956 حيث تم اللقاء بين مبعوث "مندوس فرانس" (*Mendès France*) رئيس الحكومة الفرنسية "عبان رمضان" و"بن يوسف بن خدة" ثم حصل لقاء آخر في القاهرة بين "محمد خيضر" و"قورس" (*Gorce*) وبيقارا" (*Begarra*) مبعوث "غي موللي" (*Guy Mollet*) . كما جرت لقاءات أخرى مع "أمحمد يزيد" و"أحمد فرانسيس وبين "بيير كومين" (Pierre Commin) الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يرأسه "غي موللي" وذلك يوم 21 جويلية 1956 في بلغراد (يوغوسلافيا)، ثمّ بين "محمد خيضر" و"عبد الرحمن كيوان" وبين "هيربو" (Herbaut) و"كوزيل" (Cazelles) يوم 2 و3 ديسمبر 1956 في روما. كما تمّ لقاء آخر ضمّ "محمد خيضر" و"كومين" في القاهرة وبريوني (Brioni) (يوغوسلافيا).[2]

وهي الاتصالات التي لم يكن هدف الفرنسيين منها يبتعد عن هدفهم من الاتصالات التي سبقت، فكانوا يهدفون من ورائها إلى معرفة وضعية الثورة وتركيبتها ومكامن القوة والضغط بين صفوفها. بالإضافة لكسب الوقت بعد إدراكهم بتطور قوة الثورة وضغطها العسكري والاقتصادي على السلطات الفرنسية، حيث أصبحت تكاليف الحرب مرتفعة بشريا وماديا مما سبب نزيفا للخزينة الفرنسية قدر بحوالي ثلاث مليارات فرنك يوميا.[1]

---

[1] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ج3، ص ص: 185 – 186.

[2] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، تعريب: لحسن زغدار و محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 15.

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص: 187.

ب . الاتصالات في عهد الجنرال ديغول:

عندما استلم "ديغول" الحكم بعد تمرد 13 ماي 1958 كلّف "عبد الرحمن فارس" و"جان عمروش" بالاتصال مع قادة الثورة وإبلاغهم باستعداده للتباحث معهم في شأن إيقاف القتال على أساس إجراء انتخابات فإيقاف القتال والدخول في المفاوضات بعد ذلك. وقام الرجلان فيما بين 20 أوت و20أكتوبر 1958 بعدة اتصالات مع جبهة التحرير الوطني، وكانت قد تشكلت في هذه الفترة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واجتمعت في القاهرة لتعدّ جوابها على عروض "ديغول"، ولكنه أسرع وأعلن يوم 23 أكتوبر 1958 ورقة ومناورة (سلم الشجعان) وعن وجوب رفع العلم الأبيض والاتصال بالسفارة الفرنسية في تونس والرباط لتنظيم عملية الاستسلام، فكان هذا الإعلان بمثابة قطع لتلك الاتصالات السرية الجارية.[2]

1 . اتصالات تقرير المصير:

في تصريحه يوم 16 سبتمبر 1959 أعلن "ديغول" اعترافه بحق تقرير المصير للشعب الجزائر، وبهذا عمدت شخصيات فرنسية إلى الاتصال بالحكومة المؤقتة الجزائرية بغرض شرح وتوضيح أهداف هذا التّصريح، غير أن الحكومة المؤقتة لم تحاول أن تفتح النقاش معهم كونّهم لم يكونوا معتمدين من طرف الحكومة الفرنسية. غير أنها أعلنت في بيان لها يوم 28 سبتمبر من نفس السنة عن استعدادها للدخول في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال، وشروط ضمانات تطبيق المصير. وفي 10 نوفمبر من نفس العام عرض تقرير "ديغول" بنفسه على قادة الثورة الدّخول معهم في مفاوضات لبحث شروط إيقاف القتال وإنهاء المعارك، وردت عليه الحكومة المؤقتة يوم 20 من نفس الشهر بقبولها العرض وتعينها للوزراء الجزائريين المعتقلين في فرنسا للتفاوض، ولكن "ديغول" رفض التفاوض معهم بحجة أنهم خارج المعركة حسب تعبيره وهو يريد التباحث كع من هم داخل المعركة.

وفي شهر فيفري عام 1960 اتصل المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" بوزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة الجزائرية وحدثه عن الشروط التي ترغب حكومة الثورة في توفرها حتى يتمكن شعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه وحريته، كما قام "جوليان" باطلاع السيد "بارودي" سفير فرنسا بتونس على فحوى هذه المحادثات، فنقلها هو بدوره إلى حكومة باريس، ورغبة الحكومة المؤقتة من حلّ مشرف ووضع حدّ لإراقة الدماء عرضت على الحكومة الفرنسية أن تبعث لها مبعوثا من قبلها إلى باريس ليضبط ويرتب الشروط الضرورية لاجتماع الممثلين الفرنسيين والجزائريين. ولكن "ديغول" سكت عن هذا العرض ولم يجب عليه، ثمّ صرّح بعد ذلك في أوائل شهر مارس أثناء جولته

---

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، 325.

العسكرية بالجزائر بعدّة تصريحات أكد فيها القضاء على الثورة، وبذلك أصبحت عروض التفاوض لا مجال لها فأهملت حتى جاءت مرحلة مولان.[1]

2 . محادثات مولان ما بين 25 و29 جوان 1960:

في يوم 14 جوان 1960 ألقى الجنرال "ديغول" خطابا دعا فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس للتفاوض من أجل إيجاد نهاية مشرفة للمعارك وقال بهذا الخصوص: ((إنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاضة وأعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرّفا للمعارك التي مازالت جارية، ونفصل في مصير الأسلحة ونضمن المحاربين، ثم بعد ذلك سيعمل كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري كلمته في هدوء، ولن يكون هناك قرار إلاّ قراره)).[2]

فأجابته الحكومة الجزائرية المؤقتة يوم 20 من نفس الشهر بقبولها العرض وأرسلت مبعوثين إلى باريس هما: "أحمد بومنجل" و"محمد الصديق بن يحي" وضم الوفد الفرنسي الذي كلّف بالتباحث معهما كلا من "روجي موريس" الكاتب العام للمندوبية ودامت المحادثات أربعة أيام من 25 إلى 29 جوان، واكتشف خلالها المبعوثان الجزائريان بأنهما أمام شروط وقيود حدودها الجانب الفرنسي بمفرده ولا يقبل في شأنها النقاش أو التفاوض، كما وجدا نفسيهما مثل الأسيرين منع عليها الاتصال بأن أحد أو مقابلته، ولذا إثر قطع المحادثات والعودة إلى تونس، وكانت فرنسا من ذلك تريد أن تظهر للوفد بأنه ليس وحده على الساحة، وليس هو هنا من المقاتلين الحقيقين، ويقصدون بذلك الجماعة التي ذهبت من الولاية الرابعة لمفاوضة، بقيادة "صالح زعموم" أو ما عرفت بحادثة الإليزيه، فرجع الوفد خائب بعد مدة أربع أيام قضاها في فرنسا. وتوقفت كل الاتصالات، وفي وقت كان فيه "ديغول" لازال على يراهن على الحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية.[3]

3 . محادثات لوسارن (*Lucerne*) يوم 20 فيفري 1961:

عرفت الفترة المحصورة بين فشل لقاء مولان يوم 29 جوان 1960 وانعقاد لوسيرن يوم 30 فيفري 1961 تطورات سياسية هامة، أبرزها مظاهرات 11 ديسمبر التي كشفت التأييد الشعبي الواسع لجبهة التحرير الوطني، والتأييد الدولي الواسع الذي كسبته خلال الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأيضا استفتاء تقرير المصير الذي نظمه الجنرال "ديغول" يوم 08 جانفي 1961، ومنحه الناخبون الفرنسيون بأغلبية كبيرة سلطة تمكن الجزائريون من حقهم في تقرير مصيره، ولكن هذا الاستفتاء كشف في الوقت نفسه أن جبهة التحرير الوطني تحظى بتأييد الغالبية العظمى من

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، 326.

[2] نفسه، ص: 327.

[3] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، المرجع السابق، ص: 18. وأيضا ينظر: عمار قليل، المرجع السابق، ص: 204

السكان المسلمين، وقد دل على ذلك مقاطعة نسبة كبيرة منهم للاستفتاء تطبيقا لدعوتها، رغم الضغط البوليسي الهائل الذي كان مسلطا عليهم.[1]

بعد حدوث هذه التطورات الهامة عادة لقاءات التفاوض بين الجزائريين والفرنسيين من جديد وكان القاء هذا المرة بلوسارن – سويسرا- يوم 20 فيفري 1961 بواسطة "أوليفي لونغ" (*Olivier Long*) الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر، وأوكل "ديغول" هذه المهمة لأحد أصدقائه الذي يلتمس فيه القدرة والكفاءة على التفاوض إلى خليفته في رئاسة الدولة فيما السيد "جورج بومبيدو" (*Georges Pompidou*)، الذي كان يرأس بنكا خاصا، وكان يرافقه "برونو دولاس" (*Bruno de Leusse*) مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية فحين مثل الوفد الجزائري "الطيب بولحروف" و"أحمد بومنجل". وقد أثار "بومبيدو" عدة نقاط منها: المؤسسات المؤقتة، ضمانات تقرير المصير، جنسية الأقلية الأوروبية، مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة، ضمانات وتمثيل الأقليات.[2]

بينما من جانبه الوفد الخارجي أكد المبادئ التي جاء بها بيان أول نوفمبر وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وفي هذا اللقاء ظهر تباعد مواقف الطرفين، وقد رأى الوفد أن يبقى الأمن العام في هذه المرحلة من صلاحيات القوات الفرنسية. كما رد "بومبيدو" على الوفد الجزائري بأن: ((قضية الصحراء لا نقاش فيها)). وأضاف قائلا: ((أن الصحراء بحر من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع)). أما مسألة الجيش الفرنسي فقد تركها جانبا وأعتبر المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية باعتباره كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الإسباني، وأن "ديغول" لا يريد التطرق إلى الحرب أو قف اطلاق النار، بل يؤكد على الهدنة. ثم يقول "بومبيدو" : أنه عندما يتم التفاوض على الهدنة سيصدر بيان عن الحكومة الفرنسية يعقبه بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدين فيه الإرهاب وكل عملية العنف. وبعد ذلك سيطلق سراح الوزراء الخمسة ليشاركوا في المفاوضات.

رفصت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال المناقشات الفصل بين وقف اطلاق النار وضمانات تقرير المصير، وقالت أنها لا تريد تكرار ما حدث في مولان، ورفضت الهدنة التي ما هي إلا وقف العمليات العسكرية بين الطرفين، في حين أن وقف النار كنتيجة للمناقشات يحل المسائل السياسية والعسكرية، كما ترفض فكرة التيارات التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف، وترفض بطبيعة الحال تجزئة التراب الوطني. ويمكن تلخيص اختلاف وجهات النظر العميقة حول الدولة الجزائرية في لقاء لوسارن في ما يلي:[1]

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع ساب، ص: 426.

[2] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، المرجع السابق، ص: 18.

[1] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، المرجع السابق، ص ص: 21 -22.

موقف ديغول	موقف الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية
- الحكم الذاتي	- السيادة الكاملة
- فصل الصحراء عن الجزائر	- وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء
- تجزئة الجزائر عرقيا	- وحدة الأمة الجزائرية: هناك شعب واحد لا شعبان، شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية.
- طاولة مستديرة	- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد.
- الهدنة	- وقف اطلاق النار.

4 . لقاء نيوشاتيل (*Neuchâtel*) في 05 مارس 1961:

في هذا اللقاء أيضا ظهر عمق الخلاق وعدم تطابق وجهات النظر بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسين حيث طرح "بومبيدو" دائما مقترحاته المعهودة: الهدنة، بقاء قاعدة المرسى الكبير تحت سيادة فرنسا، الصحراء تحت سيادة فرنسا كذلك. ومما قاله "بومبيدو" في هذا اللقاء ما يلي: ((في مرحلة أولى نسوي مشكل شمال الجزائر حيث نجد عشر ملايين جزائري، ونترك جانبا الصحراء. وفي مرحلة ثانية فإن فرنسا والدولة الجزائرية إن وجدت سيتناقشان حول هذه المسألة، كما أن المحادثات ستتوسع بطبيعة الحال إلى بقية الدول المجاورة والمتاخمة)).

فرد الوفد بحزم: ((لا هدنة حتى وإن دامت المفاوضات شهورا أو سنوات)). وأكد السيد "أحمد بومنجل": ((أن الصحراء جزء من التراب الجزائري ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحدا منها)). فكان ذلك إيذانا بفشل المفاوضات وتوقفها لأن فرنسا قد أدخلت بمبدأ السيادة الوطنية ووحدت التراب الجزائري.[2]

5 . مفاوضات ايفيان (*Evian*) الأولى من 20 ماي إلى 13 جوان 1961:

في الفترة الممتدة من 22 إلى 28 أفريل جرت محاولة انقلاب عسكري فاشلة ضد الجنرال "ديغول" قام بها ضباط من أنصار ((الجزائر الفرنسية)) بقيادة الجنرالات الأربعة: "موريس شال"، و"إيدموند جوهر" و"راؤول صالان" و"أنري زيللر". وكان هدف الانقلابين هو الإطاحة بنظام "ديغول" في باريس، وإقامة سلطة جديدة قادرة على مواصلة الحرب والاحتفاظ بالجزائر لفرنسا. وهو الأمر جعل الأخير يشعر بخطورة الوضع الذي كان يهدد فرنسا بالانقسام بين مؤيد ومعارض للاستفتاء الخاص بتقرير المصير في الجزائر، وتأكد له أنه إذا لم يستطيع أن ينهي الحرب في الجزائر فإنها ستقضي عليه، وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية. فألقى يوم 8 ماي خطابا قال فيه "ديغول": ((مستقبل الجزائر ... نريد أن نناقش هذا بشكل معمق مع مختلف الاتجاهات ولاسيما مع أولئك الذي يقاتلوننا.

---

[2] محمد الشريف سيدي موسى، ((قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية))، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، المرجع السابق، ص: 296.

من حيث الأساس، هذا ما نريد تناوله في لقاءات إيفيان المقبلة.)). بعد يومين من ذلك، في 10 ماي نشر في باريس وتونس بيانان متزامنا أعلن فيهما أن مفاوضات ايفيان قد تقرر انطلاقها يوم 20 ماي 1961.[1]

ابتداء من يوم 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا وفدا رسميا إلى مدينة (إيفيان) يرأسه "لويس جوكس" (*Louis Joxe*) وزير الشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية، وذلك للتفاوض مع وفد الحكومة المؤقتة الذي يرأسه في هذه المرة "كريم بلقاسم" نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية، وكان إلى جانبه في الوفد أيضا: "أحمد فرنسيس" (وزير المالية) و"أحمد بومنجل" و"محمد الصديق بن يحي" و"سعد دحلب"، ومن العسكريين "قايد أحمد" و"علي منجلي" وغيرهم. وعلى الرغم من الرغبة الكبيرة بين الطرفين للتفاهم وتطلع الوفدين إلى احراز تقدم ملموس إلا أن الوضع تأزم، كون الفرنسيين جاءوا إلى إيفيان بقصد التفاوض بشأن تحديد الشروط الخاصة بالفترة الانتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية، والحصول على الضمانات الخاصة بالأوروبيين وأملاكهم بالجزائر، وكذلك المطالبة بمنحهم جنسية مزدوجة غير أن الجزائريين رفضوا هذا الطرح، واقترحوا التفاوض بشأن الاستفتاء الخاص بتقرير المصير، واعتبر "كريم بلقاسم" الاقتراحات الفرنسية بمثابة محاولة تهدف إلى وضع قوانين خاصة للاحتفاظ بامتيازات الأوروبيين في الجزائر وفرض الأمر الواقع على الجزائريين.

بينما "ديغول" قرر يوم 13 جوان 1961 سحب وفده من المفاوضات التي أصبحت تدور في حلقة مفرغة، واتهم الوفد الجزائري بأنه جاء إلى المفاوضات بقصد القيام بالدعاية، وفرض الشعارات الثورية التي تتبانها الثورة الجزائرية. وتسأل : كيف يمكن تحقيق أي تقدم على طاولة مفاوضات يوجد حولها 19 مفاوضا ؟ وتساءل لماذا لا يقبل الوفد الجزائري بتخفيض العدد؛ حتى يمكن إحراز تقدم ملموس.[2]

6 . محادثات لوقران (*Lugrin*) يوم 20 جويلية 1961:

التقى الوفدان من جديد في يوم 20 جويلية 1961، في مدينة لوقران (*Lugrin*) بفرنسا القريبة من الحدود السويسرية، ولم تكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنتظر الشيء الكثير منهذا اللقاء العام الثاني، لكن خطتها كانت واضحة وهي قطع المفاوضات بسبب الصحراء لأن مسألة الوحدة الترابية يسهل فهمها لدى الرأي العالمي، أما على المستوى الداخلي فيسمح بتعبئة أكثر للطاقات. وبمجرد افتتاح المحدثات أكد "جوكس"، من جديد وبمرونة ولباقة وجهة النظر الفرنسية لـ "كريم بلقاسم"، وتقرر لقاء على حدة بين "جوكس" و"كريم بلقاسم" يوم 26 جويلية، وقد "كريم" عرضا

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص: 372 – 373. وأيضا: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 514.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 514.

سريعا إلى وفده، كما التقى "جوكس" و"كريم" و"سعد دحلب" على انفراد مرة أخرى نصف ساعة بعد ذلك، وأخفقت محادثات الطرفين إخفاقا تاما حول قضية الصحراء بحيث أصبح توقف المفاوضات أمرا محتوما، وكانت هذه المرة بمبادرة من الوفد الجزائري وأفترق الطرفان بعد معاينة الإخفاق.[1]

7 – محادثات بال (*Bâle*) يوم 28 أكتوبر 1961:

ثم عادت المحادثات من جديد بين الطرفين بين ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة وممثلي فرنسا يومي 28 و29 أكتوبر 1961 في مدينة (بال) السويسرية وهي المحادثات سبقت تطورات هامة بالنسبة للجانبين. بخصوص الطرف الجزائري هو انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة ا في طرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، والذي انتهت أشغاله بتشكيل حكومة مؤقتة جديدة، أسندت رئاستها إلى "بن يوسف بن خدة" خلفا لـ "فرحات عباس"، وكذا تخلي "كريم بلقاسم" عن وزارة الخارجية، التي أسندت لـ "سعد دحلب". وتأكيد المجلس في بيانه الختامي على: تعزيز عمل جيش التحرير وتعبئة الجماهير الجزائرية، ولكن هذا لا ينفصل عن ضرورة السعي من أجل التفاوض مع الخصم في إطار المبادئ الأساسية التي تحفظ سلامة التراب الجزائري كله، بما في ذلك الصحراء ووحدة الشعب الجزائري. [2]

ومن جهة الجانب الفرنسي؛ فإن "ديغول" صرح في مؤتمر صحفي يوم 15 سبتمبر 1961 قائلا: ((فيما يخص الصحراء. كان من الواجب الأخذ بالحقائق والوقائع ... وإنه لا يوجد أي جزائري، وأنا أعرف ذلك، لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون جزءا من الجزائر)). فكان رد فعل الرئيس "بن خدة" في تصريح علني له في تونس بتاريخ 25 أكتوبر 1961 أن دعا الحكومة الفرنسية للتفاوض مباشرة حول كيفية وشروط الاستقلال ثم التفاوض بعد الإعلان عن هذا الاخير حول العلاقات الجديدة بين الجزائر وفرنسا.[3]

وهي التطورات التي نتج عنا اللقاء السري بمدينة بال يومي 28 و29 أكتوبر ، ومثل الجبهة كل من: "محمد بن يحي" و"رضا مالك" ومثل الحكومة الفرنسية "برنو دولوس" و"كلود شايي" من الجانب الفرنسي، كان الهدف الأساسي من اللقاء وقيام المندوبين الفرنسيين بنقل اقتراحات حكومتهما حول مختلف القضايا إلى الحكومة المؤقتة. كان المندوبان الفرنسيان في هذا اللقاء حاملين لمقترحات شاملة، عرضت ونوقشت مع المندوبين الجزائريين قبل قيام الأخرين بنقلها إلى حكومتهما. تضمنت المواقف الفرنسية في هذا اللقاء عناصر جديدة باتجاه التقارب، تمثلت بصورة خاصة في قضية السيادة الجزائرية على الصحراء، إذ أكد المندوب الفرنسي أنها لم تعد محل خلاف، ومسألة المرسى الكبير التي أصبح الاحتفاظ بها مطلوبا بوصفها ملكية جزائرية وليس منطقة فرنسية كما كان الأمر من قبل.

---

[1] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، المرجع السابق، ص: 25.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص: 400 – 401.

[3] ص ص: 138 – 139.

قدم المندوبان الفرنسيان هذه الاقتراحات للمندوبان الجزائريان، وعبر لهما رغبة الحكومة الفرنسية في مضاعفة سرعة السير نحو الحل النهائي في أواخر نوفمبر 1961 وأن يعلن وقف القتال في مطلع 1962. وبعد عودة المندوبين إلى تونس، اجتمعت الحكومة المؤقتة للنظر في المقترحات الفرنسية، فبحثت الموضوع وأعدت ردا بلغ إلى الجانب الفرنسي بعد 10 أيام في اجتماع سري آخر.[1]

8 – لقاء بال الثاني (9 نوفمبر 1961):

كلف "محمد بن يحي" و"رضا مالك" بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. فكانت كما يلي:

الأقلية الأوروبية:

- حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية.
- يخضع حق التجمع للرقابة.
- المشاركة في المجالس باعتبار العدد.
- مراقبة تنقيل الأموال إلى فرنسا.

التواجد العسكري:

- يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد.
- انهاء التجارب النووية والفضائية.
- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة.
- جلاء الجيش واخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد.

المرحلة الانتقالية:

- من وقف اطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة ستة أشهر.

الهيئة التنفيذية المؤقتة:

- لا يرأسها فرنسي مسلم بل يرأسها مسلم جزائري يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن ويهيئ الاستفتاء ويجري تحويلا في الإدارة والشرطة. تخضع الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية للسيادة الفرنسية.

البترول:

- يكون وضع قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية، وتكون وظيفة الهيئة التقنية تقنية بحتة، ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.

منطقة الفرنك:

- إنشاء مؤسسة إصدار النقد والمراقبة على تنقيل الأموال.

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص: 403.

وإذا كان الرد الإيجابي للحكومة المؤقتة حول الطلب الفرنسي المتعلق بالانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا على تهدئة الجو، فإن هذا التنازل يمثل شيئا عادي للحكومة الجزائرية.

وتزمنا مع هذه المحادثات التي كانت تجلب اهتمام الرأي العام في الجزائر والدولي، قام الزعماء الخمسة المعتقلين في سجون فرنسا بالإضراب عن الطعام، على اثر ذلك أوقفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المحادثات السرية.[1]

9 – مفاوضات ليروس (*Les Rousses*) من 10 إلى 18 فيفري 1962:

ثم استأنفت المفاوضات من جديد في ليروس من 10 إلى 18 فيفري على التراب الفرنسي بمرتفعات الجورا (*Jura*) على الحدود السويسرية، وحضرها عن الجانب الجزائري إضافة إلى "كريم بلقاسم"، "أمحمد يزيد" وزير الإعلام، "رضا مالك"... الخ، أما من الجانب الفرنسي نجد "جوكس"، "برينو روبارت" ... الخ، والوسيط السويسري "لونغ". وفي هذا اللقاء نوقشت كل المواضيع التي بقيت محل خلاف من قبل لاسيما قضية الصحراء، إلا أن "جوكس" كان قويا في انتزاع بعض الأشياء مثل الاستغلال المشترك للثروات الطبيعة والمعدنية وفي مقدمتها البترول والغاز، وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا. وفي النهاية تمّ الاتفاق على جميع النصوص المقترحات المطروحة للنقاش بما فيها وقف القتال والقضايا العسكرية والتعاون الاقتصادي والثقافي.

وافترق الطرفان يوم 18 فيفري 1962 على الساعة الرابعة صباحا ورجع الوفد الجزائر إلى تونس لعرض ما تم التوصل إليه على الحكومة المؤقتة ثم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[2]

10 - مفاوضات إيفيان الثانية من 07 مارس إلى 18 مارس 1962:

بعد موافقة مجلس الثورة الجزائرية بالأغلبية على مسودة (ليروس) اتفقت الحكومتان عن طريق الوسيط السويسري على تحديد تاريخ الندوة العلنية الرسمية يوم 07 مارس 1962 بمدينة إيفيان على حدود سويسرا. فحسب "رضا مالك" أن لقاء إيفيان كان عبارة عن تبيض ما تمّ التوصل إليه في ليروس.[3]

وانتهت المفاوضات، عشية الثامن عشر من شهر مارس 1962 أعلن المفاوضون الجزائريون والفرنسيون عن توصلهم إلى توقيع اتفاقيات إيفيان، والتي اشتملت على 93 وصفحة وتطلبت صياغتها

---

[1] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، المرجع السابق، ص ص: 31 – 32.

[2] محمد الشريف سيدي موسى، المرجع السابق، ص: 299.

[3] نفسه، 300.

اثني عشر يوما وبموجب هذه الاتفاقية تقرر وقف إطلاق النار في الجزائر يوم 19 مارس 1962 عند منتصف النهار، وتحدّد إجراء الاستفتاء الشعبي في فاتح جويلية من العام نفسه.[1]

ج – المرحلة الانتقالية:

تطبيقا لوقف النار، صدرت أوامر متزامنة من قبل رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "بن يوسف بن خدة" والجنرال "ديغول" يأمر كل واحد منهم قواته بتنفيذ هذا القرار، فبخصوص "بن خدة" أصدر أوامرهم بقوله: ((باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من قبل المجلس الوطني للثورة. أعلن وقف إطلاق النار فوق كامل التراب الجزائري ابتداء من يوم الاثنين مارس 1962 على الساعة 12...)). وبهذا نجح الطرفان في تجسيد إطلاق النار على أرض الواقع.

ومن جهته؛ بادر القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال "أيوري" (*Ailleret*) إلى توجيه أمر يومي إلى قواته لتوضيح مهمتها ورفع معنوياتها، والحفاظ على انضباطها، ومما جاء فيه قوله: ((إن وقف إطلاق النار الذي حصل قد وضع حدا لأكثر من سبع سنوات من المعارك التي كانت مهمة جيشنا خلالها مواجهة أعمال القوة التي قام بها الخصم، والتي اتسمت بالحماسة والشجاعة، فقد قاتل العصابات المسلحة في الجبال، وحولها إلى مجموعات صغيرة، وأبقى بعيدا قوات المتمردين المرابطة في الخارج ... لقد ضمن الشروط العسكرية الضرورية للحل السياسي، فيجب أن يفتخر الجيش بالنجاحات التي حققها بواسطة السلاح)). وحدد ذلك المهمة التي على جيشه القيام بها خلال الفترة الانتقالية بقوله: ((إن دوره هنا لم ينتهي بعد يجب أن يساهم بحضوره. وإذا اقتضى الأمر بعمله في منع حدوث الفوضى مهما كانت هوية الذين يحاولون اثاراتها من جديد)).

كما نصت اتفاقيات إيفيان على تخفيض تعداد القوات الفرنسية في الجزائر تدريجيا حتى يصل إلى (260.000 عنصر) يوم 01 جويلية 1962، ثم ينخفض بعد عام من ذلك أي 01 جويلية 1963 إلى (117.000 عنصر، وهو ما سيقلل من دورها إلى غاية انسحابها نهائيا من الجزائر.[3]

مما نصت عليه اتفاقية إيفيان على أن تمر الجزائر بفترة انتقالية قبيل الإعلان عن الاستفلال، تبدأ بفترة انتقالية قبيل الإعلان عن الاستقلال، تبدأ من وقف القتال وتمتد إلى مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر في أقل تقدير، وستة أشهر على أكثر تقدير، وبعد هذه المدة يقع استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال والتعاون، وخلال هذه الفترة يتم تنظيم السلطات العمومية حتى انجاز تقرير المصير ... تحدث سلطة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للنظام العمومي ويمثل الجمهورية الفرنسية في

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 101.

[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص ص: 468 – 469.

الجزائر مندوب سام وتشكل المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. وتتكون من ثلاث فرنسيين وتسعة جزائريين. [1]

وتشكلت هذه الهيئة التنفيذية المؤقتة والتي هي بمثابة حكومة المرحلة الانتقالية من:

- الرئيس: "عبد الرحمان فارس" (مستقل)، وكان رئيس سابق للمجلس الجزائري، والذي كان محتجزا في سجن لاسنتي (La Santé) (جبهة التحرير الوطني).
- نائب الرئيس: "روجر روث" (Roger Both) (فرنسا).
- موف الشؤون العامة: "شوقي مصطفي" (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الشؤون الاقتصادية "بلعيد عبد السلام"(جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الفلاحة: أمحمد الشيخ".(جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الشؤون المالية: "جون مانوني" (Jean Mannoni) (فرنسا).
- مفوض الشؤون الإدارية: "عبد الرزاق شنتوف" (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الأمن العمومي: " عبد القادر الحصار" (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الشؤون الاجتماعية: "بومدين حميدو"(جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الأشغال العمومية: "شارل كونيغ (Charles Koenig) (فرنسا).
- مفوض الشؤون الثقافية: الشيخ إبراهيم بيوض" (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض البريد: محمد بن تفتيفة" (جبهة التحرير الوطني).

أما المندوب السامي للحكومة الفرنسية في الجزائر فعين "ديغول" في هذا المنصب شخصية موالية له سفير فرنسا في الدانمارك، ووزير الشؤون المغربية السابق في حكومة "مندس فراس عام 1954 السيد " كريستان فوشي" (*Christian Fouchet*)

واتخذت الهيئة المؤقتة من (الصخر الأسود) مقرا لها في مطلع شهر أفريل 1962، وكانت مهمة الهيئة تسير الشؤون العام الخاصة بالجزائر إلى غاية تزويد الجزائر بمؤسسات منتخبة بواسطة الاقتراع العام. والتي سيتم إنشاؤها بعد إجراء استفتاء تقرير المصير. [2]

ومن جهة أخرى؛ وفي الوقت الذي كانت في الاستعدادات تجري على قدم وساق لإنجاح استفتاء تقرير المصير، قام الجنرال "ديغول" بعرض اتفاقيات إيفيان على استفتاء شعبي يوم 08 أفريل 1962، وهو الاستفتاء الذي نال الغالبية العظمى من الناخبين الفرنسيين أي ما يساوي 91% من الأصوات المعبر عنها.

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص: 272.

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص ص: 471 -472.

ولكن رغم هذا التأييد الكاسح لمضامين الاتفاقيات ولسياسة الجنرال "ديغول" في الجزائر من قبل الناخبين الفرنسيين إلا أنه لم يمنع منظمة الجيش السري (OAS) الفرنسية من مضاعفة جرائمها، وكان شعارها: ((لنترك الجزائر كما وجدناها عام 1830))، وهو الجرائم التي عبر عنها الجنرال "ديغول" بقوله: ((كانت الحرائق المنظمة ترسل لهيبها في كل مكان في المدارس والبلديات والمخازن والمكاتب والمعامل، وهكذا اندلعت النيران في مدينة الجزائر، في دار الحكومة والجامعة ومستودعات البترول ومنشآت المرافئ)).[1]

د - الاستقلال الوطني:

في يوم 27 جوان 1962 عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمر بطرابلس الغرب، وتم الدعوة لعقد هذا المؤتمر بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان، وقد حضر المؤتمرون، الذين قدموا من الداخل والخارج، وللحفاظ على السرية التامة، أقفل مطار طرابلس ومنعت السلطات الليبية الصحفيين والأجانب من دخول المدينة. ورغم الخلافات التي حدثت في المؤتمر، إلا أنه في النهاية، صادق على مشروع ميثاق، حدّد فيه منهاج واتجاه الجزائر بعد الاستقلال، عرف (بمثاق طرابلس). وقد جاء فيه فيما يتعلق بالأمور المستعجلة، التي يجب أن تقوم بها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال ما يلي: يجب بدون تأخير علاج هذه الحالة بإيجاد العمل للبالغين وتعليم الأطفال وتنظيم مقاومة الجوع والمرض وإرجاع طعم الحياة بإعادة بناء ما تحطم على نطاق واسع.

وبعد المؤتمر، بدأت جبهة التحرير الوطني تهيء للاستفتاء حول الاستقلال، فقد أصدر الولاية الاربعة نداء إلى المواطنين الجزائريين، تحثهم فيه على الاستعداد للانتخاب. في يوم 1 جويلية 1962، حول تقرير المصير، كما حث النداء الشعب على مراجعة أسمائهم في قوائم التسجيل. وفيما يخص الاقتراع اتفق الطرفان في إيفيان على: ((الاقتراع على تقرير المصير ... سيضبط التاريخ باقتراع من السلطة التنفيذية)). وحول السؤال المطروح للتصويت. اتفقا على أن الصيغة التي تقدم للناخبين تكون كالتالي: ((هل تريدون أن تكون الجزائر مستقلة، وفي هذه الحالة هل تريدون أن تتعلون فرنسا والجزائر)). [2]

وفعلا؛ جرت الاستفتاء الشعبي وتبنى الناخبون بإجماع شبه تام (5.94.000 ناخب) من أصل (6.034.000 ناخب) اتفاقية ايفيان التي كرست الاستقلال، في الوقت الذي صوت (16.534 ناخب) بلا ضد الاستقلال. وبهذه النتيجة الإيجابية انتصرت إرادة الشعب الجزائري، وذلك باسترجاع السيادة

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص: 472.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص: 273.

الوطنية على كافة أرضيه، واسترداد حرية أبنائه المسلوبة واستعادة كرامة مواطنيه المهادنة، وإنهاء الاحتلال الفرنسي الذي دام 132 سنة.[1]

وفي الثالث من الشهر نفسه، اعترفت فرنسا رسميا باستقلال الجزائر، وأصبح "جان مارسيل جينه" أول سفير فرنسي في الجزائر معتمد في الجزائر، في الوقت الذي كان فيه الأوروبيين والأقدام السوداء يسرعون إلى الرحيل منها إلى وطنه الأم فرنسا. كما تميز هذا اليوم الثلاثاء 3 جويلية 1962 بوصول أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مدينة الجزائر على متن طائرة الكارفيل التابعة لشركة الطيران التونسية، ودخل أعضائها بقيادة رئيسها "بن يوسف بن خدة" دخول المنتصرين إلى مدينة الجزائر، وفي المدينة اجتاحت الجماهير الشوارع للتعبير عن سعادتها. وقام الأطفال الجزائريون المسلحون بالبنادق الرشاشة الخشبية، وهم مرتدين القبعات العسكرية، بالاحتفال بالعيد مقلدين أولئك المجاهدين المعجبين بهم، الذين يمثلون رمزا للمقاومة. ولم تكن الجزائر سوى مدينة مهرجان ضخم مزينة بالأعلام الخضراء والبيضاء، وكانت السيارات والدبابات مزينة بالأزهار ، ودون توقف أخذ السيارات وفرق الكشافة الحاملة الأعلام الجزائري تجوب شوارع المدينة تصدح بصخب الهاتفين: (تحيا الجزائر... تحيا الجزائر...)).[2]

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 523. وأيضا ينظر: بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962 – 1988)**، ترجمة: صباح ممدح كعوان، منشورات الهيئة العمة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا 2012، ص: 09.

[2] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص: 10.

البيبليوغرافية

أ – الوثائق الأرشيفية:

1 – أرشيف ما وراء البحار (أكس بروفانس)

- ***ANOM 93/4113****, (Territoire Militaire de Touggourt N°1008/541/S, N°1008/541/S, Bulletin de Renseignements* Mensuel, Mois de décembre1954, p:06).

- ***ANOM 93/4113****, (Territoire Militaire de Touggourt N°1008/541/S, N°1008/541/S, Bulletin de Renseignements* Mensuel, Mois de décembre1954, p: 06).

- ***ANOM 93/4113****, (Territoire Militaire de Touggourt N°113/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de Janvier 1955, pp :09-10).*

- ***ANOM 9323/37****, (Commune Mixte de Biskra, Extrait du Bulletin de renseignements mois décembre 1954).*

-***ANOM 9323/37,*** *(Commune Mixte de Biskra, Extrait du Bulletin de renseignements mois décembre 1954).*

- ***FR CAOM 93/4195****. (Compte rendu du commissaire chef de la brigade des renseignements généraux de Philippeville à monsieur le commissaire principal chef de district des R. G .de : Constantine ; l'enquête sur les évènements terroristes qui se sont déroules à Philippeville le 20/08/1955).*

- ***FR CAOM 93/4195****. (Le Nationalisme Algérien dans sa phase Insurrectionnelle , Les événements du 20Aout 1955 dans Constantinois, 20 Septembre 1955 , de la page 29 à la page 36).*

- ***FR CAOM 93/4195****. (Le Nationalisme Algérien dans sa phase Insurrectionnelle , Les événements du 20Aout 1955 dans Constantinois, 20 Septembre 1955 , de la page 29 à la page . p; 37).*

- ***ANOM 93/4113****, (Territoire Militaire de Touggourt N°113/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de Janvier 1955, pp : 09-10).*

- ***FR CAOM 93/4195****. (Le Nationalisme Algérien dans sa phase Insurrectionnelle , Les événements du 20Aout 1955 dans Constantinois, 20 Septembre 1955, p; 38).*

2 - تقارير المنظمة الوطنية للمجاهدين:

- التّقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثّورة التّحريرية من 20 أوت 56 إلى ديسمبر 1958. - تقرير الملتقى الجهوي الثاني للولاية الأول الأوراس لكتابة الثورة المخصص للفترة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958.

- تقرير الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، قصر الأمم من 8 إلى ماي 1984، الجزائر، م2، ج2.
- تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة 1954 . الولاية السادسة، المنعقد بمدينة بسكرة يومي 5 . 6 فيفري 1983.

ب - <u>الكتب</u>:

1 – <u>بالعربية</u>:

- **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، جمع وتقديم نجله: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ج 5.
- أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- الديب فتحي، **جمال عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل، القاهرة، 1984.
- الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984.
- الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، الطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ج 2 وج3.
- الطاهر زبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 – 1962)**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
- بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، ، الجزائر، 2010.
- بلحسين مبروك، **المرسلات بين الداخل والخارج (1954 – 1956)**، ترجمة: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
- بن خدة بن يوسف، **شهادات ومواقف**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بورغدة رمضان، **الثورة والجنرال ديغول (1958 – 1962) سنوات الحسم والخلاص**، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.
- بورقعة لخضر، **مذكرات شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر،1990.
- بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، سبتمبر 1958 – جانفي 1960، دار الحكمة للنشر والطباعة والترجمة والتوزيع، الجزائر، 2012.
- بوضياف محمد، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، ط 2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر.
- بوعزيز يحي، **الثورة في الولاية الثالثة 1954 – 1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

- بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ج 2.
- بومالي أحسن، **استراتيجية الثورة في مرحلتها الاولى 1954 - 1956**، منشورات م . و. م، بدون تاريخ.
- بومالي أحسن، **أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر الفرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- تابليت على، **بحوث في تاريخ الجزائر**، منشورات ثالة، الجزائر، 2013، ج2.
- حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد، صالح المثلوثي، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
- حربي محمد، **الجزائر 1954 – 1962 (جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع)**، ترجمة: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث، العربية، ش. م..م، بيروت، لبنان، 1983.
- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر (دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية)، دار هومة، الجزائر، 2005.
- ستورا بنجامين، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962 – 1988)**، ترجمة: صباح ممدح كعوان، منشورات الهيئة العمة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا 2012.
- سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954 – 1962)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954 – 1962)**، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج 10.
- صايكي محمد، **مذكرات النقيب، شهادة ثائر من قلب المعركة**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- ضيف الله عقيلة، **التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954- 1962)**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- عباس محمد، نصر **بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.
- عزوي محمد الطاهر، **ذكريات المعتقلين**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار الجزائر ، 1996.
- غليسبي جوان، **الجزائر الثائرة**، تعريب: حماد خيري، منشورات دار الطليعة بيروت، 1961.
- قداش محفوظ و صاري جيلالي، **الجزائر الصمود ومقاومات (1830 – 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ج3.
- كشيدة عيسى، **مهندسو الثورة**، ترجمة: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.
- ماتياس قريقور، **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955 . 1962)**، ترجمة: م. جعفري، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.

- محساس أحمد، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة ، الجزائر، 2007.
- **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
- مراردة مصطفى، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة (ابن النوي) شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2007.
- مقلاتي عبد الله و لميش صالح، **مصر والثورة التحريرية الجزائرية**، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
- ملاح عمار، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004.
- مناصرية يوسف، **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954 – 1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- نايت بلقاسم مولود قاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع دار هومة، الجزائر.
- هلال عمار، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954**، ط 5، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- بن خدة بن يوسف، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، تعريب: لحسن زغدار و محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- الغربي الغالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954 – 1958 (دراسة في السياسات والممارسات)**، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- فرحات عباس، **تشريح حرب**، ترجمة: أحمد منور، طبع المسك، الجزائر، 2010.
- مرتاض عبد المالك، **دليل مصطلحات الثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر .1954

2 - <u>باللغة الأجنبية</u>:

*- Massignon (Louis), **Annuaire du Monde Musulman**, presses Universitaires de France, Paris, 1955.*

*- Despois (J) et Raynal (R), **Géographie de L'Afrique du Nord- Ouest, Payot**, Paris,1967.*

*- Courierre (Yyes), **La Guerre d'Algérie Les Fils de La toussaint** ,éditions Rahma, Alger 1992.*

*- Abbas (Ferhat), **Autopsie d'une Guerre** , éditions Garnier, Paris ,France ,1981.*

- *Teguia (Mohamed)*, ***L'Algérie en guerre*** *,Editions OPU, Alger.*

- *Tripier (Phillipe)* , ***Autopsie d'une Guerre*** *, Paris Editions , France ,1972 .*

- Paillat (Claude), **Dossier Secret de l'Algérie 13 mai 58/28 avril 61**, Le Livre contemporain Paris, 1961.

ج - <u>المقالات</u> :

1 - <u>في المجلات</u>:

- ((حوادث الليلة الليلاء))، **البصائر**، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ع: 292، 9 ربيع الأول 1374 هـ الموافق 5 نوفمبر 1954م.

- ((يوميات الأزمة الجزائرية))، **البصائر**، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ع: 317، 14 رمضان 1374هـ، الموافق 6 ماي 1955م.

- أحسن بومالي، ((إضراب 28 جانفي 1957 إجماع وطني عبر به الشعب الجزائري على الرفض والتحدي))، **الذاكرة** ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع: 4، 1996.

- أحسن بومالي، ((مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية))، **المصادر**، مجلة يصدرها المركز الوطني للدراسات ولبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع: 8، ربيع الأول 1424هـ/ماي 2003.

- أحمد زديرة، ((الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية))، **أول نوفمبر**، اللسان المركزية للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع: 175، أفريل 2011م الموافق لجمادي الأول 1432هـ.

- الجودي لخضر بوالطمين، ((فاتح ثورة أول نوفمبر 1954))، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، م1، ج1.

- الغالي غربي، ((نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية))، **الأسلاك الشائكة**، سلسلة الملتقيات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع منشورات القصبة.

- بن يوسف بن خدة، ((الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية))، **أول نوفمبر**، اللسان المركزية للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع ع: 96-97 صفر / ربيع الأول 1409هـ – سبتمبر/أكتوبر 1988.

- دحو ولد قابلية، ((تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية ومسألة السلطة أثناء حرب التحرير))، **الجيش**، مجلة شهرية للجيش الوطني الشعبي، تصدر عن مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، ع: 508، نوفمبر 1426هـ الموافق نوفمبر 2005.

- صالح بلحاج، ((مخطط شال وأثاره في تطور حرب التحرير الوطني))، **المصادر**، مجلة يصدرها المركز الوطني للدراسات ولبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع: 12 – 2005.
- عمار هلال، ((الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947 – 1954))، **الذاكرة**، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع: 03، خريف 1995 الموافق لـ 1415هـ.
- عمار هلال، ((كيف انطلقت الثورة في الأوراس))، **الثقافة**، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، ع: 83، ذو الحجة – محرم 1404 – 1405هـ الموافق سبتمبر – أكتوبر 1984م.
- عمار هلال، ((كيف انطلقت الثورة في الأوراس))، **الثقافة**، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، ع: 83، ذو الحجة – محرم 1404 – 1405هـ الموافق سبتمبر – أكتوبر 1984م.
- قويدر حفصية، ((استراتيجية فرنسا العسكرية في القضاء على الثورة التحريرية))، **مجلة المتحف**، تصدر عن المركزي الوطني للجيش، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، ع: 12، نوفمبر 2020.
- محمد الطاهر عزوي، ((الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس))، **أول نوفمبر** اللسان المركزية للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع: 53، 1981.
- محمد حربي، ((مؤامرة العمور))، **نقد**، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، الجزائر، ع : 14 / 15 خريف . شتاء 2001.
- يحي بوعزيز، ((الأوضاع السياسية قبيل اندلاع الثورة))، **أول نوفمبر**، اللسان المركزية للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع: 19 ذو القعدة 1396هـ - نوفمبر 1976.
- يوسف يعلاوي، ((الجانب الروحي لثورة فاتح نوفمبر))، **الأصالة**، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ع: 22 رمضان - ذو القعدة - ذو الحجة 1394هـ/ أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر – 1974م.

2– <u>في الملتقيات</u>:

- محمد الشريف سيدي موسى، ((قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية))، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، سلسلة الملتقيات، (دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998
- محمد العربي الزبيري، ((ديغول ... والصحراء))، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، سلسلة الملتقيات، (دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

- مسعود كواتي، ((مقارنة بين خطي ما جينو وموريس))، **الأسلاك الشائكة**، سلسلة الملتقيات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع منشورات القصبة.

د - <u>المجلات والجرائد</u>:

- **مجلة المتحف**، تصدر عن المركزي الوطني للجيش، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، ع: خاص 2019.

- **أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع ع: 156/155، 1997.

المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 14، 01 جانفي 1958، ص: 5.

- **المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطني،

- العدد: 7، 16 رجب 1386هـ الموافق 16 فيفري 1957م
- العدد 3، 12 ربيع الثاني 1356هـ الموافق 15 نوفمبر 1956.
- العدد: 3، 12 ربيع الثاني 1356هـ الموافق 15 نوفمبر 1956.
- العدد: 15، 20 شوال 1356هـ الموافق 20 ماي 1957.

الفهرس

المحاضرة	العنوان	صفحة
	مقدمة	**1**
01	**أوضاع الجزائر عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954**	**4**
	أ - الحالة الإدارية والسياسية.....	4
	ب - الحالة الاجتماعية.....	6
	ج - الحالة الاقتصادية	9
	د – الحالة الثقافية	13
02	**ثورة أول نوفمبر 1954 (أسبابها - التحضير لها - اندلاعها)**	**14**
	أ – أسبابها	15
	1 - الأسباب غير المباشرة	15
	2 – الأسباب المباشر.....	16
	ب - تحضير الثورة	17
	2- لقاء مجموعة الاثنين والعشرين	17
	3- تحضيرات تفجير الثورة	19
	ج - اندلاع الثورة	21
03	**ردود الفعل الأولية لثورة أول نوفمبر 1954 (الإدارة الاستعمارية والهيئات والأحزاب الجزائرية)**	**24**
	أ - الإدارة الاستعمارية	24
	ب - الهيئات والأحزاب الجزائرية	28
	1 - حركة انتصار الحريات الديمقراطية	28
	- موقف المركزيين	28
	- موقف المصاليين	29
	2 - الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	29
	3 - الحزب الشيوعي الجزائري	30
	4 . جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	30
04	**واقع الثورة عشية انتفاضة 20 أوت 1955**	**33**
	أ – من جانب جيش وجبهة التحرير	33
	ب - من جانب السياسة الاستعمارية الفرنسية للقضاء على الثورة	37
	1- الاعتقال وحجز الأسلحة	37
	2 - تهجير السكان وتعزيز القوات الفرنسية	40

	3 - قانون الطوارئ ومبدأ المسؤولية الجماعية	42
	4 - رفع عدد المحتشدات	42
	5 - مشروع سوستيل الإصلاحي	44
05	**هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني(أسبابها ومجرياتها ونتائجها)**	**44**
	أ -أهداف انتفاضة 20 أوت 1955	45
	ب - مجريات انتفاضة 20 أوت 1955	48
	ج - نتائج الانتفاضة	51
06	**مؤتمر الصومام 20 أوت 1956**	**51**
	أ - ظروف انعقاد مؤتمر الصومام	52
	ب - فكرة المؤتمر ومكان انعقاده	54
	ج – انعقاد المؤتمر	56
	د - نتائج وقرارات المؤتمر	60
07	**تطور الثورة الجزائرية في الفترة ما بين (1956 - 1958)**	60
	1 . إضراب الثامنة أيام (28 جانفي إلى 4 فيفري 1957).....	62
	2. اجتماع المجلس الوطني للثورة في القاهرة من24 إلى 27 أوت 1957	64
	3 - نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية (أوت 1957 إلى سبتمبر 1958)	66
	4 – نقل الحرب إلى فرنسا (عمليات 24 و25 أوت 1958)	67
	5 - تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958.....	69
	6 - لقاء العقداء (من 6 إلى 12 ديسمبر 1958).....	73
08	**السياسة الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية من 1956 إلى 1958**	73
	أ – حشد القوات العسكرية	73
	1 – زيادة تعداد الجيش الفرنسي	74
	2– سلاح القوات الفرنسية	76
	3 – العمليات السكرية	77
	ب - إنشاء المصالح الإدارية المختصة (SAS)	78
	ج – إنشاء المناطق المحرمة	78
	د – إنشاء خط موريس المكهرب	80
	هـ - المحتشدات (مراكز التجمع)	81
	و - مراكز التعذيب و المعتقلات	81
	1- مراكز التعذيب	81

	2 – المعتقلات	84
09	**سياسة الجنرال ديغول في مواجهة الثورة الجزائرية (1958 – 1962)**	85
	أ - الدعامة الاقتصادية.....	86
	ب - الدعامة العسكرية	86
	1– العمليات العسكرية	87
	- عملية التاج (*Opération Couronne*)	88
	-عملية الحزام (*Opération Courroie*)	88
	- عملية الشرارة (*Opération Etincelle*)	89
	-عملية المنظار (*Opération Jumelles*)	89
	-عملية الأحجار الكريمة (*Opération Pierres Précieuses*).....	91
	2 – خط شال المكهرب	92
	3 - ارتفاع عدد المحتشدات	92
	ج . الدعامة السياسية	92
10	**المفاوضات والاستقلال الوطني**	94
	أ . بداية الاتصالات	95
	ب . الاتصالات في عهد الجنرال ديغول	95
	1 . اتصالات تقرير المصير.....	96
	2 . محادثات مولان ما بين 25 و29 جوان 1960.....	96
	3 . محادثات لوسارن (*Lucerne*) يوم 20 فيفري 1961.....	98
	4 . لقاء نيوشاتيل (*Neuchâtel*) في 05 مارس 1961.....	98
	5 . مفاوضات ايفيان (*Evian*) الأولى من 20 ماي إلى 13 جوان 1961.....	99
	6 . محادثات لوقران (*Lugrin*) يوم 20 جويلية 1961.....	100
	7 – محادثات بال (*Bâle*) يوم 28 أكتوبر 1961.....	100
	8 – لقاء بال الثاني (9 نوفمبر 1961)	101
	9 – مفاوضات ليروس (*Les Rousses*) من 10 إلى 18 فيفري 1962	102
	10 - مفاوضات إيفيان الثانية من 07 مارس إلى 18 مارس 1962.....	102
	ج – المرحلة الانتقالية.....	103
	د – الاستقلال	105
	البيبليوغرافية	107
	الفهرس	114